الاتحاد البرلماني العربي

الاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي
حول نتائج اجتماعات الجمعية العامة الـ 139، والدورة 203 للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف/ سويسرا، 14 – 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

جدول المحتويات

التسلسل	المحتوى	الصفحة
	الاجتماعات والفعاليات الأخرى	
	الجمعية العامة الـ 139	
1	افتتاح الجمعية العامة	7
2	المشاركة	8
3	اختيار البند الطارئ	9
4	مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة	10
5	الجلسة الختامية للجمعية العامة	17
	الدورة 203 للمجلس الحاكم	
1	العضوية والمراقبون الدائمون في الاتحاد البرلماني الدولي	18
2	الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي	18
3	مشروع البرنامج وموازنة العام 2019	18
4	تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021	19
5	التعاون مع منظومة الأمم المتحدة	19
6	الاجتماعات المتخصصة الأخيرة	19
7	تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة	20
8	الاجتماعات البرلمانية المستقبلية	21
9	تعديلات على النظام الأساسي والقواعد	21
10	انتخابات اللجنة التنفيذية	21
	الدورة 280 للجنة التنفيذية	
1	الإجراءات والقرارات	22
2	اللجنة الفرعية للتمويل	25
3	المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي	25
	منتدى النساء البرلمانيات	26

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	27
2	لجنة شؤون الشرق الأوسط	27
3	لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي	28
4	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)	29
5	الفريق الاستشاري المعني بالصحة	30
6	مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص	31
7	منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	31
8	الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	32

فعاليات أخرى

1	اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية	33
2	اجتماع رؤساء اللجان الدائمة	34
3	جلسة إحاطة مفتوحة للجنة المعنية بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي بشأن إنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول عام 2024 – التعهدات والإجراءات والنتائج	35
4	حلقة نقاش حول الدور الذي تؤديه البرلمانات في محاربة التمييز الجنسي والتحرش؟	36
5	حلقة نقاش حول دور البرلمانات في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	37
6	فعالية جانبية: حول التشريعات المتعلقة بالغذاء والتغذية: الدروس المستفادة والتحديات والفرص المتاحة للعمل البرلماني	38
7	حلقة نقاش حول بناء الجسور بين المجتمعات البرلمانية والعلمية	39
8	حلقة نقاش حول ماذا يمكن للبرلمانيين فعله لفصل الحقيقة عن الخيال في عصر الأخبار المزيفة؟	40
9	نقاش متكافئ الفرص حول ضمان تمتع الأطفال بحقوقهم ونموهم حمايةً لهم من العنف	41
10	ورشة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية (ما مدى فعالية البرلمان في مساءلة الحكومة؟ إلى أي مدى أقوم بدوري الرقابي؟)	42

الانتخابات، والتعيينات، والعضوية في الاتحاد البرلماني الدولي

الانتخابات والتعيينات

1 نائب رئيس اللجنة التنفيذية 43

2 نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي 43

3 اللجنة التنفيذية 43

4 اللجنة الفرعية للتمويل 43

5 مكتب النساء البرلمانيات 44

6 لجنة شؤون الشرق الأوسط 44

7 لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني 44

8 مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية) 45

9 مكاتب اللجان الدائمة 45

10 مقررو الجمعية العامة الـ 141 46

11 مدققون داخليون لحسابات العام 2019 46

الإعلام والتواصل 47

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي 50

جدول الأعمال، القرارات والموضـــوعات الأخرى للجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

جدول الأعمال 51

الوثيقة الختامية للمناقشــة العامة حول موضــوع القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي 52

مواضيع البحث:

- قرار: تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضـــوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. 56

- نتائج التصويت بنداء الأسماء حول الأعمال غير المنجزة من الجمعية العامة الـ138: هل توافق على حق الجمعية العامة في أن تغير خطة عمل اللجان الدائمة وجدول أعمالها؟ 63
- نتائج التصويت بنداء الأسماء حول الأعمال غير المنجزة من الجمعية العامة الـــــ138: هل توافق على أن تعقد اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان خلال الجمعية العامة الـــ140 حلقة نقـاش لن تؤدي إلى قرار، بعنوان " دور البرلمـانات في إنهـاء كـل أشكال التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسـان للمثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) ؟" 65

البند الطارئ

- نتائج التصـــويت بنداء الأسماء على طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة 72 - 67
- القرار: تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الخطوط 73

تقارير اللجان الدائمة

- تقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين 76
- تقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة 82
- تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة 86

إعلان بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان 89

ملاحظات ختامية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي حول قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه 91

التقارير، القرارات، والنصوص الأخرى للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

بيان رئاسي حول التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية 92

التقارير، القرارات، والنصوص الأخرى

موازنة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2019	93
جدول بالمساهمات للعام 2019	95
التعاون مع منظومة الأمم المتحدة: قائمة بالأنشطة التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي في الفترة من 15 آذار/مارس إلى 15 أيلول/سبتمبر 2018	107
تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط	114
مرجعية الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	116
إحصاءات مجموعة الشراكة الجندرية	119
تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده	123
تشكيلة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات	125
الاجتماعات المقبلة	
الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى	127
جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140	130

الجمعية العامة الـ 139

1. افتتاح الجمعية العامة

افتتحت الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي يوم الإثنين 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 عند الساعة 11:00 صباحاً في المركز الدولي للمؤتمرات (جنيف)، برئاسة السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وساعد في ترؤس أعمال الجمعية العديد من نواب الرئيس: السيد ك. مولاتيهيغي، نائب رئيس البرلمان (بوتسوانا)، والسيد ج. إيبولا، رئيس الوفد (الكونغو)، والسيدة ج. ف. لوفيني، رئيس البرلمان (فيجي)، السيد ر. ديل بيشيا، عضو مجلس الشيوخ (فرنسا)، السيد ب ف كاسيني، رئيس الوفد (إيطاليا) وسعادة رئيس للاتحاد البرلماني الدولي، والسيد و. سيمينا، رئيس البرلمان (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)، والسيدة أ. توللي، رئيس الوفد (نيوزيلندا) والسيد ن. رئيس البرلمان (سيشيل).

وألقت كلمة افتتاحية حول الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة" **القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي**". أوضحت فيها أنه في عصر الثورة الصناعية الرابعة، تم تشجيع البرلمانيين على تقبل التغيير والابتكار والعلوم والتكنولوجيا ووضع هؤلاء في خدمة السياسات التي وضعوها والقوانين التي مروا بها. كما أنهم يتحملون مسؤولية وضع حدود أخلاقية على العلوم والتكنولوجيا وإنشاء إطار قانوني لضمان أن التكنولوجيا لن تحل مكان الإنسان أو البشر. ويجب سد الفجوة بين الطائفتين السياسية والعلمية، كما يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يكون منفتحاً أكثر للشباب ويجتذب طاقته ومواهبه.

وأوضحت أنه كان لعالم الأخبار والمعلومات الفورية مزاياها وعيوبها. ولكن، بصفة البرلمانيين ممثلين عن الشعوب، يجب عليهم مواكبة العصر وإشراك الشباب في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة كجزء من الجهود المبذولة للبقاء على صلة معهم، ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي التحديث والابتكار في الطريقة التي يدير بها أعماله. كما يجب أن تكون الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي مراعية للبيئة وأكثر تفاعلية. وينبغي على البرلمانيين أن يبتعدوا عن الخطاب التقليدي وأن يتحدثوا عن القضايا التي تهم ناخبيهم.

ورحب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أ. غوتيريس، في رسالة الفيديو التي بعث بها إلى الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي، بتركيز الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز السلام والتنمية في عصر يتسم بالتغير التكنولوجي السريع. موضحاً أن جلب التقدم في التكنولوجيا له مكاسب حيث تسرّع بشكل كبير العمل على أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن مسؤولية الجميع هي "**رعاية مستقبل رقمي آمن ومفيد للجميع**"، وفي هذا السياق، كان البرلمانيون في موقع فريد لضمان عدم ترك أي شخص وراءهم. كما يجب مناقشة قضايا الابتكار في التكنولوجيا والعلوم في القطاع الخاص وفي المختبرات الجامعية.

2. المشاركة

شاركت وفود من 145 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة[1]:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، روسيا البيضاء، بلجيكا، بوتان، بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا،جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالاوي، ماليزيا، مالي، مالطا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، المملكة المغربية، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، فلسطين، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنيغال، صربيا، سيشيل، سييرا لاون، سنغافورة، سلوفينيا، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، جمهورية السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور الشرقية، توغو، تونغا، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا، وزيمبابوي.

كما شارك الأعضاء الثمانية التاليين في الجمعية: البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (IPA CIS)، وبرلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(ECOWAS) .

وشمل مراقبون آخرون ممثلون عن: (1) منظومة الأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH). برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (UNAIDS)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وكيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، منظمة الصحة العالمية (WHO)،

[1] للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، راجع الصفحة 50

ومفوضـــية الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان (OHCHR)؛ (2) منظمة الهجرة الدولية (IOM)، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية (WTO)؛ (3) جامعة الدول العربية (4) الجمعية البرلمانية المشـــتركة بين دول إفريقيا والبحر الكـاريبي والمحيط الهـادئ والاتحـاد الأوروبي (JPA)، الاتحـاد البرلمـاني الإفريقي (APU)، الاتحـاد البرلمـاني العربي (AIPU)، الجمعية البرلمانية الآســـيوية (APA)، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، منتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، الجمعية البرلمانية الأورثوذوكســـية (IAO)، مجلس الشـــورى المغاربي، برلمانيين لعدم انتشـــار الأســـلحة النووية ونزع الســـلاح (PNND)، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوســـط (PAM)، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، الجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروســـيا وروســـيا، اتحاد مجالس الدول الأعضـــاء في منظمة التعاون الإســـلامي (PUIC)؛ المنتدى البرلماني لمجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، الاتحاد البرلماني للكشـاف العالمي (5) الصـندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسـل والملاريا؛ (6) الاشـتراكية الدولية (7) مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسـلحة (DCAF)، اللجنة الدولية للصـليب الأحمر (ICRC)، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA).

حضـــر الجمعية العامة هناك 737 برلمانياً ومن بين 1545 مندوباً، وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 51 من رؤســـاء البرلمانات، و50 من نواب الرؤساء و233 امرأة (33 %) و138 (19.3%) من البرلمانيين الشباب.

3. اختيار البند الطارئ

وقبل أن تجتمع الجمعية العامة، سحبت أوروغواي اقتراحها المعنون "مضاعفة الجهود لوضع حد لانتشار الأسلحة النووية: دور البرلمانات". وفي وقت لاحق، قام وفدا الأردن والكويت، اللذان قدما في البداية مقترحات فردية، بدمج تلك المقترحات في الاقتراح المذكور أدناه.

وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018، أبلغت رئيس الجمعية بأنه تم اقتراح الطلبات الخمسة التالية لإدراج بند طارئ:

- استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل: دور البرلمانات.(بوركينا فاسو)
- قطع المساعدات عن منظمة الأونروا – حصار للإنسانية وانتهاك للقوانين الدولية: معالجة وقف المساعدات المقدمة إلى الأونروا، وتقييم أثر هذا القرار على اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بمجملها (الأردن والكويت)
- تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الحدود (سيشل، فيجي، تونغا، ساموا، وولايات ميكرونيسيا المتحدة)
- الحاجة الملحة لحل الأزمة الإنسانية الناجمة عن تدهور الديمقراطية البرلمانية في فنزويلا (هولندا والمملكة المتحدة)
- معالجة قضية الأشخاص المفقودين: دور البرلمانات (إسرائيل)

وبعد تقديم عروض موجزة، سحب الاقتراح المشترك المقدم من هولندا والمملكة المتحدة والاقتراح الذي قدمته إسرائيل قبل التصويت.

وشرعت الجمعية العامة في إجراء تصويت بنداء الأسماء على البنود الثلاثة المتبقية (راجع الصفحات 67-72). وحصلت جميع المقترحات على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات. واعتمد الاقتراح المشترك الذي قدمته سيشيل، وفيجي، وتونغا، وساموا، وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة)، الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية، وأضيف إلى جدول الأعمال تحت البند 8.

4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة

(أ) المناقشة العامة: القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي (البند 3)

خلال الأيام الثلاثة من المداولات، شارك في المناقشة العامة أكثر من 126 مشرّعاً من 107 برلماناً عضواً، بما في ذلك 38 من رؤساء البرلمانات، بالإضافة إلى ممثلين عن تسع منظمات شريكة (الأعضاء المنتسبين والمراقبين الدائمين)، شاركوا في المناقشة العامة. وللمرة الأولى، تضمنت المناقشة العامة جزءاً مخصصاً للبرلمانيين الشباب. وقد انعكست العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت في الوثيقة الختامية.

بالإضافة إلى افتتاح الحوار التفاعلي رفيع المستوى مع المدير العام للمنظمة الأوروبية للبحوث النووية، استمعت الجمعية العامة بعد ظهر 15 تشرين الأول/أكتوبر إلى عرض من ضيف خاص هو السيد هينك روجرز، المؤسس والرئيس التنفيذي لمؤسسة الكوكب الأزرق (هاواي). لقد برهن العلم بوضوح أن تغير المناخ يشكل خطراً واضحاً وماثلاً. وكما ذكر في التقرير الذي نشرته اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ قبل بضعة أيام فقط، فإن الحد من الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية يتطلب تغييرات عاجلة وغير مسبوقة في جميع جوانب المجتمع. وتبين (هاواي) للعالم أن هذا التغيير ممكن: يشارك الأطفال بنشاط في تغيير عادات نمط الحياة في الأسرة المعيشية، ويجري سن تشريعات لوضع حد لاستخدام الوقود القائم على الكربون ولضمان اقتصاد محايد من حيث الكربون بحلول العام 2050، ويتم إقامة شراكات مع شركات الكهرباء وغيرها من المعنيين لتحويل مجرى التغير المناخي والتراجع عن الاضرار التي لحقت بالبيئة. ودعا السيد روجرز جميع البرلمانيين إلى الانضمام إلى النضال من أجل ضمان كوكب مستدام وصحي للأجيال القادمة.

ورافق المناقشة العامة معرض المعرفة للابتكار والتكنولوجيا، الذي تضمن معارض من المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، ومؤسسة رسبري باي، والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، ومركز جنيف للمياه، وترليكس. وأتاح المعرض فرصة قيمة للمندوبين للتفاعل مع أعضاء المجتمع العلمي. كما نظمت جولات إرشادية يومية للبرلمانيين المهتمين بزيارة مختبرات المنظمة الأوروبية للبحوث النووية على الحدود السويسرية مع فرنسا.

الجزء المخصص للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

عقد هذا الجزء المخصص للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 16 تشرين الأول/ أكتوبر. ونظر إلى أي مدى وصلت مجتمعاتنا منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكيف يمكن للبرلمانيين أن يتصدوا على أفضل وجه للتحديات القديمة والجديدة لتحقيق عالم خالٍ من الخوف والفقر.

لقد أدار السيد م. ليمون، مدير الفريق المعني بالحقوق العالمية، حلقه نقاش مع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة ف. كوفي (عضو البرلمان في أفغانستان؛ وعضو في لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين)، والسيدة ب. هيكس (مديرة مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان) والسيد ت. مندل (المدير التنفيذي، مركز القانون والديمقراطية). وكان السيد مندل أيضاً مؤلف كتيب الاتحاد البرلماني الدولي بشأن حرية التعبير، الذي أطلق رسميا خلال هذا الجزء.

كما بدأت حلقة النقاش بشريط فيديو قصير يضم السيدة ب. مبيتي، رئيس الجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا، التي احتفلت بإرث نيلسون مانديلا بمناسبة الذكرى المئوية لميلاده. وكان الفيديو بمثابة تذكير للبرلمانيين بالبقاء مخلصين لمثل مانديلا العليا، بما في ذلك التزامه الثابت بالعدالة والمساواة وعدم التمييز. وشاطر المشاركون في حلقه النقاش الخبرات والآراء الشخصية بالرد على الأسئلة المتعلقة بكيفية سد الفجوة في التنفيذ وضمان أن تؤدي المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى تغيير ملموس على أرض الواقع؛ كيف يمكن للإطار الدولي لحقوق الإنسان أن يساعد على منع الصراعات العنيفة أو حلها، وعلى أهمية حرية التعبير في مواجهه تقلص الحيز الذي يواجه المجتمع المدني والمعارضة السياسية، وزيادة الاستقطاب وانعدام الثقة.

واتفق الفريق على أن الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي كانت فرصة للبرلمانيين من جميع أنحاء العالم للاحتفال بحقوق الإنسان، والتقدم الكبير الذي أحرز في العقود السبعة الماضية لجعلها حقيقة واقعة لعدد أكبر من الناس، ولكن أيضاً نعترف بأنه لا يزال هناك شوط طويل لقطعه والكثير من العمل المتبقي للقيام به. ويتعين على البرلمانيين، في أدوارهم كمشرعين وممثلين وقدوة، أن يكونوا في طليعة هذا المسعى المستمر.

كما قامت السيدة أ. كلوند، عضو مجلس العموم في المملكة المتحدة والرئيس السابقة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي، بعرض فيديو تسجيل إعلان الاتحاد البرلماني الدولي: الذكرى السنوية السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودعت زملائها البرلمانيين إلى الالتزام مجدداً بالقيم والمبادئ الأساسية الواردة في الإعلان العالمي. وفي نهاية هذا الجزء، أيدت الجمعية الإعلان الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي.

(ب) لجنة السلم والأمن الدوليين:

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستين في 15 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2018، برئاسة السيد أن ياماموتو تشيز (إسبانيا)، في 15 تشرين الأول/أكتوبر، ونائب الرئيس، وبرئاسة السيد س. رحمانوف (روسيا البيضاء)، في 17 تشرين الأول/أكتوبر.

ونظرت اللجنة، في جلستها المعقودة في 15 تشرين الأول/أكتوبر، في بندين في حلقتي النقاش المتعاقبتين. وافتتح الفريق المعني بنزع السلاح الشامل وعدم الانتشار برسالة بالفيديو من رئيس لجنه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن القرار 1540. وأدار المناقشة التي تلت ذلك مع ثلاثة خبراء السيد د. بلانش، مدير مركز الدراسات الدولية والدبلوماسية، جامعه لندن. وأعرب سبعه عشر مشاركا عن آرائهم خلال الحدث. وأدار حلقه النقاش المعنية بمكافحه العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وما بعدها السيدة أو كارلسون، وهي عضو سابق في البرلمان من السويد. وقدم خبيران وعضوان من البرلمان عروضا. وأخذ الكلمة أحد عشر متحدثاً.

وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة جلسة استماع للخبراء بشأن موضوع عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان–وهو موضوع قرار ستعتمده الجمعية الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي. وافتتحت جلسة الاستماع بالبيانين اللذين أدلى بهما خبيران هما السيدة ج. اباراك، وهي عضو في فريق الأمم المتحدة العامل المعني باستخدام المرتزقة، والسيد و. بروبير–اوسلز، وهو محاضر جامعي في التاريخ المعاصر في معهد العلوم السياسية في ايكس اون بروفانس، فرنسا. وفي أعقاب مداخلات الخبراء، أخذ الكلمة ما مجموعه 21 متحدثاً.

لقد اجتمع مكتب اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018 مع السيدة ل. روخاس (المكسيك)، وهي عضو أقدم في المكتب، على مقعد الرئاسة. وكان أحد عشر عضوا من أصل 18 منهم حاضرين. وناقش الأعضاء الترتيبات الداخلية، والمواضيع الرئيسية الحالية لجدول اعمال السلم والأمن، وبرنامج عمل اللجنة للجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي، والفترة بين جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي العامة.

وأجرت اللجنة الدائمة انتخابات لمكتبها في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018. (راجع الصفحة 45)

وقدم رئيس اللجنة الدائمة، السيد ج.إ إشانيز (إسبانيا)، تقرير اللجنة (راجع الصفحة 76) إلى الجمعية العامة في جلستها الأخيرة المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر.

(ج) لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة:

عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة والمالية والتجارة جلساتها في 15 و 17 تشرين الأول/أكتوبر. ترأس الجلسة الأولى السيدة س. دينيكا (رومانيا)، وهي عضو في المكتب. وترأس الجلسة الثانية نائب رئيس اللجنة، السيدة وفاء بني مصطفى (المملكة الأردنية الهاشمية) .ناقشت اللجنة موضوع البند في القرار التالي المعنون "دور التجارة العادلة والتجارة الحرة "والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والمستدامة البنية التحتية والتصنيع والابتكار. عرض الموضوع من قبل المقررين المشاركين، السيد ج. ويلسون (أستراليا)، والسيد هـ. إدريسو (غانا)، والسيدة س. راسكوفيتش إيفيتش (صربيا). عند نهاية المناقشة، قدم المقررين المشاركين لمحة عامة أولية عن كيفية إدراجها في اللجنة مدخلات في مشروع القرار.

استعرضت اللجنة مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني المقبل في الدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP24)، المقرر عقده في 9 كانون الأول/ديسمبر 2018. وكان الاجتماع البرلماني يتم تنظيمه من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع البرلمان البولندي. قدم المقرر المشارك في الاجتماع البرلماني، السيدة أ. بالوتش (بولندا)، الوثيقة إلى اللجنة. وفي وقت لاحق، مُنحت اللجنة الفرصة لتقديم تعليقات واقتراحات بشأنها. وستدرج تعليقات اللجنة في الوثيقة من قبل المقرر المشارك وستقدم إلى الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ COP24.

وعقدت اللجنة أيضاً حلقة نقاش بعنوان "المضي قدماً بقرار الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان "إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة. حيث عرض فريق من الخبراء المشهورين الموضوع وأطلقوا مناقشة حول التدابير المناسبة والإجراءات التي يتعين على البلدان والبرلمانات اتخاذها من أجل تعزيز الانتقال إلى الطاقة المتجددة.

أجرت اللجنة انتخابات في 17 تشرين الأول/أكتوبر (راجع الصفحة 45).

وافقت اللجنة على اقتراح المكتب لتكريس دورات اللجنة في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي لوضع اللمسات الأخيرة على القرار.

قُدم تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها الأخيرة في 18 تشرين الأول / أكتوبر من قبل نائب رئيس اللجنة، السيدة وفاء بني مصطفى (المملكة الأردنية الهاشمية).

(د) لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان:

عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان عدة جلسات في 15 و16 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2018، برئاسة رئيسها السيد أ. ديساي (الهند).

نظرت اللجنة في مشروع القرار الذي يقضي بتعزيز التعاون البرلماني إدارة الهجرة والهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل السلامة والنظام الهجرة العادية. أحد المقررين المشاركين، السيد ج. إشاييز (إسبانيا) ، قدم مشروع القرار ، المقررين الآخرين ، السيدة آي. سوسا (السلفادور) والسيد أحمد التويزي (المغرب).

وعند النظر في مشروع القرار، نظرت اللجنة في 97 تعديلاً قدم من: البحرين، كندا، الصين، كوبا، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيران، هولندا، الفلبين، روسيا الاتحادية، رومانيا، جنوب افريقيا، السويد، تايلاند، تركيا والإمارات العربية المتحدة. وقد اقترحت ثلاثة تعديلات من قبل منتدى النساء البرلمانيات، اعتمد مشروع القرار المعدل بتوافق الآراء في الجلسة الأخيرة للجنة. وقد أبدى كل من **الكويت** تحفظات على الفقرتين 9 و16 من القرار، **ولبنان** على الفقرة ٩ من القرار، و**بولندا** بشأن القرار كاملاً.

اجتمع مكتب اللجنة في 17 تشرين الأول/أكتوبر. درس مقترحات لبرنامج العمل المقبل للجنة. وكان أحد الاقتراحات المتعلقة بموضوع البند من القرار التالي للجنة قدمت قبل الموعد النهائي من بنغلادش، من قبل الدكتور هـ.ميلات (بنغلادش).

وبناءً على توصية من المكتب، قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على التوصية اقتراح بعنوان **"تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة،"**

أخذ المكتب علماً بعدم موافقة الجمعية العامة الـ 139 على القرار الذي اتخذته اللجنة في الجمعية العامة الـ 138 بعقد حلقة نقاش، بعنوان " **دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)**"[1].

[1]* في 15 تشرين الأول / أكتوبر، صوتت الجمعية على اقتراح إجرائي وقررت أن الجمعية لديها السلطة لتغيير جدول أعمال وخطة عمل اللجان الدائمة. في 17 تشرين الأول / أكتوبر، صوتت الجمعية على عدم عقد حلقة نقاش بشأن مسألة التمييز على أساس الجنس التوجيه والهوية الجندرية.

ووافقت اللجنة على توصية المكتب بعقد حلقة نقاش في الدورة 140 للجمعية لبحث كيفية متابعة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لثلاثة قرارات اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة، ومي: قرار 2009 بشأن حرية التعبير، قرار 2013 بشأن الاجتماع وسائل الإعلام، وقرار 2015 بشأن الخصوصية في العصر الرقمي.

وبناء على توصية المكتب، انتخبت اللجنة السيدة أ. غيركنز (هولندا) بوصفها نائب رئيس اللجنة الدائمة. وقد قدم السيد جي. آي. مشروع القرار بشأن الهجرة. إشايز (اسبانيا) إلى الجمعية في جلسة عامة بعد ظهر 18 تشرين الأول / أكتوبر واعتُمد بتوافق الآراء. كما أحاطت الجمعية علما التحفظات التالية: **الكويت** على الفقرتين 9 و16 من المنطوق، **لبنان** على الفقرة 9 من المنطوق، **إثيوبيا وأوكرانيا** بشأن الفقرة 16 من المنطوق، **الأردن** بشأن كافة البنود التي تشير إلى اتفاقيات دولية لم يسبق للأردن أن وقع عليها، و**بولندا** على القرار بأكمله.

(هـ) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة:

عقدت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة جلسة واحدة في 17 تشرين الأول / أكتوبر برئاسة رئيسها، السيد جي. سي. روميرو (الأرجنتين)،

ناقش الاجتماع موضوعين: الأول يتعلق بمسألة ما إذا كانت هناك حاجة لهيئة حكومية دولية في عام 2002 لفرض ضرائب دولية في الأمم المتحدة، والثاني على عمل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة العالمية للاتحاد البرلماني الدولي للمضي قدما في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة والمتعلق بالصحة. (راجع الصفحتين 86 و87)

في نهاية الجلسة، انتخبت اللجنة خمسة أعضاء جدد في مكتبها (راجع الصفحة 46). ورحب رئيس اللجنة، السيد ج. ر. روميرو، بالمساواة بين الجنسين في عضوية مكتب اللجنة. كما قدم تقرير اللجنة إلى الجمعية في جلستها الأخيرة 18 تشرين الأول/أكتوبر.

و) المناقشة بشأن بند الطارئ

تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الحدود

جرت مناقشة البند الطارئ في صباح يوم الثلاثاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018، برئاسة السيدة م.ر موكيتيم (ليسوتو)، رئيس مجلس الشيوخ. بعد عرض موجز ونداء من السيد و. و. وليام (سيشيل، المؤلف المشارك للاقتراح) أخذ 12 متحدثاً الكلمة أثناء المناقشة من: كابو فيردي، تشاد، الصين، كوبا، فيجي، الهند وإندونيسيا والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة الكويت وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة) وجنوب إفريقيا وأوغندا.

خلال المناقشة، وافق المشاركون بالإجماع على اتخاذ إجراءات عالمية أكبر بشأن تغير المناخ وأن هناك حاجة إلى مزيد من الأهداف الطموحة.

ذكر أحد المندوبين الأقران أن التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أظهر أن الوضع أسوأ بكثير وأكثر إلحاحاً مما كنا نعتقد. وأكد من جديد أنه يجب إجراء تغييرات عاجلة وغير مسبوقة لمواجهة تغير المناخ من أجل وجودنا، مضيفاً "إننا بحاجة إلى كوكب صحي أكثر مما هو يحتاجنا".

وقدم المندوبون أمثلة مختلفة لتغير المناخ تهدد الحياة اليومية للكثير من المواطنين الذين كانوا يتجاوزون جزر صغيرة في المحيط الهادئ بينما كان ارتفاع مستوى سطح البحر يؤثر على منطقة المحيط الهادئ، وندرة المياه والتصحر، مما تسبب في تقلص مساحة الأرضي التي تعتمد عليها زراعة المحاصيل وإنمائها، كما تهدد رفاه وبقاء العديد من الناس في إفريقيا والشرق الأوسط.

وحذر مندوب من فيجي من أن الآثار الحقيقية لتغير المناخ قد بدأت بالفعل وأن القرى تم نقلها في فيجي بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر. كما أكد المشاركون أن تغير المناخ ليس له حدود، وبالتالي يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً على أقل تقدير لتأخير التغيير من أجل التخفيف من آثاره السلبية. ووافق مندوب آخر على ذلك مضيفاً أنه جب التغلب على الانقسامات من أجل محاربة تغير المناخ معاً. وشجب بعض المندوبين الانسحاب الأحادي للولايات المتحدة من اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، ودعا جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق دولي. وأعرب مندوب آخر عن أسفه لوجود بعض الأشخاص الذين منحوا الأولوية للمنافع الاقتصادية بدلاً من منحها لحماية البيئة. وطلب العديد من المندوبين تقديم دعم مالي وتقني إضافي للطاقة المتجددة وينبغي إتاحة تحلية مياه البحر، من أجل تخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ.

وأشارت عدة وفود إلى الدور الهام الذي يمكن للبرلمانات والبرلمانيين أن يلعبوه في معالجة تغير المناخ على الصعيدين الوطني والدولي. حذر بعض المندوبين من أن عدم وجود القرارات والإجراءات السياسية تعوق مستقبل البشرية، مضيفة أن الوقت قد حان ليتوحّد المجتمع الدولي ويتّخذ الإجراءا اللازمة.

أحالت الجمعية البند الطارئ إلى لجنة صياغة تتألف من ممثلين عن تشاد وإثيوبيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية والمكسيك ومنغوليا ونيوزيلندا وسيشيل وجنوب إفريقيا، تونغا وأوروغواي.

(ز) اعتماد القرار المتعلق بالبند الطارئ

بعد ظهر يوم 17 تشرين الاول/أكتوبر 2018، اعتمدت الجلسة العامة للجمعية القرار بالإجماع (راجع الصفحة 71).

5. الجلسة الختامية للجمعية العامة

في الجلسة الختامية المعقودة في 18 تشرين الأول / أكتوبر، قدّم السيد م. بوفا، نائب رئيس برلمان سورينام، الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول موضوع القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي. مع الإشارة إلى أن المخزون الجماعي للمعرفة العلمية للعالم الذي نعيش فيه كان أكبر اليوم من أي وقت في تاريخ البشرية، شددت الوثيقة الختامية على دور البرلمانات والبرلمانيين ومسؤوليتها في تعزيز بيئة تسهم من خلالها العلوم والتكنولوجيا والابتكار بشكل إيجابي في السلام والتنمية ورفاه الإنسان. كما حددت الوثيقة الختامية سبل محددة للعمل البرلماني من أجل: تعزيز الأطر القانونية لتعزيز التكنولوجيا والابتكار العلمي من أجل السلام والتنمية؛ إقامة روابط قوية بين المجتمعات البرلمانية والعلمية. ودعم التعاون العلمي الدولي لتعزيز السلام والتنمية. ودعا السيد بوفا ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى اتخاذ إجراءات حازمة في هذا الاتجاه. (راجع النص الكامل للوثيقة الختامية في الصفحات 52-55).

واستمعت الجمعية العامة إلى تقارير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، وأحاطت علما بها الأمن الدولي واللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة واللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة.

كما وافقت رسمياً على التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، على النحو الذي طرحته اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم.

في ختام أعمال الجمعية العامة، أخذ ممثلو المجموعات الجيوسياسية الكلمة: السيد صديق شعيب (الجزائر) بالنيابة عن المجموعة الإفريقية، السيد كريم درويش (مصر) بالنيابة عن المجموعة العربية، السيد و. سيمينا (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، السيدة ز. غريسياني (جمهورية مولدوفا) نيابة عن مجموعة أوراسيا، السيد هويلمو مارتينيز (أوروغواي) بالنيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد باتشيكو (البرتغال) نيابة عن مجموعة 12+. ورحبوا بالنتائج المثيرة للإعجاب للجمعية العامة الـ 139، وهنأ رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمانة العامة على عملهم الشاق، وتعهدوا بالتزامهم متابعة القرارات المهمة التي اتخذتها جماعياً. في ملاحظاتها الختامية، قدمت السيدة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لمحة عامة عن النتائج الرئيسية وكررت التأكيد على أهمية التضامن البرلماني والإجراءات البرلمانية القوية لمواجهة التحديات التي تواجه العالم اليوم. وأكدت على ضرورة توحيد الجهود في الدفاع عن القيم والمبادئ الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (راجع الملاحظات الختامية للرئيس في الصفحة 91).

الدورة 203 للمجلس الحاكم

1. العضوية والمراقبون الدائمون في الاتحاد البرلماني الدولي

لاحظ المجلس الحاكم في جلسته المنعقدة في 15 تشرين الأول / أكتوبر أنه لم تكن هناك طلبات رسمية للإنتساب، أو إعادة الإنتساب، أو لمنصب المراقب. وهكذا ظلت العضوية في 178 برلماناً وطنياً. كانت المناقشات تتقدم مع كيريباتي، التي كانت تحضر الجمعية بصفة مراقب، ومع جامايكا، بهدف الانتماء في المستقبل وإعادة التأكيد على التوالي. أحيط المجلس علماً بحالة بعض البرلمانات وأعلمها بالتوصيات التي قدمتها اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بكل من هذه البرلمانات. وأبلغ عن جهود الاتحاد البرلماني الدولي لتيسير مشاركة برلمان كيريباتي في الجمعية العامة الـ 139 بهدف الانتماء في المستقبل والدول الأخرى الجزرية الصغيرة النامية في الكاريبي في ندوة إقليمية مقبلة في منطقة البحر الكاريبي بشأن تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

2. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد في 30 حزيران/ يونيو 2018 وقائمة محدثة بالمساهمات غير المدفوعة. في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2018، كان لأربعة أعضاء (جمهورية الدومينيكان، وغامبيا وغينيا بيساو وموريتانيا) وعضو منتسب (اللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا) متأخرات لمدة عامين كاملين وخضعوا لعقوبات في عملية التصويت.

3.مشروع البرنامج والموازنة العام 2019

تلقى المجلس اقتراح الموازنة الموحدة لعام 2019. بالنيابة عن السلطة التنفيذية، شرح رئيس اللجنة الفرعية للتمويل، السيد ر. ديل بيشيا (فرنسا)، أن الموازنة قد تم إعدادها تحت إشراف اللجنة الفرعية للتمويل وكان وفقاً لمبادئها التوجيهية. وقد عكست المسودة الأولية للموازنة العادية لعام 2019 عدم توازن في النفقات على إيرادات بمبلغ (290,000 فرنك) سويسري بسبب التكاليف المتوقعة للجمعية العامة 2019 في الأرجنتين، والتكاليف التحضيرية للمؤتمر العالمي القادم لرؤساء البرلمان وتمويل بعض الأنشطة في إطار رؤية الرئيس.

وقد تم تحقيق وفر في التكاليف في وقت لاحق والذي أدى إلى تخفيض في اختلال التوازن، تفادياً لزيادة مساهمات الأعضاء في عام 2019.

تم اقتراح اعتماد مبلغ (190,000 فرنك سويسري) من صندوق رأس المال المتداول (لاستخدامه فقط إذا لزم الأمر). وشملت موازنة 2019 اعتماد بقيمة (140,000 فرنك سويسري) مخصص للأنشطة ذات الأولوية الموجهة نحو تحقيق رؤية الرئيس.

وأشار السيد ر. ديل بيتشيا إلى أن أي تغيير في مكان انعقاد الجمعية العامة في الأرجنتين سوف ينطوي على مراجعة التكاليف التي يجب ألا تتجاوز الموازنة المعتمدة بأي حال من الأحوال. أبلغ الأمين العام المجلس بالجهود المبذولة لجمع التبرعات من مصادر خارجية. وانتهت العديد من اتفاقيات التمويل طويلة الأجل، وكان تجديدها قيد النظر. وكانت الصناديق الطوعية مهمة في المساهمة في تكاليف دعم برامج الاتحاد البرلماني الدولي، وقد تم جمع الموارد دائماً وفقا للمبادئ التوجيهية للاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالمساهمات الطوعية. وكانت برامج الاتحاد البرلماني الدولي مفتوحة لجميع الأعضاء ولا تركز على أي منطقة بعينها.

كما وافق المجالس الحاكم على موازنة 2019 بمبلغ (161,87,300 فرنك سويسري). إن الموازنة المعتمدة وجدول المساهمات لعام 2019 مذكورين في الصفحات من 93 إلى 106.

4. تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017–2021

أخذ المجلس علماً بالتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام للاتحاد عن التقدم الحاصل في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الثمانية، وكذلك الإجراءات الملموسة التي يمكن أن يتخذها الأعضاء لتسريع تحقيقها، بما في ذلك استضافة فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل.

5. التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

أخذ المجلس علماً بقائمة الأنشطة المضطلع بها بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة من 15 آذار/مارس إلى 15 أيلول/سبتمبر 2018، كما عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف المشتركة. وتم عقد عدد من الاجتماعات وإصدار المنشورات. كما أعلن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمد في أيار/ مايو 2018 بشأن التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، 30 حزيران/ يونيو بوصفه اليوم الدولي للبرلمانية، ابتداءً من عام 2018، وكان ذلك إنجازاً هامّاً للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم.

6. الاجتماعات المتخصصة الأخيرة

أخذ المجلس الحاكم علماً بالتقارير عن الاجتماعات الأخيرة المتخصصة للاتحاد البرلماني الدولي التالية:

(أ) القمة 12 لرؤساء البرلمانات النساء.

https://www.ipu.org/event/12th-summit-women-speakers-parliament

(ب) ندوة إقليمية حول التعاون البرلماني من أجل التنمية المستدامة: مكافحة الفقر وتعزيز الرعاية الصحية.

https://www.ipu.org/event/regional-seminar-parliamentary-cooperation-sustainable-developmentcombating-poverty-and-promoting-health-care

(ج)إحاطة تقنية حول دور البرلمانيين في تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي كوجهين لعملة واحدة.
https://www.ipu.org/event/technical-briefing-role-parliamentarians-in-achieving-universal-healthcoverage-and-global-health-security-two-sides-same-coin

(د)القمة الثالثة لرؤساء برلمانات جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تعزيز التعاون البرلماني الإقليمي من أجل النمو الاقتصادي المستدام، العادل والأخضر.
https://www.ipu.org/event/third-south-asian-speakers-summit-achieving-sdgs

(هـ)فعالية برلمانية تعقد على هامش منتدى برلماني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة
https://www.ipu.org/event/parliamentary-side-event-un-high-level-political-forum-sustainabledevelopment-hlpf

(و)ندوة إقليمية الثالثة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في البلدان النامية.
https://www.ipu.org/event/interregional-seminar-parliamentary-capacity-building-and-furtherimplementation-sustainable-development-goals-implementing-sdgs-through-south

(ز)ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين للبرلمانات في الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا.
https://www.ipu.org/event/regional-seminar-sustainable-development-goals-andgender-equality-parliaments-middle-east-and-north-africa

أحاط المجلس علماً بالتحضيرات الأولية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمان المقرر عقده في عام 2020، ولن يتم عقد هذا الحدث في مقر الأمم المتحدة في نيويورك كما في المرة السابقة بسبب القيود المفروضة على التأشيرات في بعض البلدان. ويجري السعي بنشاط إلى إيجاد مكان بديل وإتمام عملية شاملة وشفافة لترشيح الأعضاء في اللجنة التحضيرية للمؤتمر حيث وافق المجلس الحاكم فيما بعد على تشكيل اللجنة التحضيرية على أساس الترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية (راجع صفحة 125).

7. تقارير الهيئات العامة واللجان المتخصصة

وفي جلسته المنعقدة في 18 تشرين الأول/ أكتوبر، أحاط المجلس الحاكم علماً بالتقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، لجنة شؤون الشرق الأوسط، لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)، الفريق الاستشاري المعني بالصحة، منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي والفريق الاستشاري رفيع المستوى بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وافق المجلس على الاختصاصات المعدلة للفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف (راجع صفحة 116)، التي تهدف إلى جعل الفريق أكثر شمولية وتوازناً، وقررت السماح للفريق بتشكيله الحالي متابعة أعماله حتى الجمعية العامة المقبلة، التي من خلالها سيتم استلام الترشيحات من المجموعات الجيوسياسية. وسيستند التشكيل الموسع لـ 21 عضواً إلى الصيغة المستخدمة لتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، أي تخصيص المجموعة الجيوسياسية للجنة التنفيذية زائد واحد لكل مجموعة.

كما وافق المجلس على 19 قراراً مقدماً من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (https://www.ipu.org/download/5702)، مشيرين إلى تحفظات الحزب الحاكم في كلٍ من كمبوديا ، الفلبين، تركيا جمهورية فنزويلا البوليفارية، بشأن القضايا في البلدان المعنية ودولة بوليفيا متعددة القوميات وكوبا ونيكاراغوا وصربيا، فيما يتعلق بقضية فنزويلا.

8. الاجتماعات البرلمانية المستقبلية

أعطى المجلس الحاكم موافقته الأولية على عقد الدورة 140 للجمعية العامة في الدوحة (قطر) في عام 2019، والجمعية العامة الـ 141 في بلغراد (صربيا) في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 شرط أن يتم الالتزام بالمتطلبات التالية:

(1) تقرير بعثة فنية مؤاتية يعج من قبل الأمانة العامة حول توفر مقرات للمؤتمر والمرافق ذات الصلة؛ (2) التأكيد من جانب البرلمان القطري على تحمل جميع التكاليف الإضافية المتعلقة بعقد جمعية ثانية في الخارج في عام 2019؛

(3) توفير ضمانات من قبل سلطات البلدان المضيفة لتوفير تأشيرات دخول لجميع المندوبين المدعوين للمشاركة في الجمعية العامة.

ووافق المجلس على قائمة الاجتماعات المقبلة وغيرها من الأنشطة التي ستمول من الموازنة العادية للاتحاد البرلماني الدولي ومن مصادر خارجية (راجع صفحة 127).

9. تعديلات على النظام الأساسي والقواعد

وافق المجلس الحاكم على مجموعة من التعديلات على النظام الأساسي وقواعده المقترحة من قبل اللجنة التنفيذية (راجع المرفق في الصفحة 123).

10. انتخابات اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التاليين في اللجنة التنفيذية لولاية مدتها أربع سنوات، تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2022:

السيد ج. غالي غوتي (تشاد) للمجموعة الإفريقية؛

السيد ج. شين (الصين) لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛

السيد م. غروجيك (صربيا) لمجموعة 12+

الدورة 280 للجنة التنفيذية

1. الإجراءات والقرارات

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الـ 280 في جنيف في 12 و13 و17 تشرين الأول / أكتوبر 2018. وترأس الاجتماع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وشارك الأعضاء التاليون في الدورة: السيدة فوزية بن باديس (الجزائر)، والسيدة م. أوليفيرا فالنتي (أنغولا) ، والسيد أ. لينس (البرازيل) في يومي 12 و 13 تشرين الأول / أكتوبر ، وحل محله السيد ك. كادو في 17 تشرين الأول / أكتوبر ، والسيد د. ماكغينتي (كندا) ، والسيدة ي. فيرير غوميز (كوبا)، معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية) ، السيد ر. ديل بيشيا (فرنسا) ، السيد ك. جلالي (جمهورية إيران الإسلامية) ، السيد س. سوزوكي (اليابان) في 12 و 13 تشرين الأول / أكتوبر ، السيد ك. لوساكا (كينيا)، والسيدة أ. حبيبو (النيجر) ، والسيدة هـ. هاوكلاند ليديل (النرويج)، والسيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)، والسيدة م. كينر نيلين (سويسرا)، والسيد نغوين فان غياو (فيتنام) في 12 و13 تشرين الأول / أكتوبر، وحل محله السيد فو هاي ها في 17 تشرين الأول / أكتوبر، والسيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة) بصفتها النائب الثاني لرئيس مكتب النساء البرلمانيات، والسيدة م. أوسورو (أوغندا)، بصفتها رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب.

قدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، في الجلسة المنعقدة في 12 تشرين الأول / أكتوبر، لمحة عامة عن الجهود العديدة للتوعية التي بذلها الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء، كما وردت في رؤيتها. وقد حقق الاتحاد البرلماني الدولي علامة بارزة في 30 حزيران / يونيو – وهو التاريخ الذي أنشئ فيه الاتحاد البرلماني الدولي – الذي أعلنته الأمم المتحدة اليوم الدولي للبرلمانية.

كما أبلغ الأمين العام اللجنة التنفيذية بعدم تلقي أي طلبات للحصول على العضوية أو الحصول على منصب المراقب. علماً أن برلمان كيريباتي سيرسل وفداً مراقباً إلى الجمعية العامة الـ 139 مع النظر نحو المستقبل. وفي الوقت نفسه، كانت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام يضاعفان جهودهما للوصول إلى غير الأعضاء، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، ستُدعى البرلمانات غير الأعضاء مثل جامايكا وأنتيغوا وبربودا وبربادوس إلى الندوة الإقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ في برلمانات منطقة البحر الكاريبي في سورينام في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر 2018 وسيتم إعلامهم بمنافع عضوية الاتحاد البرلماني الدولي. وعلى المنوال نفسه، سيتم تشجيع الأعضاء غير الناشطين في الاتحاد البرلماني الدولي في منطقة – غيانا وترينيداد وتوباغو – على إعادة العمل مع المنظمة.

لقد نظرت اللجنة التنفيذية في الأعمال غير المنجزة للجمعية العامة الـ 138، وهي صلاحيات الجمعية العامة ولجانها الدائمة. واستعرضت رأي قانوني قام به الخبير القانوني بتكليف من الأمانة بناءً على طلب من الأعضاء واقترح إجراء تصويت في الجمعية العامة لتوضيح المسألة دون إعادة فتح موضوع المناقشة.

ووفقاً للتكليف الصادر عن المجلس الحاكم في دورته 202، استعرضت اللجنة التنفيذية اختصاصات الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وأوصت اللجنة في جلستها المنعقدة في 17 تشرين الأول/ أكتوبر بتوسيع تشكيلة الفريق وجعلها أكثر شمولاً على أساس الصيغة نفسها المستخدمة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمان (توزيع اللجنة الجيوساسية حسب عضوية اللجنة التنفيذية بالإضافة إلى شخص واحد آخر لكل مجموعة). وفي غضون ذلك، ينبغي متابعة العمل الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي بشأن منع الإرهاب ومكافحته حيث أنه جزء من الأعمال الأساسية للمنظمة على النحو المبين في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021.

فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2017-2021، تلقت اللجنة التنفيذية تقريراً شاملاً من الأمين العام، إلى جانب القائمة المرجعية المعتادة للأنشطة التي تم إجراؤها مع الأمم المتحدة، والتي تم إدراجها في تقريره بسبب العديد من مجالات الاهتمام والعمل المشتركة. كما أبلغ الأمين العام أعضاء اللجنة التنفيذية بمذكرتي تفاهم كان يرغب في توقيعها قريباً مع منظمة الصحة العالمية (WHO) وبرنامج شراكة دحر الملاريا. علماً أن اللجنة أقرت مذكرتي التفاهم.

لقد فحصت اللجنة التنفيذية حالة بعض البرلمانات على شاشة الرادار للاتحاد البرلماني الدولي، وهي: بوروندي، وكمبوديا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإريتريا، وغينيا بيساو، وليبيا، وجزر المالديف، ونيكاراغوا، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وتايلند، وتركيا، فنزويلا (جمهورية البوليفارية) واليمن. وقدمت توصيات بشأن كل حالة إلى المجلس الحاكم، بما في ذلك التنظيم السريع للبعثات إلى تركيا وفنزويلا.

أبلغ الأمين العام أعضاء البعثات الأخيرة التي قام بها إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا وتركمانستان في أواخر أيار/مايو أوائل حزيران /يونيو وإلى هاواي في منتصف تموز/ يوليو وإلى بوروندي في أواخر تموز/يوليو أوائل آب /أغسطس. وكان الهدف من المهمة الأولى هو تعزيز العلاقات الوثيقة بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الجدد. وقد أبدت هذه البرلمانات اهتماماً شديداً بالانخراط في أهداف التنمية المستدامة وفي إجراء التقييمات الذاتية.

وقد أُوفدت البعثة إلى بوروندي بدعوة من السلطات البوروندية وسعت إلى الحصول على معلومات مباشرة عن تفاعلات اللعب في البلد الذي مزقته الصراعات. أوصت اللجنة التنفيذية بأن تواصل السلطات البوروندية إجراء

حوار شامل يضم جميع الأطراف الفاعلة السياسية (سواء في الداخل أو في الخارج) لوضع خريطة طريق توافقية لانتخابات 2020، وأن الاتحاد البرلماني الدولي يظل منخرطاً مع السلطات ويواصل تقديم المساعدة التقنية للبرلمان.

أُبلغت اللجنة التنفيذية في جلستها المنعقدة في 12 تشرين الأول /أكتوبر بأن الأرجنتين لم تعد في وضع يسمح لها باستضافة الجمعية الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي لأسباب خارجة عن إرادتها – وهي أزمة اقتصادية ومالية حادة.

في 13 تشرين الأول / أكتوبر، استقبلت مبعوثًا لرئيس البرلمان الصربي معلناً عن استعداد صربيا لاستضافة الجمعية البرلمانية الـ 141 في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في بلغراد.

في جلستها المنعقدة في 17 تشرين الأول / أكتوبر، قدمت دولة قطر عرضاً رسمياً لاستضافة الجمعية 140 للاتحاد البرلماني الدولي في الدوحة في أبريل / نيسان 2019.

وقد أوصت اللجنة بأن يوافق المجلس الحاكم من حيث المبدأ على كلا الطلبين شريطة استيفاء ثلاثة متطلبات:

1) أن تصدر بعثة التقييم التي تُجرى من قبل الأمانة تقريراً إيجابياً عن التسهيلات لاستضافة جمعية الاتحاد البرلماني الدولي؛

(2) أن يكون برلمان دولة قطر على استعداد لتحمل جميع التكاليف الإضافية المترتبة على استضافة جمعية ثانية في الخارج في عام 2019؛

(3) أن توفر البلدان المضيفة ضمانات التأشيرة للسماح لجميع المندوبين بالمشاركة في الجمعية.

في جلستها المنعقدة في 17 تشرين الأول / أكتوبر، تلقت اللجنة التنفيذية تقريرا من رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية حول التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

أقرت اللجنة التنفيذية أيضاً في جلستها الأخيرة، بياناً رئاسياً بشأن التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية ومشروع الوثيقة الختامية للمناقشة العامة.

انتخبت اللجنة التنفيذية السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية) نائباً للرئيس لفترة ثانية واحدة لمدة عام واحد ونواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لمدة عام واحد: المجموعة العربية: معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)؛ مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيد نغوين فان غياو (فيتنام) ك. كوساتشيف)؛ مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السيد أ. لينس (البرازيل)؛ ومجموعة الإثنا عشر زائد: السيد د. ماكغينتي (كندا). ستتشاور المجموعة الأفريقية وترشح مرشحها قريباً.

2. اللجنة الفرعية للتمويل

اجتمعت اللجنة الفرعية للتمويل في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2018 لإعداد اللجنة وتسهيل نظر في الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي، ومشروع البرنامج والموازنة لعام 2019، ووضع التمويل الطوعي، ومراجعة وضع صندوق التضامن البرلماني. أبلغت اللجنة الفرعية اللجنة التنفيذية أن توصي بموازنة 2019 إلى المجلس الحاكم، بعد أن شاركت عن كثب في الإشراف على إعدادها طوال العام.

وحثت اللجنة التنفيذية المجموعات الجيوسياسية لتشجيع أعضائها على دفع مساهماتهم. أبلغت اللجنة الفرعية للتمويل اللجنة التنفيذية بعدم تلقي أي طلبات جديدة لاستخدام صندوق التضامن البرلماني.

كانت فترة ولاية رئيس اللجنة الفرعية للتمويل، السيد ر. ديل بيتشيا (فرنسا) قد شارفت على الانتهاء في الدورة الحالية. وقد شكره جميع الأعضاء على تفانيه وعملهم الدؤوب في قيادة عمل اللجنة الفرعية. وانتُخبت السيدة م. كينير نيلين (سويسرا) في اللجنة الفرعية للتمويل لتحل مكانه، كما انتخبت لاحقاً رئيساً من قبل أعضاء اللجنة الفرعية.

3. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

تم إطلاع اللجنة التنفيذية على تطورات الموظفين. وقد تمت ترقية السيدة س. بون، وهي فرنسية / سويسرية، إلى منصب رئيس الفريق ضمن دائرة مراقبة الوثائق، في الفئة 7 للخدمات العامة. وتم ترقية السيد أ. ريتشاردسون، وهو مواطن بريطاني، إلى منصب مدير البرنامج، إعداد المعايير البرلمانية وتوليد المعرفة، في الفئة 4 للمتخصصين، وتم ترقية السيدة زينة هلال، وهي لبنانية، إلى منصب مديرة برنامج الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية) ومديرة برنامج مشاركة الشباب، وأيضاً على الفئة (4) للمتخصصين. وقد تم ترقية السيدة ستارا أحميدوش، وهي من ترينيداد، وأمين اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم، التي تولت أيضاً منصب رئيس اهيئة الموظفين ورئيس الخدمات اللغوية، إلى الفئة (5) للمتخصصين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السيدة د. غيليرون، وهي فرنسية الأصل، ستتقاعد في نهاية العام. ناقشت اللجنة التنفيذية وراجعت عقد الأمين العام للفترة المتبقية من فترة ولايته الثانية ومدتها أربع سنوات. وقد نوقش هذا البند في غياب الأمانة العامة، باستثناء مدير خدمات الدعم، الذي قدم معلومات إلى اللجنة. بعد التصويت بالاقتراع السري، قرر الأعضاء أنه ينبغي أن يتقاضى الأمين العام مكافأة على فئة أمين عام المساعد للأمم المتحدة وفقاً لجدول مرتبات لجنة الخدمة المدنية الدولية.

منتدى النساء البرلمانيات

عُقدت الدورة الثامنة والعشرون لمنتدى النساء البرلمانيات في 14 تشرين الأول / أكتوبر 2018. وقد جمعت 195 مشاركاً، من بينهم 151 برلمانياً من 70 بلداً وممثلين من مختلف المنظمات الدولية. كان هناك 123 امرأة و28 رجلاً من بين البرلمانيين.

وتماشياً مع قواعد مكتب شؤون النساء البرلمانيات، تولت نائبة الرئيس الأولى، السيّدة س. كيبكا (كينيا) الرئاسة حتى نهاية فترة الولاية في نيسان/ أبريل 2020. وبصفتها هذه ترأست الأعمال. وأعرب المنتدى عن امتنانه للسيدة يو كارلسون (السويد)، الرئيسة السابقة لمكتب النساء البرلمانيات، التي فقدت مقعدها في البرلمان في أحدث انتخابات برلمانية أجريت في السويد. وأعربت عن شكرها الحار على التزامها القوي والملهم بالمساواة بين الجنسين ومساهماتها القيمة في عمل الاتحاد خلال السنوات الماضية.

ورحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غ. كويفاس بارون، بالمشاركين وأدلت بكلمة افتتاحية.

وكمساهمة في الجمعية العامة، نظر المشاركون، من منظور جندري، في مشروع القرار المعروض أمام الجمعية العامة الـ 139 بشأن تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. تم تشكيل مجموعتين لإجراء المناقشات. وشدد المشاركون على أن النساء المهاجرات يواجهن تمييزاً مضاعفاً وأن النساء يشكلن غالبية ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل الجبري في العمل المنزلي. واقترح المنتدى لاحقا إدخال تعديلات على مشروع القرار، الذي أدرجته اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثم ناقش المشاركون التدابير اللازمة لإزالة الحواجز والتمييز الذي يعوق المرأة عن تحقيق إمكاناتها في العلوم والتكنولوجيات الجديدة. شدد المنتدى على أهمية التدريس الشامل والمراعي للنوع الاجتماعي، وتقديم الدعم للباحثين والأساتذة من النساء الذين يعرفون كقيادي التغيير وتوفير نماذج قيادية جديدة للنساء وتحدي الصورة الجنسية النمطية.

ولمواجهة تلك التحديات، اقترح المنتدى تدابير مثل دعم إنشاء شركات التكنولوجيا وتمويل المشاريع البحثية التي تقودها النساء، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى التصدي للتمييز ضد المرأة.

انتخب المنتدى ممثلاً إقليمياً لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والسيدة ف. حسيني (جمهورية إيران الإسلامية)، وممثلين إقليميين لمجموعة تويلف بلاس، والسيدة س. كاترا – كوكوما (قبرص) والسيدة أو. سوتنيك (أوكرانيا)، لملء المناصب الشاغرة في المكتب. وفي الجلسة الثانية التي عقدت في 18 تشرين الأول / أكتوبر، قام مكتب النساء البرلمانيات بترشيح السيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة) كنائب أول للرئيس لها والسيدة أ. توللي (نيوزيلندا) نائباً ثانياً للرئيس. وسيتم تقديم الترشيحين للموافقة عليها في منتدى النساء البرلمانيات في دورته التاسعة والعشرين.

وأعرب مكتب النساء البرلمانيات عن تعازيه المخلصة للبرلمان النيجيري بعد وفاة السيدة ف. أبدويان (نيجيريا) والتي كانت عضو في المكتب.

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

شاركت السيدة د. سولورزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، نائب الرئيس، السيد ف. بينيدو (الأرجنتين)، السيدة ف. كوفي (أفغانستان)، السيدة ل. دومون (فرنسا)، السيد د. كارتر (جديدة (ز) السيدة أ. جيركوف (صربيا) والسيد أ. كاروني (سويسرا) في الدورة 157 للجنة، التي عُقدت في الفترة من 13 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018. لم يتمكن من الحضور. السيد علي عبد الله العرادي (البحرين)، الرئيس السيد ن. باكو – أريفاري (بنن) والسيدة ج. موكودا – زابوي (أوغندا)

قدمت اللجنة 19 قراراً إلى المجلس الحاكم راجع الرابط:
(https://www.ipu.org/download/5702) ليتم اعتمادها فيما يتعلق بالبلدان التالية: أفغانستان وكمبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وماليزيا وجزر المالديف وموريتانيا وفلسطين / إسرائيل والفلبين والسنغال وتركيا وأوغندا وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

وخلال الدورة، عقدت اللجنة عشر جلسات استماع واجتماعات غير رسمية مع الوفود والمدعين لتعزيز فهمها للقضايا المعروضة عليها والإعراب عن قلقها. وفي تلك الدورة، كانت للجنة 23 قضية على جدول أعمالها تتعلق بوضع 328 عضواً في البرلمان في 15 بلداً. ومن بين القضايا التي تم البحث فيها، كان 39 في المائة منها من آسيا، و24 في المائة من أوروبا؛ 18 في المائة من الأميركتين؛ 16 في المائة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و3 في المائة من إفريقيا. ويشكل اثنان وثمانون في المائة من القضايا بأعضاء من المعارضة في البرلمان و20 في المائة منهم نساء. كانت حرية التعبير مسألة تثير القلق المباشر أو غير المباشر في معظم الحالات، وكانت الانتهاكات التي نظرت فيها اللجنة أكثر من غيرها أثناء الجلسة تعليقًا لا مبرر له وفقدانًا للولاية البرلمانية، وانعدام المحاكمة العادلة، والتعذيب وانتهاك حرية التنقل.

2. لجنة شؤون الشرق الأوسط

عقدت اللجنة جلستين في 14 و16 تشرين الأول / أكتوبر 2018 وحضرتهما رئيس اللجنة السيدة س. أتالاهان (كندا)، والسيد هـ. جولين – لافرير (فرنسا)، والسيدة أ. ماكوندا ريدلي (ملاوي)، والسيد عزام الأحمد (فلسطين)، والسيد ف. موري (سويسرا)، والسيد محمد المحرزي (الإمارات العربية المتحدة).

حضر السيد ن. شاي (إسرائيل) الجلسة في 14 تشرين الأول / أكتوبر. وحضرت السيدة ب. غروويلز (بلجيكا) والسيد ر. منور (إندونيسيا) الجلسة في 16 تشرين الأول / أكتوبر.

بحثت اللجنة الوضع الحالي في المنطقة، ولا سيما إعلان الإدارة الأمريكية عن إنهاء كل تمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وإصدار قانون من قبل الكنيست الإسرائيلي يحدد دولة إسرائيل كأمة للشعب اليهودي. وبالإضافة إلى ذلك، استمعت اللجنة إلى عروض موجزة قدمها الوفد اليمني، والسيد ناصر جودة، وزير خارجية الأردن السابق، بشأن الأوضاع في بلدانهم. واعترف الأعضاء بإقرار عقدة المواقف المختلفة مع التأكيد من جديد على التزامهم بالحوار المفتوح والمشاريع الملموسة.

بعد مناقشة حول العلوم كمحفز للحوار، وافقت اللجنة على أهمية مدارس العلوم من أجل السلام وتتطلع إلى تحقيق هذا المشروع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. كما اتفق أعضاء اللجنة على القيام بزيارة إلى الشرق الأوسط في أوائل عام 2019 وأظهروا رغبتهم في زيارة مخيمات اللاجئين في المملكة الهاشمية الأردنية.

3. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني يوم الإثنين 16 تشرين الأول/أكتوبر. ونظراً لعدم وجود نصاب قانوني، لم يتم اتخاذ أي قرارات رسمية. وقد عقد أعضاء اللجنة الحاضرين جلسة استماع مع وفد ميانمار، كجزء من متابعة قرار البند الطارئ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 137 بشأن أزمة الروهينغا، الذي دعا اللجنة إلى "استكشاف تدابير مناسبة وعملية للقيام بذلك يجب أن يقوم بها المجتمع البرلماني العالمي للتصدي لحالة شعب الروهينغا وتوفير حل سلمي ومستدام للأزمة ".

وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم لوفد ميانمار على مشاركته في حوار بناء. سمحت الجلسة بتبادل المعلومات حول المبادرات التي اتخذت في ميانمار لمعالجة الوضع والسماح بعودة آمنة للاجئي الروهينغا إلى ميانمار. وشجع أعضاء اللجنة برلمان ميانمار على تعزيز مشاركتها في حل تلك المأساة من خلال الاضطلاع بدورها في رصد عمل الحكومة والتواصل مع شعب ميانمار لاسترضاء الوضع ووضع الأسس للعدالة والمصالحة. كما شجع أعضاء اللجنة برلمان ميانمار على بدء مناقشة في الوقت المناسب بشأن مسألة المواطنة.

وأعرب أعضاء اللجنة عن حرصهم الشديد على مواصلة الحوار وأعربوا عن رغبتهم في القيام بمهمة في ميانمار ليروا كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يدعم البرلمان في الجهود التي يبذلها لضمان التوصل إلى نتيجة إيجابية للأزمة الإنسانية.

وعقدت اللجنة علاوة على ذلك جلسة إحاطة مفتوحة بشأن إنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول عام 2024 – التعهدات والإجراءات والنتائج. (راجع نتائج تلك الجلسة في الصفحة 35).

4. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)

اجتمعت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية) المؤلفة من السيد ك. لوساكا (كينيا)، والسيدة هـ. هاوكلاند ليدال (النرويج)، والسيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)، والسيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة)، في 17 تشرين الأول / أكتوبر 2018. ترأست السيدة هوكلاند ليادال الاجتماع. استعرضت المجموعة الأرقام المتعلقة بتكوين الوفود الحاضرة في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي. حيث كانت في 17 تشرين الأول / أكتوبر، ما نسبته (32.9 في المائة) من المندوبين المسجلين في الجمعية من النساء. وكان هذا الرقم أعلى نسبة تم تحقيقها على الإطلاق في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي. وشدد الفريق على أهمية مواصلة أعماله لتشجيع إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد.

ومن بين الوفود الـ 140 الحاضرة، كان هناك 140 وفداً مؤلَّفاً من مندوبين اثنين على الأقل، من بينهم 17 شخصاً كانوا من الرجال فقط (12.1 في المائة) وأربعة كانوا من النساء فقط. وكان 21 وفداً من جنس واحد من برلمانات الدول التالية: أندورا وأذربيجان وبوليفيا (دولة متعددة القوميات) وبوركينا فاسو والجمهورية التشيكية والدانمارك وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفيجي وهايتي وإيرلندا وليختنشتاين ولايات مايكرونزيا المتحدة، والمغرب، وميانمار، وباراغواي، وبيرو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، والصومال، وسريلانكا، واليمن. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تسعة وفود من الأعضاء الأحاديين يحضرون الجمعية العامة، وكان من بينهم خمسة مندوبينمن الرجال وأربعة من النساء. وقد وافق أعضاء المجموعة على إعادة هذه الأرقام إلى مجموعاتهم الجيوسياسية للمناقشة والعمل.

ولمعالجة هذا الوضع، اتفق المجموعة أيضاً على النظر في سبل تعزيز العقوبات القائمة. وفيما يتعلق بالمجلس الحاكم، اقترحت المجموعة أن تقتصر الوفود من جنس واحد على صوت واحد بدلاً من صوتين. أما فيما يتعلق بالجمعية، فقد اقترحت المجموعة أن تُعاقب البرلمانات الممثلة بوفود من جنس واحد بعد دورتيْن متتاليتين (وليس ثلاث) متتالية من خلال تخفيض استحقاقاتها في التصويت وعدد المندوبين. لذلك ستعمل المجموعة على مقترحات لتعديل هذه القواعد.

وبالإضافة إلى ذلك، اتفقت المجموعة على أن يرصد بشكل أوثق تكوين الوفود المشاركة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما نسبة الرجال/ النساء لكل منها، لإعطاء مزيد من الوضوح للوفود المتوازنة بين الجنسين وتشجيع الآخرين على أن يحذوا حذوها.

كما اعترفت المجموعة بالعمل الذي يقوده الاتحاد البرلماني الدولي كجزء من مبادرة مناصري الجندر الدولية، وإطلاق مجموعة الأدوات المتعلقة بالبرلمانات التي تستجيب لنوع الجنس. وأوصت بأن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على وضع مدونة سلوك تنطبق على الجمعيات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى واجتماعاته.

ولدعم تقدم البرلمانيات في جميع أنحاء العالم، قررت المجموعة أيضًا المشاركة ليس فقط مع البرلمانات التي لا تضم نساءً، بل وأيضاً مع البرلمانات حيث تمثل النساء أقل من 5٪ من الأعضاء. وقد خططت المجموعة لدعوة ممثلي بعض هذه البرلمانات لتبادل وجهات النظر في الجلسة التالية.

ورحبت المجموعة بالدراسة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن التمييز الجنسي والمضايقة والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا التي أجريت بالاشتراك مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وشجع المشاركون على نشرها على نطاق واسع ومتابعة توصياتها. كما أوصت بأن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء دراسات مماثلة في مناطق أخرى.

5. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة يوم الثلاثاء الموافق 16 تشرين الأول/أكتوبر، بحضور ستة من أصل ثمانية أعضاء. وشارك أيضاً الشركاء التقنيون للفريق من منظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ووافق الفريق بالإجماع على الولاية الثانية لمدة عام واحد لرئيسها، الدكتور هـ. ميلات (بنغلاديش)، ونائبة الرئيس، السيدة بي. بير (النمسا). واستمع إلى تقرير من أمانة الاتحاد بشأن الأنشطة المتعلقة بالصحة التي نفذت منذ الاجتماع الأخير للفريق. وكان من دواعي سرور الفريق بشكل خاص أن نلاحظ إبرام اتفاقات تعاون مهمة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل(PMNCH) ، التي وفرت إطاراً قوياً للعمل البرلماني العالمي في المستقبل بشأن الصحة. كما أحاط الفريق علماً بالأعمال التي يخطط لها الاتحاد البرلماني الدولي وشركاؤه ووافقت عليها من أجل تنفيذ اتفاقات التعاون القائمة.

ووافق الفريق على العمل كمجلس مراجعة لكتيب الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل للبرلمانيين بشأن صحة النساء والأطفال والمراهقين. وقدم الفريق أيضاً إرشادات مهمة لإعداد دليل مستقبلي للبرلمانيين بشأن التغذية، والذي ستعده المنظمة بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي بدعم من منظمة الصحة العالمية وحركة الحركة والشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا(NEPAD) . ورحب بوضع الصيغة النهائية لاستعراض زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في إفريقيا، الذي شارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية بالتعاون مع 24 برلماناً أفريقياً. كان من المتوقع نشره في نهاية عام 2018.

كما قدّم الفريق الاستشاري دعمه للجهود التي يبذلها الرئيس لإدخال تغطية صحية شاملة كبند من مواضيع اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

اجتمعت مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص 14 تشرين الأول / أكتوبر 2018. وحضر الاجتماع السيد ج. دي ماتوس روزا (البرتغال)، وأربعة أعضاء في مجلس النواب في جمهورية قبرص وثلاثة ممثلين عن الأحزاب السياسية التركية – القبرصية.

وأعرب المجتمعون عن استعدادهم للمشاركة في الحوار وتبادل الآراء وشددوا على ضرورة استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. وأكدوا أن إيجاد حل عملي وقابل للتطبيق لمشكلة قبرص، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه، سيفيد جميع المواطنين في قبرص.

7. منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

اجتمع المنتدى يوم الاثنين 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018 مع السيدة م. أوسورو (أوغندا)، رئيسة مجلس إدارة المنتدى. وشارك في الدورة ما مجموعه 64 برلمانياً شاباً، من بينهم 32 امرأة (50 في المائة).

ناقش المنتدى الجهود الوطنية الأخيرة لتعزيز مشاركة الشباب. كما استعرضت مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي بهدف رصد تنفيذ الإجراء الذي تم إدخاله مؤخراً لتعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. وأشار إلى أن البرلمانيين الشباب يشكلون 20 في المائة من المشاركين في الجمعية العامة الـ 139 وينبغي زيادة النسبة المئوية في الجمعيات المقبلة.

وأكد على ضرورة تفعيل خطط زيادة عدد الشباب في البرلمان. ولدعم ذلك، حدد أعضاء المنتدى أهدافًا عالمية لمشاركة الشباب في البرلمان تحدد المعايير الدنيا التي يجب تحقيقها بحلول عام 2035. حيث تم تحديد ثلاثة أهداف بناءً على نسبة الشباب في السكان وفقًا للفئات العمرية الثلاث التالية:

- الهدف كحد أدنى 15 في المائة من البرلمانيين الشباب دون سن الثلاثين، أي ما يعادل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و29 سنة من سكان العالم (18 في المائة)؛
- الهدف كحد أدنى 35 في المائة من البرلمانيين الشباب دون سن الأربعين، أي ما يعادل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و39 سنة من سكان العالم (38 في المائة)؛ و
- الهدف كحد أدنى 45 في المائة من البرلمانيين الشباب دون سن الخامسة والأربعين، أي ما يعادل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و44 عاما من سكان العالم (48 في المائة).

وخصص كل هدف لتحقيق المساواة بين الجنسين بنسبة 50 في المائة من الشابات و50 في المائة من الشبان.

كما يجب أن تحدد كل دولة ما هي الاستراتيجيات والتدابير ذات الصلة التي ستضعها لتحقيق الأهداف، مع مراعاة خصوصياتها الوطنية. وسيطلق المنتدى حملة عالمية لتعزيز الالتزام وتشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف.

كما اجتمع مجلس المنتدى يوم الاثنين 15 تشـرين الأول/ أكتوبر. حيث اختار أعضـاء المجلس الحاكم موضـوع المؤتمر العالمي الخامس للشباب البرلمانيين، المقرر عقده في باكو (أذربيجان) في كانون الأول/ ديسمبر عام 2018.

وفي إطار التحضير للجمعية العامة الـــ 140، عين المجلس السيّد وليد الطبطبائي (الكويت) لإعداد تقرير استعراض عام للشـباب ليقدم إلى المقررين المشـاركين في لجنة السـلم والأمن الدوليين، والسـيّد ب. كالوبو (زامبيا) لإعداد تقرير الاستعراض العام للشباب لتقديمها إلى المقررين المشاركين للجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة.

8 – الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

عقد الفريق جلسة واحدة في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2018 بحضور كل من السيدة أمل القبيسي (الإمارات العربية المتحدة)، رئيس السيدة م. كينير نيلين (سويسرا) ، نائبة الرئيس ؛ السيد س. شودري (بنغلاديش ، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي) ؛ السيدة ل. كاي تمثل الصين ؛ الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية) ؛ السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية) ؛ السيد أ. أفسان (السويد) ؛ السيدة م. أوسورو (أوغندا) بصفتها رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب والسيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة) بصفتها النائب الثاني لرئيس مكتب النساء البرلمانيات.

وشارك في الاجتماع أيضاً السيد صديق شهاب (الجزائر) والسيدة سي. كريكسيل (الأرجنتين) والسيد ك. جالي (جمهورية إيران الإسلامية) والسيدة م. مينسه – وليامز (ناميبيا).

استمع الفريق إلى النسخة المحدثة بشأن تنفيذ الأنشطة التي اعتمدها في اجتماعه الثاني في 2 و3 أيار/مايو 2018 في أبو ظبي، وهي: القمة البرلمانية العالمية، والشبكة البرلمانية، والمنصة على شبكة الإنترنت، وحلقات العمل والتقارير لبناء القدرات. وكان من دواعي سرور الأعضاء أن يروا تطورات ملموسة وكانوا يتطلعون، من بين أمور أخرى، إلى حلقات العمل الأولى لبناء القدرات التي من المقرر أن تتم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ومناطق الساحل في أوائل عام 2019. ووافق الفريق على الاحتفاظ بالأشخاص التاليين كمستشارين السيدة مانساه – وليامز، الرئيسة السابقة لمكتب النساء البرلمانيات، على مشورتها الحكيمة وخبرتها، والسيد أ. أفسان، رغم أنه لم يعد عضواً في برلمانه، لخبرته التقنية في مجال إنفاذ القانون وباعتباره قاضٍ سابق.

ستراجع اللجنة التنفيذية اختصاصات الفريق، بما في ذلك تشكيله، وتقدم توصية للمجلس الحاكم للمصادقة عليها. وشجع الفريق أعضاء الفريق الذين كانوا أعضاء في اللجنة التنفيذية أيضاً على إبراز العمل الهام الذي تم إنجازه بالفعل. وأصروا على أن ما طلب من اللجنة التنفيذية القيام به هو توضيح التركيبة وعدم التشكيك في وجود المجموعة حيث تقرر إنشاءها خلال جمعية سانت بطرسبرغ في تشرين الأول/أكتوبر 2017.

فعاليات أخرى

1. اجتماع رؤساء المجموعات الجيوسياسية

التقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي صباح يوم 14 تشرين الأول/ أكتوبر، برؤساء المجموعات الجيوسياسية لمناقشة تنظيم العمل خلال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وخارجها، بما في ذلك تعزيز تأثير المنظمة ورؤيتها وتحسين تلبية هدفها الرئيسي المتمثل في رعاية التفاهم البرلماني الأكبر والتضامن.

قدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية ملخصًا لأنشطتهم منذ الجمعية العامة الـ 138، والتي تضمنت عددًا من الأحداث، مثل الندوات الإقليمية التي عقدت حديثًا حول أهداف التنمية المستدامة في سانت بطرسبرغ (لمجموعة أوراسيا)، ومدينة بنما (لمجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)، الإسكندرية (لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). وقدمت رئيسة الاتحاد لمحة عامة عن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل – بما يتماشى مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي ورؤيته – وشجعت رؤساء المجموعات على التواصل مع أعضائهم بهدف تحديد المستضيفين المستقبليين لأحداث الاتحاد البرلماني الدولي. سيكون المؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمان في عام 2020 حدثاً رئيسياً للاتحاد البرلماني الدولي والمجتمع البرلماني العالمي. ولذلك قررت الرئيسة في اختيار اللجنة التحضيرية أن يكون شاملاً قدر الإمكان حيث دعت جميع المجموعات إلى تقديم أسماء ممثليها إلى اللجنة التحضيرية قبل نهاية الجمعية العامة.

وشهدت عملية الإبلاغ التي قدمها الأعضاء في 2018 بشأن متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته زيادة في معدل الاستجابة الإجمالي (يبلغ حالياً 67 في المائة)، ويرجع ذلك أيضاً إلى المشاركة النشطة لرؤساء المجموعات. واشتمل التقرير المقدم إلى المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي على أدلة ملموسة على أثر إجراءات المتابعة البرلمانية على الصعيد الوطني. ومن المهم مشاركة تلك الممارسات الجيدة والنتائج الإيجابية على أوسع نطاق ممكن، وذلك لإلهام المزيد من العمل. ويتحمل كل عضو من أعضاء البرلمان والبرلماني مسؤولية خاصة في هذا الصدد، ويمكن أن يساعد في تكرار رسائل الاتحاد البرلماني الدولي الرئيسية لأنها تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وكان تعزيز الحوار والتعاون مع المنظمات البرلمانية الإقليمية وغيرها من الأهداف الرئيسية الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي، لأن ذلك يمكن أن يساعد في الحد من الازدواجية وبناء التآزر والاستفادة على نحو أفضل من المزايا النسبية لكل منظمة شريكة. وكان من المقرر أن يقام في وقت لاحق من الأسبوع مأدبة غداء عمل مع رؤساء المجموعات ورؤساء حوالى 30 منظمة إقليمية ومنظمات برلمانية أخرى في سياق الجمعية العامة، بهدف زيادة تبادل الأفكار بشأن الطريق إلى الأمام.

2. اجتماع رؤساء اللجان الدائمة

بعد ظهر يوم 14 تشرين الأول/ أكتوبر، التقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي برؤساء اللجان الدائمة. وقد تم انتخابهم في الجمعية العامة السابقة، استناداً إلى الاتفاق الذي توصلت إليه المجموعات الجيوسياسية بشأن توزيع المناصب القيادية داخل الاتحاد البرلماني الدولي. وقدم كل من رئيس اللجنة لمحة عامة عن أعماله في الجمعية العامة الحالية، وعن القضايا العالقة المحتملة التي يتعين معالجتها. ويتعلق أحدها بامتيازات اللجان الدائمة من حيث تحديد جداول أعمالها وبرامج عملها، وما إذا كان بوسع الجمعية العامة تغيير جداول الأعمال التي تعتمدها اللجان. وطُلب من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي البت في هذا الأمر في اليوم التالي – عندئذ يتعين تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده وفقاً لذلك، وذلك لتوضيح المنطقة الرمادية الحالية في هذا المجال.

وأكد رؤساء اللجان الدائمة على أنه في الوقت الذي تحسنت فيه المشاركة ونوعية المناقشات بشكل ملحوظ في مكاتب اللجنة في السنوات الأخيرة، فإنه يتعين القيام بالمزيد لضمان التواصل والتعاون خارج نطاق الجمعيات. كما دعا المكتبان إلى تأدية دور هام في تمثيل الاتحاد البرلماني الدولي في مختلف المؤتمرات الدولية، ومن بينها التي ستعقد في الأشهر القادمة: أسبوع جنيف للسلام، ومنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية، وسيادة القانون، ومنتدى تحالف الأمم المتحدة للحضارات. وكان الاتحاد البرلماني الدولي من جانبه يواصل ممارسته المتمثلة في عقد اجتماعات برلمانية في سياق عمليات الأمم المتحدة الرئيسية – مثلما حدث في عام 2018 مع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالهجرة، والمؤتمر الدولي المعني بتغير المناخ والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة.

كما حرص أعضاء اللجان الدائمة على البحث عن طرق لبناء الجسور وتعزيز التضامن البرلماني بما يتجاوز الاجتماعات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي. وكانت قوة الاتحاد البرلماني الدولي هي الوحدة في تنوعها، وساعدت العلاقات الشخصية القائمة في سياق المنظمة على تعزيز التفاهم والعلاقات السلمية بين الدول. وتم الاتفاق على أنهما سويا سينعكسان على السبل الممكنة لتعزيز التبادلات – بما في ذلك من خلال الرياضة والثقافة – في سياق مختلف أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي

3. جلسة إحاطة مفتوحة للجنة المعنية بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي بشأن إنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول عام 2024 – التعهدات والإجراءات والنتائج

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، نظمت اللجنة المعنية بتعزيز احترام القانون الإنساني الدولي مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) جلسة مفتوحة بشأن إنهاء حالات انعدام الجنسية بحلول عام 2024 – التعهدات والإجراءات والنتائج. وقد جمعت الجلسة في عضويتها أعضاء في البرلمان من إسبانيا وكينيا، بالإضافة إلى ممثل من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وممثل عن الشبكة الأوروبية المعنية بانعدام الجنسية. وقد قدمت المفوضية هذا النقاش وتولته.

كان انعدام الجنسية أو غيابها يؤثر على ما يصل إلى(10ملايين) شخص على مستوى العالم. ولا يوجد منطقة ليس لديها أعداد كبيرة من الأشخاص عديمي الجنسية. سلطت الجلسة المفتوحة الضوء على أن امتلاك الجنسية هي الحق في الحصول على الحقوق. فبدون جنسية، يكون الشخص غير مرئي وغير قادر على الحصول على حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في التعليم، أو الصحة أو العمل. هناك حاجة ملحة "لإضفاء الطابع الإنسانية" على هؤلاء الأفراد غير المرئيين.

واستعرضت الجلسة مختلف أسباب انعدام الجنسية، التي شملت تضارب القوانين، ونقل الأراضي، والثغرات في قوانين التسجيل المدني، والتمييز في قوانين الجنسية أو الممارسات الإدارية، وعدم تسجيل المواليد. كما أن العديد من الأشخاص عديمي الجنسية في العالم كانوا ضحايا التشريد القسري. والواقع أن الأشخاص الذين شردوا من بيوتهم كانوا عرضة بشكل خاص لانعدام الجنسية، لاسيما عند إعادة رسم الحدود الإقليمية. يمكن أن يكون انعدام الجنسية في حد ذاته سبباً جذرياً للتنقل القسري. وبعد النظر عن كثب، تبين أن أسباب انعدام الجنسية هو وجود سمة مشتركة واحدة – الحلول موجودة وكانت في متناول الدول وحكوماتها وبرلماناتها.

في عام 2019، ستعقد المفوضية حدثًا وزاريًا حول انعدام الجنسية لإحياء نقطة منتصف الطريق في حملة العشر سنوات لإنهاء حالة انعدام الجنسية بحلول عام 2024. وسيوفر هذا الحدث فرصة لتقييم الإنجازات وإعطاء الدول فرصة لتقديم تعهدات ملموسة لاتخاذ المزيد من الإجراءات لمعالجة انعدام الجنسية. وأوصت الجلسة بأن يشارك أعضاء البرلمان في هذا الجهد المبذول عالمياً من خلال إثارة القضية على الصعيد الوطني، ووضع خطة ضمن السياق الوطني لتحديد الأسباب المحتملة أو الفجوات التي يمكن أن تؤدي إلى حالات انعدام الجنسية واتخاذ تدابير لمعالجة هذه الفجوات. يمكن أن تقطع الخطوات الصغيرة شوطاً طويلاً نحو تغيير حياة الكثيرين.

4. حلقة نقاش حول *الدور الذي تؤديه البرلمانات في محاربة التمييز الجنسي والتحرش؟*

تم إطلاق الدراسة الإقليمية حول التمييز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في البرلمانات في أوروبا في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي راجع الرابط التالي:

(https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-10/sexism-harassment-and-violence-against-women-in-parliaments-in-europe)

وقد أجريت هذه الدراسة بالاشتراك بين الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، واستندت إلى مقابلات شخصية مع امرأة من (45) دولة أوروبية،(81)منهن برلمانيات و(42) موظفة في البرلمان. من أجل تقديم نتائج الدراسة، تم تنظيم مناقشة تفاعلية خلال الجمعية العامة، بعنوان ما الدور الذي تؤديه البرلمانات في محاربة التمييز الجنسي والتحرش؟ ترأست كل من رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والسيدة ل. ماوري باسكيبه، رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وشارك المتحدثون التاليون أسماؤهم: السيدة م. ريميل، عضو في البرلمان (كندا)، والسيد إل. كوردوفا، رئيس المعهد الوطني الانتخابي في المكسيك، والسيدة م. تومي، مديرة قسم شروط العمل والمساواة، ومنظمة العمل الدولية (ILO). بدأت الجلسة بعرض تلت فيه 12 امرأة من البرلمانيين الشهادات من دون الكشف عن أسماء النساء اللواتي تم جمعهن كجزء من الدراسة الإقليمية. أعطت هذه الشهادات الصوت لخبرة الإنسان وراء الأرقام في الدراسة الجديدة. بعد ذلك علاض المشاركون البيانات الرئيسية ونتائج الدراسة. ساعدت تدخلات المتحدثين الضيوف والمناقشة على إقامة روابط بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة والنهج المبتكرة على المستويين الدولي والوطني لمعالجة كل من مسألة العنف ضد المرأة في السياسة، بما في ذلك في البرلمانات، والتحرش والعنف القائم على التمييز الجنسي في العمل.

أتاحت الجلسة الفرصة للمشاركين للمشاركة في الخبرات الشخصية للتحرش والعنف ضد النساء في البرلمانات وإعطاء أمثلة ملموسة للحلول التي يتم تنفيذها بالفعل في البرلمانات والمؤسسات الأخرى. اتفق المشاركون على أن مدى وطبيعة التحيز الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة في البرلمانات كانا مصدر قلق كبير ويتطلبان اهتمامًا عاجلاً واتخاذ إجراءات من الجميع. ودعوا البرلمانات الوطنية إلى تبني سياسة عدم التسامح مطلقاً مع المواقف الجنسية والعنف القائم على التمييز الجنسي، ووضع آليات للشكاوى والتحقيق تتسم بالسرية والحساسية لاحتياجات الضحايا، وتوفير التدريب لجميع العاملين في البرلمان حول قضايا الاحترام في العمل ومكافحة التحيز الجنسي والتحرش.

كما سلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى تغيير المعايير الثقافية التي ساهمت في التحيز الجنسي والعنف القائم التمييز الجنسي من أجل إحداث تغيير دائم في العقليات والسلوكيات. ودعوا الاتحاد البرلماني الدولي إلى مواصلة استكشاف هذه المسألة من خلال إجراء دراسات في مناطق أخرى ومواصلة المناقشات، وإشراك الرجال بشكل فعال وتأخذ مساهماتهم في الاعتبار، على سبيل المثال من خلال جعل القضية بندًا طارئًا، وهو قرار اللجنة أو موضوع المناقشة العامة للجمعية العامة. كما أوصوا بأن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بوضع إطار لمنع التحيز الجنسي والتحرش في المنتديات الدولية.

5. حلقة نقاش حول دور البرلمانات في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

نُظمت حلقة النقاش كجزء من أنشطة البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وذلك بناء على توصية من الفريق الاستشاري رفيع المستوى لإبراز عمل ال وأدوار البرلمانيين بشكل أكبر في المجلس ضمن هذا المجال. سعت الفعالية إلى تقريب المجتمع البرلماني العالمي من الحقائق على الأرض من خلال شهادات الضحايا. وافتتحه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي.

واستمع الحضور إلى شهادة السيدة ف. بونو، وهي فتاة في التاسعة عشرة من عمرها كانت قد اختطفت من قبل جماعة بوكو حرام ولكنها تمكنت من الفرار. تعهدت بمشاركة قصتها حتى تتمكن من مساعدة الآخرين، ودعت البرلمانيين إلى ضمان التعليم للجميع من أجل منع التطرف. ثم استمع الحضور إلى شهادة السيد إ. بوبا، مؤسس تحالف الشباب ضد الإرهاب. من خلال قصته، سلط الضوء على دوافع الإرهاب والتطرف العنيف كما شعر الناس على الأرض. وأكد كل من السيدة بونو والسيد بوبا أن الشباب مستعدون للعمل والنجاح ولكنهم بحاجة إلى دعم من ممثليهم المنتخبين. أطلقوا نداء للبرلمانيين لاتخاذ إجراءات وضمان حصول الجميع على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. قدم السيد أ. أفانيسوف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة س. أيرزاييفا من مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيد ب. توختاباييف من اليونسكو، أعمال وكالاتهم في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وأبرز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأضرار الاقتصادية التي يسببها الإرهاب، فضلاً عن العلاقة بين التطرف وغياب الحقوق الاجتماعية – الاقتصادية. وشدد مكتب الأمم المتحدة لمكافحة على ضرورة أن تتوحد البرلمانات مع الحكومات لأن الإرهاب يجب محاربته على كل مستوى من مستويات المجتمع. اتفقت اليونسكو مع الضحايا في التأكيد على الحاجة إلى برامج تعليمية للشباب. قدم السيد أفسان، وهو شرطي سابق، وقاض وبرلماني من السويد، عرضاً حول أهمية الحفاظ على مجتمعات مستقرة وديمقراطية مع سيادة القانون في جوهرها. وسلط الضوء على الدور الرئيسي للبرلمانيين كجزء من المكافحة العالمية للإرهاب. أطلع السيد الأزهري، وهو باحث معروف وعضو في مجلس النواب المصري، الحضور على سوء استخدام الثقافة الثقافي للإرهاب. وأكد على أنه يمكن منع التطرف العنيف من خلال التعليم، بما في ذلك عن طريق تعليم الناس حول إساءة استخدام المصطلحات. تحدث عن أهداف التنمية المستدامة كمنبر عالمي هام للوقاية ودعا إلى اعتماد إعلان برلماني عالمي ضد التطرف العنيف. وينبغي أن يتضمن هذا الإعلان مبادئ أساسية، مثل حظر القتل بغض النظر عن العقيدة أو الأيديولوجية، ورفض الاستبداد والإكراه والكراهية، وترويع البشرية، وتدمير الأوطان والانتهاك الديني. أخذ الكلمة المشاركون من البحرين والهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة الأردنية الهاشمية وكينيا وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية. واتفقوا على أنه من الضروري التعاون من أجل مكافحة هذه الآفة بصورة جماعية. وأكدوا مجدداً أن الإرهاب ليس له حدود وأنه لا يوجد بلد محصن ضده. كان من المهم خوض هذه المعركة لصالح أجيال المستقبل. وأخيراً، رحب المشاركون بشهادات الضحايا وأبرزوا أهمية منحهم منبرًا لتبادل قصصهم. كما رحبوا بالخطاب الذي ألقاه السيد الأزهري، والذي سلط الضوء على التسامح والتعايش.

6. فعالية جانبية حول التشريعات المتعلقة بالغذاء والتغذية: الدروس المستفادة والتحديات والفرص المتاحة للعمل البرلماني

قامت السيدة ج. فيربورغ، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومنسقة حركة الارتقاء بمستوى التغذية بإدارة الجلسة. ورحب الدكتور هـ. ميلات، عضو البرلمان، رئيس الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي بالمشاركين. أكد الدكتور برانكا، مدير قسم التغذية من أجل الصحة والتنمية في منظمة الصحة العالمية، على أهمية العمل التشريعي لتحسين التغذية، حيث سلط الضوء على أن التغذية يمكن أن تساعد في دفع تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، إن لم يكن كلها.

قدمت حلقة النقاش مع أعضاء البرلمان وممثل للشباب ممارسات جيدة في النهوض بالتغذية في مختلف السياقات الوطنية. عرض السيد ج. جيراردي (شيلي)، عضو البرلمان، تجربة تشيلي في وضع التشريعات التي تستهدف وضع العلامات على المنتجات الغذائية غير الصحية وتسويقها بطريقة غير ملائمة للأطفال. ويمكن تكرار هذا النموذج في بلدان أخرى بدعم من الشركاء مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة. كما أشار إلى أهمية التعامل مع الأوساط الأكاديمية والمجتمع العلمي.

وشدد الدكتور ن. حميد مايراج (باكستان)، عضو البرلمان، على دور البرلمانيين في ضمان تنفيذ الأطر والسياسات الحالية. ففي باكستان، كان دعم النساء البرلمانيات عبر الخطوط الحزبية عاملاً أساسياً في سن تشريع بشأن حماية الرضاعة الطبيعية. ومع ذلك، كررت التأكيد على أن الصحة والتغذية يجب ألا تكون مسؤولية النساء فقط.

وقد أبرز السيد إي. وانغوي (كينيا)، الدور الرئيسي للبرلمانات في مساءلة الحكومة. ورغم أن الحق في الغذاء مكرس في الدستور الكيني، فإن البرلمان كان له دور أساسي في إعمال هذا الحق الأساسي من خلال ضمان تخصيص أموال كافية لبرامج التغذية والتدخلات، ورصد التنفيذ.

قدمت السيدة ت. تشيمكولا (ملاوي) خبرتها كقائدة شابة تعمل في مجال التغذية في ملاوي. وطالبت البرلمانيين وغيرهم من المعنيين أن يعتبروا الشباب جزءًا من الحل وليس المشكلة.

وأكد البرلمانيون الذين ردوا على وجه الخصوص على الحاجة إلى مناهج متعددة القطاعات للتغذية، بما في ذلك الصحة والتعليم والزراعة والمياه والصرف الصحي. وكان هناك موضوع مشترك آخر برز أهمية بناء الشراكات مع جميع المعنيين. ولضمان عدم إغفال أي أحد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للحكومة المحلية وعلى مستوى المجتمع المحلي لتهيئة بيئة مواتية للتغذية بمشاركة المواطنين والأمهات والشباب.

وقامت السيدة س. رودريغيز بركيت، مديرة مكتب الاتصال في منظمة الأغذية والزراعة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بسرد الملاحظات الختامية والتي سلطت الضوء على دور البرلمانيين في التواصل مع الناس، والتحدي المتمثل في تغيير الآراء والمواقف فيما يتعلق للتغذية.

7. حلقة نقاش حول بناء الجسور بين المجتمعات البرلمانية والعلمية

نُظمت حلقة النقاش بعد ظهر يوم 16 تشرين الأول / أكتوبر بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية بإدارة السيد ب.ف. كاسيني، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي السابق. وقد تألف الفريق من السيدة س. أتالاهان، عضو مجلس الشيوخ الكندي ورئيس لجنة شؤون الشرق الأوسط في الاتحاد البرلماني الدولي، والسيد ب. لوماس، مبدع وصانع راسبري باي، والسيد ف. كويديدو، مدير المركز الدولي للفيزياء النظرية (ICTP).

واتفق فريق النقاش على أن استمرار التقدم العلمي والتكنولوجي والتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع تتطلب زيادة التعاون بين عالم العلم والسياسة. ويجب على البرلمانيين أن يحسنوا حياة الناس العاديين الذين يمثلونهم من خلال مراقبة طريقة استخدام العلم في الاستخدام العملي، وهو أمر لم يكن دائماً إيجابياً. وبفضل وظائف ميزانيتهم وصنع القوانين، أدى البرلمانيون دوراً حاسماً في تنظيم الابتكارات بينما ما زالوا يسمحون باستمرار بتمويل البحوث. وقد تم التأكيد على أنه حتى مع الميزانيات المحدودة، يمكن أن يكون الابتكار ناجحًا. وبالإضافة إلى ذلك، أكد فريق النقاش على أنه من المهم أن تفهم البرلمانات خصوصيات البحوث العلمية الأساسية وأن تضمن الأموال العامة لمثل هذه الأبحاث، التي تفتقر في الغالب إلى دعم مستثمرين من القطاع الخاص. وأوضح أحد أعضاء فريق النقاش أن التعليم هو إضفاء الطابع الديمقراطي على العلم والتكنولوجيا وأنه يمكن استخدامه لإثراء النقاش داخل البلد وخارجه. كان هناك اعتراف بوجود عوائق على الجانبين البرلماني والعلمي لتسهيل السياسات القائمة على الأدلة. وذكر البرلمانيون أنه من مسؤوليتهم أن يبقوا على دراية بأحدث التغييرات العلمية والتكنولوجية مع التأكيد على أن العالم يتقدم بسرعة كبيرة، ولهذا السبب كان من الصعب عليهم أن يكونوا على علم دائم بأحدث المعلومات. ومن ناحية أخرى، اعترف العلماء أيضًا بأنهم يتحملون مسؤولية الوصول إلى عامة الشعب والتواصل معهم حول النتائج التي توصلوا إليها. ولوحظ أن قلة من العلماء كانوا أعضاء في البرلمانات، وذلك بسبب عدم اهتمامهم بذلك.

وتناول الكلمة ممثلون عن منظمات علمية مختلفة، وكذلك أعضاء برلمانيين من البحرين وشيلي وملاوي والجمهورية العربية السورية وتيمور الشرقية. وسلطت شيلي الضوء على نموذج ملموس للتعاون الذي وضعه برلمانها، في شكل جمعية للبرلمانيين والعلماء للعمل معاً ووضع مشاريع القوانين التي قدمت بعد ذلك إلى المشرعين لاعتمادها. واتفق المشاركون على أن البرلمانيين يملكون جميع الأدوات اللازمة لإحداث تأثير إيجابي على المجتمعات، لكنهم يفتقرون إلى المعرفة المحددة.

وكان ينظر إلى الاتحاد البرلماني الدولي كمنبر لربط العلم والبرلمانات ببعضها البعض. وقد أدت المناقشة إلى توصية بالإجماع بأن ينشئ الاتحاد البرلماني الدولي هيئة حول العلوم والتعليم كجزء أكثر اعتياداً من عمله، لا سيما خلال الجمعيات العامة. وبهذه الطريقة، سيكون للبرلمانات، من خلال الاتحاد البرلماني الدولي، واجهة دائمة مع عالم العلم والتكنولوجيا والابتكار المتطور بسرعة، وتكتسب نظرة ثاقبة في جميع آثارها على صنع السياسات.

8. حلقة نقاش حول ماذا يمكن للبرلمانيين فعله لفصل الحقيقة عن الخيال في عصر الأخبار المزيفة؟

نظم قسم الاتصالات في الاتحاد البرلماني الدولي ورشة عمل حول الأخبار المزيفة بعد ظهر الثلاثاء 16 تشرين الأول/أكتوبر. وتألفت حلقة النقاش من السيدة أ. ليباندر، عضو هيئة التدريس في مركز ألبرت هيرشمان للديمقراطية وأستاذة العلاقات الدولية في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف، والسيد س. ماتيسون، عضو البرلمان من المملكة المتحدة، والسيد ت. فاكود، رئيس قسم البحوث في العلاقات في مركز الجزيرة للدراسات. وقد أدارت الجلسة السيدة هـ. علي، مديرة شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين).

وشملت الأسئلة التي نوقشت ما إذا كانت الأخبار المزيفة جديدة أو ببساطة أكثر وضوحاً الآن بفضل التكنولوجيا الجديدة. وما إذا كانت هذه الظاهرة قد قوضت الديمقراطية بالفعل عن طريق زرع الارتباك والشك والتقسيم، ودور البرلمان في تنظيم المعلومات المضللة من دون المساس بحرية التعبير، وكيف تتحكم وسائل الإعلام في جودة المعلومات التي تنشرها، وسوء التصرف المزعوم أو النوايا الخبيثة من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وشركات البيانات مثل كامبريدج أناليتيكا في استفتاء بريكسيت في المملكة المتحدة، وكذلك الانتخابات في منطقة البحر الكاريبي وكاتالونيا.

وقد اختلف المشاركون في النقاش حول ما إذا كان ينبغي تنظيم الأخبار المزيفة والمعلومات الخاطئة ولكنهم اتفقوا على أنه ينبغي تشجيع المواطنين، ولا سيما الشباب منهم، على تطوير نظرة أكثر انتقاداً عندما يتعلق الأمر بالمعلومات ومصادرها.

9. نقاش متكافئ الفرص حول ضمان تمتع الأطفال بحقوقهم ونموهم حمايةً لهم من العنف

نظم منتدى النساء البرلمانيات نقاش متكافئ الفرص لتعزيز تمثيل متكافئ بين الرجل والمرأة ومشاركتهم عبر دعوتهم للتعبير عن مخاوفهم بشأن المساواة بين الجنسين أثناء النقاش. وركز النقاش المتكافئ الفرص على العنف ضد الأطفال والحلول والتدابير الملموسة اللازمة للقضاء عليه. وشاركت (40) امرأة و(23) رجلاً في النقاش. وكان عدد الرجال أقل مما كان عليه في المناقشة السابقة، حيث كان هناك عدد متساو من النساء والرجال. وقد بدأ المتحدثون التاليون النقاش: السيدة ج. غاكوبا، نائب رئيس مجلس الشيوخ في رواندا وعضو في مكتب النساء البرلمانيات؛ السيد أ. جايمس، مدير الحملة العالمية، مؤسسة كايلاش ستيارتي للأطفال؛ السيدة أ. غاس، مسؤولة تحالف الدعوة للفتيات في الخطة الدولية، مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والدكتور هـ. ميلات، عضو البرلمان من بنغلاديش. وقامت رئيس مكتب النساء البرلمانيات، السيدة س. كيبكا (كينيا) بإدارة المناقشة.

وركزت المناقشة على الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالعمر والجنس التي تعرض الفتيان والفتيات لأشكال مختلفة من العنف. وكانت الفتيات أكثر تعرضاً للعنف المتعلق بجنسهن – العنف الجنسي والزواج القسري والزواج المبكر وتشويه الأعضاء التناسلية – في حين كان الأولاد أكثر عرضة للقتل والسّخرة. إن التعرض الهائل لعنف الأطفال الذين لم يسجلوا في سجلات المواليد والذين عاشوا في حالات الحرب كان يتطلب اهتمامًا وعملًا عاجلين من جانب البرلمانيين. كما أوصي بضرورة مراعاة السن، وكذلك الحالة والاحتياجات الخاصة بالفتيات والفتيان، في القوانين والسياسات العامة التي تنص على تدابير تهدف إلى منع العنف ضد الأطفال والخدمات المقدمة إلى الأطفال ضحايا العنف. كما أوصي بأن يشارك الأطفال في القرارات التي تعنيهم وأن يكونوا على علم بحقوقهم وقضاياهم المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من خلال حملات التوعية والتثقيف. وطلب المشاركون إدماج حقوق الأطفال في مناقشات الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة بين البرلمانيين الذين يتعاملون مع هذه القضية.

10. ورشة عمل مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية (ما مدى فعالية البرلمان في مساءلة الحكومة؟ إلى أي مدى أقوم بدوري الرقابي؟)

عُقدت ورشة العمل المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في 18 تشرين الأول/أكتوبر. وجمعت البرلمانيين والأمناء العامين للبرلمانات الوطنية وكبار الموظفين في البرلمانات.

وأدارت ورشة العمل السيدة أ. توللي، نائب رئيس مجلس النواب في نيوزيلندا. وافتتحت الجلسة بمقدمة من فريق المناقشة من خلال الأسئلة والأجوبة: السيد ج. روميرو (الأرجنتين)؛ السيد ج.م ألروخو، الأمين العام لجمعية جمهورية البرتغال؛ والسيد ب. بواليا، مستشار الجمعية الوطنية في زامبيا.

وقدم السيد أ. ريتشاردسون (الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي) توصيات التقرير البرلماني العالمي لعام 2017 عن الإشراف البرلماني، ومشروع مجموعة أدوات التقييم الذاتي التي يجري تطويرها حالياً بواسطة الاتحاد البرلماني الدولي. وكان الهدف من مجموعة الأدوات، التي استندت مباشرة إلى توصيات التقرير، مساعدة البرلمانات في تقييم قدرتها على الإشراف الفعال من أجل مساعدتها على تحديد نقاط القوة والضعف وأولويات الإصلاح.

وركزت المناقشة التي تلت ذلك على كيفية الاستفادة من سلطات الرقابة في البرلمان، استناداً إلى بعض أسئلة التقييم الذاتي. وأخذ المشاركون الكلمة لتبادل الآراء والخبرات والممارسات الجيدة حول الآليات التي استخدمتها برلماناتهم لضمان استجابة الحكومة للأسئلة والتوصيات البرلمانية.

وشملت بعض الأمثلة المشتركة: اللجان البرلمانية في سيراليون التي امتنعت عن الموافقة على ميزانيات الإدارات إلى أن قدم الوزير المعني استجابة مناسبة للتوصيات المقدمة من البرلمان؛ وآلية "الاحتجاج" في برلمان أوكرانيا، حيث تم تخصيص وقت إضافي في الجلسة العامة لمعالجة الأسئلة التي لم تتلق بعد إجابة مرضية. ولاحظ المشاركون إنشاء قسم جديد لتقييم أثر القوانين في إكوادور، وإدخال تقييمات الأثر الجندري في البرتغال، ونشر تقييمات الأثر التنظيمي قبل التشريع وبعده في جورجيا. وفي الوقت نفسه، شارك برلمان زامبيا في عملية لتقييم أدائه العام، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي.

وشددت المناقشة على أن البرلمانات غالباً ما تواجه تحديات مشتركة في مساءلة الحكومة، رغم أن التفاصيل تختلف وفقاً لسياق كل بلد. ولفتت أيضاً إلى الحلول الإبداعية التي كانت تطورها البرلمانات لمواجهة التحديات، وسلطت الضوء على أهمية القدرات الإدارية للبرلمان لتقديم دعم قيم للإشراف على النواب، فضلاً عن التعاون البرلماني الدولي.

الانتخابات والتعيينات

1. نائب رئيس اللجنة التنفيذية

انتخبت اللجنة التنفيذية أحد أعضائها، السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية) نائباً للرئيس لولاية ثانية مدتها عام واحد تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

2. نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

انتخبت اللجنة التنفيذية نواب الرئيس التالين لمدة عام تنتهي في تشرين الأول/ أكتوبر 2019:

- المجموعة الإفريقية: على أن يتم الترشيح لاحقا.
- المجموعة العربية: معالي الدكتور علي عبد العال (جمهورية مصر العربية)
- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيد. نغوين فان جياو (فيتنام)
- مجموعة أوراسيا: السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)
- مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السيد أ. لينز (البرازيل)
- مجموعة 12+: السيد د. ماك غوينتي (كندا)

3. اللجنة التنفيذية:

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاث التاليين للجنة التنفيذية:

- المجموعة الإفريقية

السيد ج. غالي نغوتي (تشاد) ليحل مكان السيدة فوزية بن باديس (الجزائر)، والتي انتهت ولايتها

- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

السيد ج. شين (الصين) ليحل مكان السيد س. سوزوكي (اليابان)، الذي انتهت ولايته

- مجموعة 12+

السيد م. غروجيك (صربيا) ليحل مكان السيد ر. ديل بيشيا (فرنسا)، الذي انتهت ولايته

4. اللجنة الفرعية للتمويل:

عينت اللجنة التنفيذية:

- السيد م. كينير (سويسرا) تنتهي ولايته في تشرين الأول/أكتوبر 2020

انتخبت اللجنة الفرعية السيد م. كينير نيلين (سويسرا) رئيساً لها.

5. مكتب النساء البرلمانيات:

انتخب منتدى النساء البرلمانيات السيدة س. كيهيكا (كينيا) رئيساً له لمدة سنتين تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

وانتخبت أيضاً الممثلات الإقليميات الثلاثة التاليات لمكتب النساء البرلمانيات وفق الآتي:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيدة ف. حسيني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) لولاية تنتهي في آذار/مارس 2022.

مجموعة 12+:

- السيدة س. كوترا-كوكوما (قبرص) لولاية تنتهي في آذار/مارس 2022.
- السيدة أو. سوتنيك (أوكرانيا) لولاية تنتهي في آذار/مارس 2022.

6. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء الأربعة التاليين في اللجنة لمدة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022:

- السيد ر. دي رون (هولندا)
- السيد ل. ويرلي (سويسرا)
- السيد ج.ج كريا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
- السيد أ.أ جاما (الصومال)

7. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لمدة أربع سنوات تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2022:

- المجموعة الإفريقية: السيد ر.مويوا (زامبيا)
- مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: السيد. ج. ويلسون (أستراليا)
- مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السيدة ج.س بانويلوس (المكسيك)
- مجموعة 12+: السيد د. أ. فاداي (المجر)

8. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)

عُينت السيدة عفراء البسطي (الإمارات العربية المتحدة) في المجموعة.

انتُخبت السيدة هـ. هوكلاند لبادال (النرويج) رئيس للمجموعة.

9. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين لمدة عامين (قابلة للتجديد) في مكاتبها الخاصة بكل منها تنتهي في تشرين الأول/أكتوبر 2020:

لجنة السلم والأمن الدوليين

مجموعة أوراسيا

- شاغر

مجموعة 12+:

- السيد أ. شكروم (أوكرانيا)- الولاية الأولى

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- شاغر
- السيد أ. سوانمونغكول (تايلاند) – الولاية الثانية

لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة

- الرئيس: السيدة ف. موزاندا تسيتسي (زمبابوي) (حتى آذار/مارس 2020)

المجموعة الإفريقية:

- السيدة ف. موزاندا تسيتسي – لإنهاء الولاية الثانية لزمبابوي، تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

لم يتم تلقي أي ترشيحات

مجموعة أوراسيا

- السيدة أ. سيمونيان (أرمينيا) – لإنهاء الولاية الأولى لأرمينيا، تنتهي ويلايتها في آذار/مارس 2020 .

لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

• نائب الرئيس: السيدة أ.جيركينز (هولندا) (حتى آذار/مارس 2020)

اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

- الرئيس: السيد ج. روميرو (الأرجنتين)- آذار/مارس 2019 (الولاية الأولى)
- نائب الرئيس: السيدة صفاء الهاشم (الكويت)- آذار/مارس 2020 (الولاية الأولى)

المجموعة الإفريقية:

السيد ب.هـ كاتجافيفي (ناميبيا) – تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

- السيد ف. هـ. نايك (باكستان) – تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)
- السيدة ب. سامباتيسري (تايلند) – تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الثانية)

مجموعة أوراسيا:

السيد م. ملكوميان (أرمينيا)- تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)

مجموعة 12+:

- السيدة أ. تيولوغو (قبرص) – تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)
- السيد ل. ليميتس (أوكرانيا) –تشرين الأول/أكتوبر 2020 (الولاية الأولى)

10. مقررو الجمعية العامة الـ141

عينت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان الدكتور. هـ. ميلات (بنغلاديش) والسيد س. لوهر (سويسرا) كمقررين مشاركين للموضوع الرئيسي *حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول العام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة*. سيستمر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مشاورات بهدف ترشيح امرأة برلمانية من إفريقيا كمقررة مشتركة ثالثة.

11. مدققون داخليون لحسابات العام 2019

عين المجلس الحاكم المدقق الداخلي التالي لحسابات العام 2019:

- السيد ر. ديل بيشيا (فرنسا)

الإعلام والتواصل

تغطية إعلامية

أصدر فريق التواصل التابع للاتحاد البرلماني الدولي أربعة بيانات صحافية خلال الجمعية العامة الـ 139.

كان البيان الصحافي الذي حظي بأكبر قدر من الاهتمام هو "#MeToo #أنا أيضاً: "مستويات مقلقة من الاعتداء والعنف الجنسي في برلمانات أوروبا"، لمواكبة إطلاق دراسة جديدة عن التمييز الجنسي ضد النساء في البرلمان، والتي نشرت بالشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

إن استراتيجية الاتصالات الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي، التي تعطي الأولوية لوكالات الأنباء والعلاقات الجيدة مع الصحافيين الأساسيين أثمرت نتائج جيدة، حيث أن العديد منهم أنتجوا وكالات أنباء (AFP، ATS، AP، EFE ...) والتي تم اختيارها. وبالتالي، أدى إصدار #MeToo إلى ما يقارب (1,000) مقتطف من الأخبار، بما في ذلك العديد من وسائل الإعلام الدولية (سي إن إن، بي بي سي، آر تي، الجزيرة، دزتشي ويلي، واشنطن بوست، أي بي سي...)

وأخذ البيان الصحافي حول حقوق الإنسان للنواب أيضاً حيزاً كبيراً من الاهتمام، تليها إصدار البيان الصحافي الختامي حول البند الطارئ بشأن تغير المناخ، مع حوالى 800 مقتطفات إخبارية إجمالاً بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل فريق التواصل البيانات الصحفية إلى جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي باللغة الإنجليزية والفرنسية، الإسبانية والعربية لتشجيعهم على نشر المزيد.

كان الحضور كبيراً في المؤتمر الصحافي الختامي في قصر الأمم مع مراسلي الأمم المتحدة، حيث حضره حوالى (12) صحافياً على الرغم من المنافسة بين وسائل الإعلام بسبب انعقاد لقاء صحافي حول سوريا في الوقت نفسه.

وسائل الإعلام

أدت الاستراتيجية التي وضعت لنشر تغريدات أقل ولكن أكثر استراتيجية مع الرسائل المؤسساتية للاتحاد البرلماني الدولي إلى زيادة كبيرة في عدد المتابعين، ولا سيما على تويتر حيث كان هناك زيادة بنسبة (58 في المائة) في عدد المتابعين مقارنة بالجمعية العامة الأخيرة (حيث بلغ عدد المتابعين الجدد (568) في الجمعية العامة الـ 139 مقاب(360) في الجمعية العامة الـ 138). وبلغ عدد المتابعين بشكل عام حوالى (18500) في نهاية الجمعية العامة. وحظيت صفحة الفيسبوك للاتحاد البرلماني الدولي وحسابه الجديد على إنستغرام أيضاً بزيادات في عدد المتابعين والتفاعل. إن التغريدة الأكثر انتشاراً على IPUparliament @، مع (53) إعادة تغريدة و(48) علامة إعجاب، هي حول انتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين في فنزويلا.

الموقع

زاد عدد الزائرين على موقع ipu.org خلال الجمعية العامة الـ 139 بنسبة (19) في المائة مقارنة بالجمعية العامة الأخيرة وارتفعت الصفحات التي تم تصفحها بنسبة (9) في المائة. وتعود هذه الزيادات على الأرجح إلى زيادة بروز وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن الممارسة المعتادة من نشر الوثائق وصور الجمعية الرسمية على فليكر، مما زاد الضغط على الموقع.

المؤشر	#IPU 138	#IPU 139	التقدم
زائرو الموقع	9,728	11,576	%19
صفحات الموقع التي تم تصفحها	32,984	35,957	%9

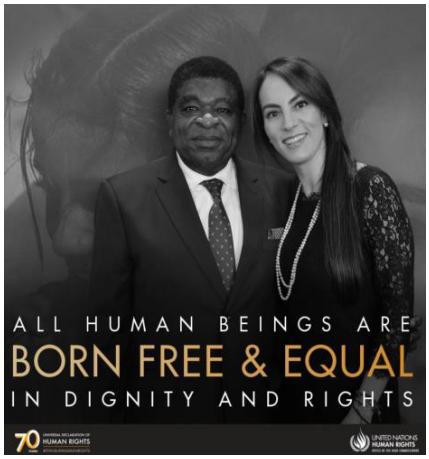

الصور، صندوق لأخذ صور السيلفي والفيديو

التقط المصـورون الرسميون للاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة المئات من الصـور للمشـاركين التي تم نشـرها باصـورة منتظمة على موقع الاتحاد البرلماني الدولي (ipu.org) من أجل تنزيلها ومشاركتها.

ومن أجل الاحتفال بالذكرى السـنوية السـبعين للإعلان العالمي حقوق الإنسان، نظم فريق التواصل أيضاً "صندوق لأخذ صور السيلفي"، بالتعاون مع المفوضـية السـامية للأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين. وقد لاقى الصـندوق نجاحاً مع أكثر من 2000 صورة سيلفي التقطها المندوبون، وتم نشر الكثير منها على شبكات التواصل الاجتماعي. يتم إعداد شريط فيديو قصير حول أبرز أحداث الجمعية العامة.

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي[1]

عدد الأعضاء (178)

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، العراق، ايرلندا، إسرائيل، ايطاليا، اليابان، الاردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور الشرقية، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

الأعضاء المنتسبون (12)

برلمان الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (IPA CIS)، اللجنة البرلمانية المشتركة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية (PARLATINO)، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود (PABSEC)، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE).

[1] كما هي عند اختتام الجمعية العامة الـ 139.

جدول الأعمال*، القرارات والموضوعات الأخرى للجمعية العامة الـ139

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 139.
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة.
3. المناقشة العامة حول موضوع القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي
4. تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وحوكمة الهجرة في ضـــوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة.
(لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان)
5. تقارير لجنة السلم والأمن الدوليين، لجنة التنمية المستدامة: التمويل والتجارة؛ ولجنة شؤون الأمم المتحدة.
6. الموافقة على البند الموضوع للجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـــ 141 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين.
7. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.
8. تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الحدود.

---

*سيتم البحث في الأعمال غير المنجزة للجمعية العامة الـ138 في اليوم الأول من الجمعية العامة الـ139

الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول *القيادة البرلمانية*

في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي

أقرته الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

إنّ المجموعة المشتركة للمعرفة العلمية للعالم الذي نعيش فيه أكبر اليوم من أي وقت في التاريخ. يستمر البحث العلمي في دفع حدود عالمنا المعروف. وتغذي هذه المعرفة الابتكار السريع والتغيير التكنولوجي، والذي بدوره يمكن أن يعزّز رفاه الإنسان ويحفز النمو الاقتصادي، من بين فيض من الفوائد المحتملة الأخرى. على مرّ السنين، أدى التقدم في العلوم الطبيعية والاجتماعية، بما في ذلك تطوير العقاقير والإجراءات الطبية الفعالة بشكل لا يصدق إلى تحسين نوعية الحياة للجميع.

وقد أدت التطورات التكنولوجية المرتبطة بها، من بين أشياء أخرى كثيرة، إلى تحسينات استثنائية في الاتصال والتواصل. كما تُقدم التكنولوجيا الرقمية والبيانات الضخمة طرقاً جديدة لإيجاد حلول مبتكرة، مثل أنظمة الإنذار المبكر لمنع العنف، وتمكين الشباب والنساء من حل المشكلات الاجتماعية من خلال التكنولوجيا. كما أنها توفر فرصة عظيمة لإحراز تقدم كبير في مجالات البيولوجيا والطاقة المتجددة والتكنولوجيا المالية، وكذلك نحو الصناعة 4.0، التي يشار إليها عادة بالثورة الصناعية الرابعة.[1]

تسلط خطة عام 2030 وأهدافها الـ 17 للتنمية المستدامة الضوء على الدور الرئيسي الذي يلعبه العلم والابتكار التكنولوجي في التنمية المستدامة، مؤكدين أهميتهما ليس فقط من أجل النمو الاقتصادي والازدهار فقط، ولكن أيضاً من أجل حماية البيئة والتنمية والاندماج الاجتماعي. ومع ذلك، فإننا ندرك أن الاكتشافات العلمية والتغيير التكنولوجي لا يؤديان تلقائياً إلى تطورات إيجابية للمجتمع. إن التلاعب بالجينات البشرية، والروبوتات القاتلة ذات التحكم الذاتي، والجريمة السيبرانية وآثار استخدام الذكاء الاصطناعي هي بعض التحديات الأخلاقية والاجتماعية في عصرنا، كما أن الابتعاد عن هذه الأسئلة الصعبة ليس خياراً.

[1] تشير الصناعة 4.0 إلى الاتجاه الحالي للأتمتة وتبادل البيانات في تقنيات التصنيع. وتشمل النظم الفيزيائية السيبرانية، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية والحوسبة الإدراكية.

في عالم دائم التغير، يجب أن نكون في طليعة متناولي حول القضـــايا الجديدة التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على مجتمعاتنا. يجب علينا أن نتعامل مع مهمتنا بتواضـــع، وأن نعترف بقيودنا، ونشـــجع الحوار، ونمنع الاســـتجابات الأيديولوجية. وبوصفنا برلمانيين، فإننا مسؤولون عن تعزيز بيئة يساهم فيها العلم والتكنولوجيا والابتكار إسهاماً إيجابياً في تحقيق السلام والتنمية والرفاه البشري، مع الحد من المخاطر المرتبطة بها أو تخفيفها وحماية كوكب الأرض في الوقت نفسه. نحن لا نأخذ هذه المسؤوليات على محمل الجد. وقد حددت مناقشتنا عدة **طرق للعمل البرلماني** لتعزيز السلام والتنمية من خلال العلم والابتكار التكنولوجي:

تعزيز أطر عمل قانونية مواتية للابتكار التكنولوجي والعلمي من أجل السلام والتنمية

بصفتنا مشرعين، لدينا الوسائل لإنشاء إطار قانوني مناسب للابتكار، فضلاً عن بيئة تنظيمية تمكّن الشركات من الازدهار مع ضمان احترام البيئة والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان. دورنا هو حماية مصالح المجتمع والناس. لذلك، قررنا:

- تعزيز التعليم في العلوم والتكنولوجيا والهندسة في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، وعلى وجه الخصوص، تشجيع مشاركة النساء والفتيات، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين والحدّ من اختلال التوازن بين الجنسين في تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المهن العلمية؛
- تعزيز محو الأميّة الرقمية العالمية، وخاصة بين الشباب، في ضوء تحويل مهارات العمل المطلوبة لسوق عمل مستقبلية مبنية على نظام رقمي قائم على المعرفة والتأكد من عدم ترك أي شخص خارج ذلك؛
- اعتماد تشريعات وطنية ودولية في الوقت المناسب وفعالة لصالح التكنولوجيا الداخلية التي تعزز السلم والأمن والتنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي والتي تحدد الحدود الأخلاقية المشتركة،
- ضمان، من خلال استخدام صلاحياتنا التشريعية والإشرافية، أنّ أي تنمية يقودها العلم والتكنولوجيا لن تعوق أو تنتهك حقوق الإنسان أو تؤدي إلى الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية؛
- ضمان الاحترام للإطار الدولي لحقوق الإنسان كمرشد يوجه قراراتنا بشأن كيفية التعامل مع القضايا الأخلاقية الصعبة.

جعل البرلمانات محركات للابتكار التكنولوجي لصالح الشفافية والإدماج

إنّ الابتكار العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى تغيير جذري في كل جانب من جوانب الوجود الإنســـاني، بما في ذلك طريقة عمل البرلمانات. إن اســـتخدام التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يجعل البرلمانات أكثر كفاءة وفعالية. نريد أن نفترض قيادة

برلمانية في الابتكار التكنولوجي ليس من خلال وظيفتنا التشـريعية، ولكن أيضـاً من خلال تحويل عملياتنا البرلمانية وتعزيز ثقافة المشاركة مع شعبنا. لذلك، قررنا:

- زيادة مستوى الشفافية والمساءلة والاستجابة لدوائرنا الانتخابية من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة، مثل بث الفيديو المباشر للجلسات البرلمانية وتحسين الوصول إلى المعلومات على الإنترنت؛
- الاستفادة من الوسائل والأدوات التكنولوجية المتاحة لتحسين تصميم سياساتنا وتشريعاتنا ومراقبتها؛
- اتخاذ خطوات لضمان أن تكون برلماناتنا مؤسسات مفتوحة وشفافة؛ بحيث تكون على استعداد للنظر في أساليب العمل المبتكرة، مثل إنشاء لجان برلمانية في المستقبل، وأن خدمات البحوث البرلمانية تمول بشكل مناسب حتى تتمكن من تزويد البرلمانيين بالتحليل غير المتحيّز في الوقت المناسب؛
- الحدّ من البصمة الكربونية للبرلمانات والعمل على تحقيق البرلمانات الإلكترونية؛
- تعزيز التعاون البرلماني في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.
-

إقامة علاقات متينة مع المجتمع العلمي

من واجبنا تسهيل التفاعل المنتظم والمنهجي تعزيزه بين البرلمانات والمجتمع العلمي. حيث يعدّ الوصول إلى أفضل الخيارات المتاحة أمراً ضرورياً بالنسبة إلينا لاتخاذ خيارات مدروسة. إن النهج العلمي العقلاني لخلق معنى للعالم يحتاج إلى تشجيع ودعم من الجميع، بمن فيهم السياسيون ووسائل الإعلام. لذلك، قررنا:

- إدراك أن البحث العلمي يؤدي دوراً أساسياً في تطوير المعرفة والتقنيات التي يمكن أن تسمح للبرلمانات بصياغة سياسات قائمة على الأدلة تهدف إلى مواجهة التحديات المجتمعية.
- آليات الدعم وإجراءات عملية وضع الموازنة التي تضمن صنع السياسات القائمة على العلم لضمان الرفاهية المستدامة للأجيال القادمة؛
- نؤكد من جديد أن التمويل غير المتحيّز للبحث العلمي هو استثمار في مستقبلنا؛
- التأكيد على أهمية الأساليب العلمية لتوضيح الحقيقة المقبولة من قبل المجتمع، وخاصة في الوقت الحالي عندما تصبح المعلومات الواقعية حديثاً سياسياً بشكل متزايد، وعندما لا يتم تقييم الإجماع العلمي من قبل جميع قطاعات المجتمع، و
- تعزيز الحضور وتثمينه في مجالس البرلمانات للعلماء والمهندسين والمبدعين ومعلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)

دعم التعاون العلمي الدولي لصالح السلام وتطويره

العلم والتكنولوجيا يوفران مظلة محايدة تمكّن البرلمانيين ذوي وجهات النظر المختلفة، أن يجتمعوا ويواجهوا التحديات العالمية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. يمكن استخدام العلم لبناء الجسور ولجعل البلدان المتصارعة تشترك معاً من خلال التعاون العلمي الذي يفيد سكانها. لذلك، قررنا:

- دعم نماذج التعاون العلمي السلمي، مثل تلك التي طورتها المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN) والمركز الدولي للضوء السينكروتروني للعلوم والتطبيقات التجريبية في الشرق الأوسط؛
- دعم مبادرة لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بمسائل الشرق الأوسط، بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، مع برنامج الاتحاد البرلماني الدولي للعلوم والسلم الذي يهدف إلى مدّ الجسور بين عوالم العلوم والسياسة وإنشاء شبكات برلمانية للتصدي للتحديات المشتركة؛
- تعزيز التعاون بين الجنوب والشمال وبين بلدان الجنوب نفسها والتعاون الإقليمي والدولي الثلاثي بشأن العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتعزيز تبادل المعارف على النحو المتوخي في خطة عام 2030؛
- الدعوة إلى حرية الوصول إلى المنشورات العلمية كوسيلة للحد من التوزيع غير المتكافئ للمعرفة العلمية والابتكار التكنولوجي وزيادة قدرة الأفراد للمساهمة بشكل أكثر فعالية في المجتمع؛
- دعم عملية نقل التكنولوجيا في البلدان النامية من خلال القيام بأنشطة فعّالة لبناء القدرات في البلد المتلقي، وذلك بهدف ضمان أنّ الابتكار التكنولوجي لا يزيد من عدم المساواة العالمية؛ و
- إدراج المعرفة العلمية في الإشراف البرلماني على عملية تنفيذ خطة 2030.

المستقبل، بحكم تعريفه، غير مؤكد. كما إن الاكتشاف العلمي والابتكار والتغير التكنولوجي يجلب فرصاً كبيرة، ولكن فيه أيضاً مخاطر، علينا السيطرة عليها. وللبرلمانات دور حاسم تلعبه في هذا الصدد. يمكننا أن نساهم بشكل كبير في هذه العملية من خلال زيادة الوعي البرلماني بأهمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في المجتمع؛ من خلال التأكد من أن العلوم يتم إدخالها بشكل منتظم في المناقشات العامة وصنع القرار، من خلال النظر في تنفيذ اللوائح المناسبة لتشجيع الابتكار التكنولوجي، وتعزيز المبادرات عبر الحدود على أساس التعاون العلمي. بدورنا كممثلين للشعب، نتعهد بإشراك المجتمع العلمي في حوار مستمر حول الطرق التي يمكننا من خلالها تعزيز السلام والتنمية، وتحسين رفاه الإنسان والحفاظ على مصالح جميع أفراد مجتمعنا كافة.

تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة

اعتمد القرار بالإجماع[1]

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

إنَّ الجمعية العامّة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تذكر بأن الهجرة لطالما كانت سمة من سمات الحضارة الإنسانية، وأنّ الهجرة، عندما تحكم بطريقة إنسانية ونزيهة، تساهم في نمو وتنمية اقتصاديين شاملين ومستدامين في كل من بلدان المنشأ والمقصد وتعزّز روابط التضامن الإنساني،

إذ تشير أيضاً إلى جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الثقافية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984)، واتفاقية حقوق الطفل (1989)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006)،

إذ تؤكّد أن الأشخاص المتنقلين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، مثل جميع البشر، يحق لهم التمتع الكامل بحقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة،

---

[1] أعرب وفد لبنان عن تحفظاته على منطوق الفقرة 9.

أعرب وفد إثيوبيا وأكرانيا عن تحفظاته على منطوق الفقرة 16.

أعرب وفد الكويت عن تحفظاته على منطوق الفقرتين 9 و16.

أعرب وفد الأردن عن تحفظاته على جميع مراجع الاتفاقيات الدولية التي لم توقع عليها الأردن

أعرب وفد بولندا عن تحفظاته على القرار بكامله.

إذ تدرك العبء الذي تتحمله بلدان المقصد الناتج عن تنقل عدد كبير وغير متوقع من الأشخاص، والتأثير المحتمل على بلدان منشأ جراء هجرة العمال الماهرين على نطاق واسع

إذ تشير إلى أن النهج الدولي لحوكمة الهجرة لا يزال يعالج إلى حد كبير حالات خاصة حيث لا بديل للمهاجرين في أوضاعهم حقوقهم المحددة بوضوح في القانون الدولي،

إذ ترحّب بإعلان نيويورك لشهر أيلول /سبتمبر2016 بشأن اللاجئين والمهاجرين والجهود اللاحقة لتحسين التعاون والتضامن الدولي، وتقاسم العبء والمسؤولية لحوكمة الهجرة بشكل متساو عن طريق إعداد ميثاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة،

إذ تذكر بالتزام المجتمع البرلماني الدولي بتعزيز التعاون بشأن حوكمة الهجرة، مع التركيز بشدة على حقوق الإنسان للمهاجرين، على النحو المبين في الإعلانات والقرارات المتعلقة بالهجرة التي اعتمدتها الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 130 والـ 133 والـ 138، ووثائق أخرى للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤكد على أن الهجرة يجب أن تكون خياراً وليس ضرورة، وأنه من خلال الالتزامات والتعهدات القانونية الدولية مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتحمّل الدول مسؤولية مشتركة وتتعهد بمعالجة كافة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل العنف والصراع، والفقر، وعدم المساواة، والبطالة، والاستبعاد الاقتصادي، والافتقار إلى الفرص الاقتصادية، وخاصة للنساء والشباب، وعدم المساواة الاجتماعية، وتجاهل سيادة القانون والشفافية، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية وتغير المناخ،

إذ تؤكّد على ضرورة الالتزام بالمعايير المشتركة لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وحوكمة الهجرة، وضمان اتباع نهج يستجيب لاحتياجات الجنسين والاستجابة لحاجات الأطفال في جميع مراحل الهجرة،

إذ تعترف بأشكال التمييز المتعدد وأشكال العنف الذي تواجهه المهاجرات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، ولا سيما أولئك اللواتي يعملن كخدم في المنازل، وتؤكد من جديد الحاجة إلى حثّ البلدان المضيفة على تحمّل مسؤولياتها في هذا المجال،

إذ تقرّ أيضاً بأن النساء يشكلن غالبية ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل القسري في المنازل،

إذ تؤكّد من جديد على الحق السيادي للدول في أن تحدد، وفقاً للقانون الدولي، سياستها الوطنية للهجرة وحقها في إدارة الهجرة داخل نطاق ولايتها القضائية، كما تعترف أيضاً بحق الدول في التمييز بين وضع الهجرة لمنتظمة وغير المنتظمة في تدابيرها التشريعية والسياسية بشأن تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الحقائق الوطنية والسياسات والأولويات والمتطلبات للدخول والإقامة والعمل،

1. *ترحّب* بالعملية المؤدية إلى مشروع الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة الذي ينبغي اعتماده في 10 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وتحثّ الدول وبرلمانات كلٌّ منها على الاستفادة الكاملة من هذا الصك الجديد لتحسين التعاون الدولي وإدارة الهجرة؛

2. *تدعو* البرلمانات بالتعاون مع حكوماتها إلى التصديق على القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية[1] وتنفيذها، وكذلك الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة التي تحمي حقوق المهاجرين والنساء والأطفال والأشخاص الذين يعانون من حالات الضعف؛

3. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى ضمان أن تكون قرارات الدول ذات السيادة بشأن سياسات الهجرة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية والإقليمية، متماشية مع تعهداتها الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون

4. *تحثّ* البرلمانيين على قيادة الجهود الرامية إلى توثيق تجاربهم القائمة على الأدلة بشأن الهجرة التي تتجنب الصور النمطية، ولكن بدلاً من ذلك، تعزيز الاندماج والتماسك الاجتماعي، واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة رهاب الأجانب والعنصرية والتعصّب وغير ذلك من أشكال التمييز؛

5. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز إمكانية وصول الأشخاص إلى المعلومات الشاملة والمحدثة عن الفرص والقيود والمخاطر والحقوق في حالة الهجرة، وبالتالي تمكّن المهاجرين المحتملين من اتخاذ خيارات مستنيرة،

[1] لاسيما اتفاقيات منظمة العمل الدولية 97 و143 و181 و189.

6. *تشجّع* نهج "الحكومة بأكملها" و "المجتمع بأسره" للهجرة على أساس الشراكات مع السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتدعو إلى التشاور المنتظم مع المهاجرين ومجموعات الشتات في عملية صنع السياسات عندما يقتضي الأمر، وتدعو أيضاً إلى تدريب يراعي الفروق بين الجنسين بشأن الهجرة لجميع المحترفين والمسؤولين الذين هم على اتصال بالمهاجرين؛

7. *تحثّ* البرلمانات على التعاون مع حكوماتها على توسيع المسارات القانونية للهجرة لتسهيل حركة اليد العاملة والتدريب على المهارات، ولم شمل الأسر، والهجرة لأسباب مثل النزاع المسلح والعنف القائم على نوع الجنس والكوارث الطبيعية وتغير المناخ؛

8. *تدعو* الحكومات إلى اتخاذ تدابير لتعزيز التفاهم والاحترام المتبادلين بين المهاجرين والمجتمع المضيف، وتشير إلى أن الاندماج هو مهمة ذات اتجاهين تراعي احترام المهاجرين للقوانين الوطنية في بلد المقصد، لتسهيل دمج المهاجرين في المجتمع، بين المقاطعات، عن طريق دورات اللغة، والتدريب المهني، والاعتراف بالمؤهلات التعليمية والمهنية، ومعلومات عن الفرص الاقتصادية، والحماية من التمييز، والمسارات، بموجب التشريعات الوطنية، للحصول على الجنسية للمقيمين الدائمين؛

9. *تذكّر* بأنَّ الحماية الاجتماعية وحقوق العمل تنطبق على جميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرين، وأن المهاجرين النظاميين ينبغي أن يحصلوا على امكانية الحصول العادل على الضمان الاجتماعي وقابلية المساهمات والاستحقاقات وفقاً للتشريعات الوطنيّة؛

10. *تحثّ* الدول على اعتماد سياسات وتشريعات عمل تراعي المنظور الجندري، تستند إلى أساس معايير العمل وحقوق الإنسان الدولية، بغية ضمان حماية جميع العاملات المهاجرات، بما في ذلك العاملات في المنازل والرعاية، من جميع أشكال الإساءة والاستغلال، بما في ذلك مصادرة وثائق السفر؛

11. *تدين بشدّة* جميع أعمال العنف والتمييز ضد المهاجرات، ولا سيما العاملات في المنازل بوصفهم مجموعة ضعيفة في البلدان المضيفة، وتحث الدول على اتخاذ تدابير تشريعية وتنفيذية وقضائية لمكافحة هذا النوع من العنف والتمييز؛

12. *تدعو* سلطات الدولة على مستوى كلٍّ منها لضمانّ جميع الأشخاص، بما في ذلك المهاجرين، لديهم إثبات للهوية القانونية والجنسية والوثائق الكافية، والوصول الفعال إلى التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى، بغض النظر عن حالة هجرتهم.

13. *تصرُّ* على الإجراءات القانونية وإمكانية اللجوء إلى القضاء لجميع المهاجرين والدعوة إلى تعزيز التعاون بين دول المنشأ والعبور والمقصد من أجل ضمان عودة آمنة وكريمة للمهاجرين الذين لا يتمتعون بالحق القانوني للبقاء على أرض البلاد. ولفرض العودة القسرية فقط كحلّ أخير للبحث عن بدائل لاحتجاز المهاجرين، والعمل بجدية من أجل القضاء على احتجاز الأطفال لأسباب الهجرة؛

14. *تدعو* إلى وضع معيار دولي لكيفية التعامل مع المهاجرين وحمايتهم في حالات الضعف، بما في ذلك الأشخاص عديمي الجنسية والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والإصرار على مفهوم "مصلحة الطفل الفضلى" في سياسة الهجرة؛

15. *تطلب أيضاً* من الدول، ولا سيما دول المنشأ، معالجة الحالات التي يكون فيها الطفل بدون الجنسية وذلك عن طريق تعزيز التدابير الرامية إلى الحدّ من حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك ضمان تمكين النساء والرجال على حدّ سواء من منح جنسيتهم لأطفالهم؛

16. *تدعو* الحكوماتِ إلى دعم مساهمة المغتربين في بلدهم الأصلي عن طريق تسهيل التنقل والاستثمار ودراسة اعتماد تدابير في التشريعات الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية مثل الحق في التصويت والمواطنة المزدوجة وتمثيل المغتربين في البرلمان؛

17. *تشجِّع* على وضع نهج شاملة لاستدامة إعادة دمج المهاجرين العائدين في بلدان المنشأ، عن طريق الجمع بين دعم إعادة الإدماج الذي يستهدف الأفراد والمجتمعات التي يعود إليها المهاجرون بتدابير لتعزيز حوكمة الهجرة وفرص كسب الرزق وحماية حقوق الإنسان بوجه عام؛

18. *تدعو* الدولَ إلى اتخاذ إجراءات مجدية ومنسقة، بما في ذلك سنّ التشريعات، لتفكيك شبكات التهريب والإتجار ووضع حد للإفلات من العقاب على الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، لحماية المهاجرين، ولاسيما النساء والأطفال، من العنف والتمييز والاستغلال وسوء المعاملة ومساعدة المهاجرين الذين أصبحوا ضحايا الإتجار؛ وتشجع أيضاً الدول على تعزيز التعاون الدولي لمنع هذه الأفعال والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها ومكافحتها، وتحديد وتعطيل التدفقات المالية ذات الصلة بهذه الأنشطة؛

19. *تحثُّ* الحكوماتِ على الاستفادة الكاملة من مصادر البيانات الموجودة بشأن الهجرة، مثل البوابة العالمية لبيانات الهجرة التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة، ولتعزيز عملية جمع البيانات على المستوى القطري وتبادل البيانات حول الهجرة، مصنّفة حسب العمر ونوع الجنس وحالة الهجرة والمعايير الأخرى ذات الصلة، بهدف إثراء المناقشات ووضع السياسات والتشريعات، مع حماية البيانات الشخصية.

20. *تؤكِّد على* ضرورة تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد المهاجرين، وبلدانهم الأصلية وظروف هجرتهم وأسبابها واحتياجاتهم والجهود اللازمة لمساعدتهم؛

21. *تدعو* البرلمانات إلى مطالبة الحكومة بالإبلاغ بشكل دوري عن التقدم المحرز في تنفيذ سياسات الهجرة الوطنية، واستخدام الأدوات البرلمانية مثل استجواب الوزراء، وجلسات الاستماع العامة، واستفسارات اللجان من أجل محاسبة الحكومة على النتائج المحققة؛

22. *تحثّ* البرلمانات على المشاركة بنشاط في عمليات التكامل الإقليمي ودعمها والجهود العابرة للحدود الوطنية لتنسيق سياسة الهجرة، وإدراج الصكوك الإقليمية ذات الصلة في التشريعات الوطنية؛

23. *تدعو* البرلمانات إلى المشاركة بنشاط في تحقيق خطة عام 2030 من أجل التنمية المستدامة كوسيلة لتحسين معدل الهجرة ومعالجة الدوافع الرئيسة للهجرة القسرية وغير النظامية لا سيما الفقر المدقع وتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية، وتحث البرلمانات على تعزيز التدابير الرامية إلى زيادة الوعي وزيادة المنافع الإنمائية للأمن والسلامة والهجرة العادية؛

24. *تدعو* جميع البرلمانات للمشاركة في الاجتماع البرلماني بمناسبة المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد اتفاق عالمي للهجرة الآمنة النظامية والمنتظمة في كانون الأوَّل/ ديسمبر 2018 في مراكش (المغرب)؛

25. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى القيام بدور فعال في متابعة الاتِّفاق العالمي وتنفيذه وتدعو البرلمانيين للانضمام إلى الوفود الوطنية في المنتدى الدولي المعني بالهجرة، الذي سيجتمع كل أربع سنوات، ابتداءً من عام 2022، باعتباره الآلية العالمية الرئيسة لاستعراض تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة؛

26. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الأعضاء فيه، بدعم من المنظمة الدولية للهجرة، لوضع "خطة عمل برلمانية بشأن الهجرة" بحلول نهاية عام 2019، والتي تعمل على تفعيل الالتزامات الواردة في هذا القرار، والميثاق العالمي للهجرة والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقديم تقرير إلى الاتحاد البرلماني الدولي بشأن التقدم المحرز في 2021؛

توصي البرلمانات للاستفادة من التبادلات البرلمانية والمؤتمرات البرلمانية الدولية، مثل الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي، لمنصات الحوار البنّاء بشأن سياسة الهجرة وحماية المهاجرين.

نتائج التصويت بنداء الأسماء حول الأعمال غير المنجزة من الجمعية العامة الـ138:

هل توافق على حق الجمعية العامة في أن تغيّر خطة عمل اللجان الدائمة وجدول أعمالها؟

النتائج

الأصوات المؤيدة.....874 امتناع عن التصويت.....120

الأصوات المعارضة.....671

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان		غياب		جورجيا		10		بولندا	15		
ألبانيا		غياب		ألمانيا		19		البرتغال		13	
الجزائر		16		غانا			14	قطر	11		
أندورا		غياب		اليونان		13		جمهورية كوريا	غياب		
أنغولا			14	غواتيمالا	غياب			جمهورية مولدوفا	غياب		
الأرجنتين	10			غينيا	غياب			رومانيا		14	
أرمينيا		غياب		هايتي	غياب			روسيا الاتحادية	20		
استراليا	14			هنغاريا		13		رواندا			12
النمسا	10			آيسلندا		10		ساموا	8		
أذربيجان		غياب		الهند			23	سان مارينو		10	
البحرين		11		إندونيسيا	22			المملكة العربية السعودية	14		
بنغلادش		غياب		إيران	18			السنغال	12		
روسيا البيضاء		13		العراق	14			صربيا	12		
بلجيكا	10			إيرلندا	10			سيشيل	10		
بوتان			10	إسرائيل		12		سييرا لاون	11		
بوليفيا (دولة–متعددة القوميات)			12	إيطاليا	17			سنغافورة	12		
بوتسوانا	11			اليابان	20			سلوفانيا		10	
البرازيل	20			الأردن	12			الصومال	13		
بلغاريا		غياب		كازخستان	13			جنوب إفريقيا			17
بوركينا فاسو	13			كينيا	15			جنوب السودان	غياب		
بوروندي	12			الكويت	11			إسبانيا		15	
كابو فيردي		10		ج. لاو الديمقراطية الشعبية			12	سيرلانكا	غياب		
كمبوديا		13		لاتفيا		11		السودان	15		
الكاميرون		13						سورينام	10		

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
كندا		15		لبنان	11			السويد		10	
جمهورية أفريقيا الوسطى	8			ليسوتو		11		سويسرا		12	
تشاد	13			ليختنشتاين		8		الجمهورية العربية السورية	13		
تشيلي	13			ليتونيا		11		تايلاند		18	
الصين	23			مالاوي	10						
جزر القمر	غياب			ماليزيا	14			تيمور الشرقية		11	
كونغو	غياب			مالي	10			توغو	10		
ساحل العاج	غياب			مالطا		10		تونغا	8		
كرواتيا		10		المكسيك		20		تونس	13		
كوبا	13			ميكرونيزيا	8			تركيا	18		
قبرص		10		موناكو		10		تركمانستان	غياب		
جمهورية التشيك		13		منغوليا	غياب			أوغندا	15		
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	12			المغرب	13			أوكرانيا		17	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	17			ميانمار	15			الإمارات العربية المتحدة	11		
				ناميبيا		11					
الدنمارك		12		هولندا		13		المملكة المتحدة		18	
جيبوتي	10			نيوزيلاندا		11					
الإكوادور	13			نيكاراغوا	8			الأورغواي		11	
مصر	19			النيجر		13		اوزباكستان	15		
السلفادور	غياب			نيجيريا	20			فنزويلا		15	
غينيا الاستوائية	غياب			النروج		12		فيتنام	19		
استونيا		11		عُمان	11			اليمن	11		
أثيوبيا	19			باكستان		21		زامبيا		13	
فيجي	10			فلسطين	11						
فلندا			12	باراغواي	غياب			زيمبابوي		13	
فرنسا		18		الفلبين	20						

ملاحظة: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة التي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

نتائج التصويت بنداء الأسماء حول الأعمال غير المنجزة من الجمعية العامة الـ138:

هل توافق على أن تعقد اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان خلال الجمعية العامة الـ140 حلقة نقاش لن تؤدي إلى قرار، بعنوان " دور البرلمانات في إنهاء كل أشكال التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين ؟"(LGBTI)

النتائج

الأصوات المؤيدة.....499 امتناع عن التصويت.....130

الأصوات المعارضة.....636

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان		14		جورجيا	11			بولندا		10	
ألبانيا	غياب			ألمانيا	غياب			البرتغال	13		
الجزائر		16		غانا	غياب			قطر		11	
أندورا	غياب			اليونان	13			جمهورية كوريا	غياب		
أنغولا			14	غواتيمالا	غياب			جمهورية مولدوفا	غياب		
الأرجنتين	10			غينيا	غياب			رومانيا	غياب		
أرمينيا	غياب			هايتي	غياب			روسيا الاتحادية		20	
استراليا	14			هنغاريا	غياب			رواندا	غياب		
النمسا	10			آيسلندا	10			ساموا		8	
أذربيجان	غياب			الهند			23	سان مارينو	10		
البحرين		11		إندونيسيا		22		المملكة العربية السعودية		14	
بنغلادش	غياب			إيران		18		السنغال		12	
روسيا البيضاء		13		العراق		14		صربيا	7		5
بلجيكا	10			إيرلندا	غياب			سيشيل	غياب		
بوتان			10	إسرائيل	غياب			سيبرا لاون		11	
بوليفيا (دولة–متعددة القوميات)			12	إيطاليا	17			سنغافورة			10
بوتسوانا	11			اليابان	10			سلوفانيا	غياب		
البرازيل	20			الأردن		12		الصومال		11	
بلغاريا	غياب			كازخستان		13		جنوب إفريقيا	17		
بوركينا فاسو		12		كينيا		15		جنوب السودان		13	
بوروندي		12		الكويت		11		إسبانيا	غياب		
كابو فيردي	3	7		ج. لاو الديمقراطية الشعبية	غياب			سيرلانكا	غياب		

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
كمبوديا			13	لاتفيا		11		السودان		15	
الكاميرون	غياب							سورينام	10		
كندا	15			لبنان		11		السويد	10		
جمهورية أفريقيا الوسطى		8		ليسوتو			11	سويسرا	12		
تشاد		13		ليختنشتاين	غياب			الجمهورية العربية السورية		13	
تشيلي	10		3	ليتونيا	غياب			تايلاند	18		
الصين		23		مالاوي	غياب						
جزر القمر	غياب			ماليزيا		14		تيمور الشرقية		10	
كونغو		10		مالي	غياب			توغو	10		
ساحل العاج	غياب			مالطا	10			تونغا	غياب		
كرواتيا	غياب			المكسيك	20			تونس		13	
كوبا	13			ميكرونيزيا	3	5		تركيا		18	
قبرص	10			موناكو			10	تركمانستان	غياب		
جمهورية التشيك	13			منغوليا	غياب			أوغندا		15	
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		12		المغرب		13		أوكرانيا	17		
جمهورية الكونغو الديمقراطية		17		ميانمار	غياب			الإمارات العربية المتحدة		11	
				ناميبيا	10						
الدنمارك	12			هولندا	13			المملكة المتحدة	18		
جيبوتي		10		نيوزيلاندا	11						
الإكوادور	13			نيكاراغوا			8	الأورغواي	11		
مصر		19		النيجر	غياب			اوزباكستان	غياب		
السلفادور	10			نيجيريا	غياب			فنزويلا	4		11
غينيا الاستوائية		11		النروج	12			فيتنام	غياب		
استونيا	غياب			عُمان		11		اليمن		11	
أثيوبيا		19		باكستان	غياب			زامبيا		13	
فيجي	10			فلسطين		10					
فلندا	غياب			باراغواي	غياب			زيمبابوي		13	
فرنسا	18			الفلبين	غياب						

ملاحظة: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة التي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

استعادة السلم والأمن في منطقة الساحل: دور البرلمانات

نتائج التصويت بنداء الأسماء حول طلب إدراج بند طارئ مُقدم من وفد بوركينا فاسو

النتائج

الأصوات المؤيدة.....715 مجموع الأصوات المؤيدة والمعارضة.....1046

الأصوات المعارضة.....331 أغلبية الثلثين.....697

امتناع عن التصويت.....619

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	14			جورجيا	10			بولندا	15		
ألبانيا	غياب			ألمانيا	19			البرتغال	13		
الجزائر			16	غانا	14			قطر		11	
أندورا	10			اليونان	13			جمهورية كوريا	غياب		
أنغولا			14	غواتيمالا	غياب			جمهورية مولدوفا	غياب		
الأرجنتين	10			غينيا	غياب			رومانيا	14		
أرمينيا	11			هايتي	غياب			روسيا الاتحادية			20
استراليا	8	6		هنغاريا	13			رواندا	12		
النمسا			12	آيسلندا			10	ساموا		8	
أذربيجان			10	الهند	12		11	سان مارينو			10
البحرين		11		إندونيسيا			22	المملكة العربية السعودية		14	
بنغلادش			20	إيران		18		السنغال	12		
روسيا البيضاء			10	العراق		14		صربيا	4		8
بلجيكا	10			إيرلندا			10	سيشيل			10
بوتان	6		4	إسرائيل			12	سيبرا لاون			11
بوليفيا (دولة–متعددة القوميات)			12	إيطاليا	17			سنغافورة			12
بوتسوانا			11	اليابان	20			سلوفانيا	10		
البرازيل			22	الأردن		12		الصومال			13
بلغاريا	غياب			كازخستان	13			جنوب إفريقيا		17	
بوركينا فاسو	13			كينيا			15	جنوب السودان	غياب		
بوروندي	12			الكويت		11		إسبانيا	10	5	
كابو فيردي	10			ج. لاو الديمقراطية الشعبية			12	سيرلانكا	غياب		
كمبوديا			13	لاتفيا		11		السودان		15	
الكاميرون	13							سورينام	10		

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
كندا	5		10	لبنان		11		السويد			10
جمهورية أفريقيا الوسطى	8			ليسوتو	11			سويسرا	9	3	
تشاد	13			ليختنشتاين			8	الجمهورية العربية السورية		13	
تشيلي			13	ليتونيا			11	تايلاند			18
الصين	23			مالاوي			10				
جزر القمر	غياب			ماليزيا			14	تيمور الشرقية	11		
كونغو	غياب			مالي	10			توغو	10		
ساحل العاج	غياب			مالطا	10			تونغا			8
كرواتيا		10		المكسيك	10		10	تونس		13	
كوبا	13			ميكرونيزيا	8			تركيا			18
قبرص		10		موناكو		10		تركمانستان	غياب		
جمهورية التشيك		13		منغوليا	غياب			أوغندا	15		
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		12		المغرب			13	أوكرانيا			17
جمهورية الكونغو الديمقراطية	17			ميانمار			15	الإمارات العربية المتحدة		11	
				ناميبيا		11					
الدنمارك		12		هولندا		13		المملكة المتحدة	18		
جيبوتي			10	نيوزيلاندا		11					
الإكوادور	13			نيكاراغوا	8			الأورغواي			11
مصر	19			النيجر	13			اوزباكستان			15
السلفادور	غياب			نيجيريا	20			فنزويلا	10		5
غينيا الاستوائية	غياب			النروج		12		فيتنام	19		
استونيا	11			عُمان		11		اليمن		11	
أثيوبيا	19			باكستان	6		15	زامبيا			13
فيجي			10	فلسطين		11					
فلندا			12	باراغواي	غياب			زيمبابوي			13
فرنسا	18			الفلبين	20						

ملاحظة: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة التي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

\

قطع المساعدات عن منظمة الأونروا – حصار للإنسانية وانتهاك للقوانين الدولية: معالجة وقف المساعدات المقدمة إلى الأونروا، وتقييم أثر هذا القرار على اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بمجملها

نتائج التصويت بنداء الأسماء حول طلب إدراج بند طارئ مُقدم من وفدي الأردن والكويت

الأصوات ا المؤيدة.....1036 مجموع الأصوات المؤيدة والمعارضة.....1294

الأصوات المعارضة.....258 أغلبية الثلثين.....863

امتناع عن التصويت.....371

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	14			جورجيا				بولندا	15		
ألبانيا	غياب			ألمانيا		19		البرتغال			13
الجزائر	16			غانا			14	قطر	11		
أندورا	10			اليونان	13			جمهورية كوريا	غياب		
أنغولا	14			غواتيمالا	غياب			جمهورية مولدوفا	غياب		
الأرجنتين	10			غينيا	غياب			رومانيا		14	
أرمينيا	5		6	هايتي	غياب			روسيا الاتحادية	20		
استراليا		11	3	هنغاريا		13		رواندا			12
النمسا			12	آيسلندا		10		ساموا	8		
أذربيجان	10			الهند	23			سان مارينو	5		5
البحرين	11			إندونيسيا	22			المملكة العربية السعودية	14		
بنغلادش	20			إيران	18			السنغال	12		
روسيا البيضاء			10	العراق	14			صربيا	10		2
بلجيكا		10		إيرلندا			10	سيشيل	10		
بوتان	7		3	إسرائيل		12		سيبرا لاون			11
بوليفيا (دولة–متعددة القوميات)	12			إيطاليا			17	سنغافورة			12
بوتسوانا	11			اليابان	20			سلوفانيا			10
البرازيل	22			الأردن	12			الصومال	13		
بلغاريا	غياب			كازخستان	13			جنوب إفريقيا	17		
بوركينا فاسو			13	كينيا			15	جنوب السودان	غياب		
بوروندي	12			الكويت	11			إسبانيا		15	
كابو فيردي			10	ج. لاو الديمقراطية الشعبية	12			سيرلانكا	غياب		

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
كمبوديا			13	لاتفيا		11		السودان	15		
الكاميرون		13						سورينام	10		
كندا		15		لبنان	11			السويد			10
جمهورية أفريقيا الوسطى	8			ليسوتو			11	سويسرا	12		
تشاد			13	ليختنشتاين			8	الجمهورية العربية السورية	13		
تشيلي	13			ليتونيا			11	تايلاند	8		10
الصين	23			مالاوي			10				
جزر القمر	غياب			ماليزيا	14			تيمور الشرقية	5		
كونغو	غياب			مالي			10	توغو	10		
ساحل العاج	غياب			مالطا	10			تونغا	8		
كرواتيا			10	المكسيك	15		5	تونس	13		
كوبا	13			ميكرونيزيا	8			تركيا	18		
قبرص	5		5	موناكو		10		تركمانستان	غياب		
جمهورية التشيك		13		منغوليا	غياب			أوغندا	15		
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	12			المغرب	13			أوكرانيا	10		7
جمهورية الكونغو الديمقراطية	17			ميانمار			15	الإمارات العربية المتحدة	11		
				ناميبيا	11						
الدنمارك		12		هولندا		13		المملكة المتحدة		18	
جيبوتي	10			نيوزيلاندا		11					
الإكوادور	13			نيكاراغوا	8			الأورغواي	11		
مصر	19			النيجر			13	اوزباكستان	15		
السلفادور	غياب			نيجيريا	10		10	فنزويلا	6	9	
غينيا الاستوائية	غياب			النروج		12		فيتنام	19		
استونيا		11		عُمان	11			اليمن	11		
أثيوبيا	19			باكستان	21			زامبيا	13		
فيجي				فلسطين	11						
فلندا			12	باراغواي	غياب			زيمبابوي	13		
فرنسا	18			الفلبين	20						

ملاحظة: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة التي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الخطوط

نتائج التصويت بنداء الأسماء حول طلب إدراج بند طارئ

مُقدم من وفود سيشيل، فيجي، تونغا، ساموا، وولايات ميكرونيسيا المتحدة

الأصوات المؤيدة.....1106 مجموع الأصوات المؤيدة والمعارضة.....1417

الأصوات المعارضة.....311 أغلبية الثلثين.....945

امتناع عن التصويت.....248

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	14			جورجيا	10			بولندا			**15**
ألبانيا	غياب			ألمانيا	19			البرتغال	13		
الجزائر			16	غانا	14			قطر		11	
أندورا	10			اليونان	13			جمهورية كوريا	غياب		
أنغولا			14	غواتيمالا	غياب			جمهورية مولدوفا	غياب		
الأرجنتين	10			غينيا	غياب			رومانيا	14		
أرمينيا	11			هايتي	غياب			روسيا الاتحادية	20		
استراليا	14			هنغاريا	13			رواندا	12		
النمسا	12			آيسلندا	10			ساموا	8		
أذربيجان			10	الهند	12		11	سان مارينو	10		
البحرين		11		إندونيسيا	22			المملكة العربية السعودية		14	
بنغلادش	20			إيران		18		السنغال	12		
روسيا البيضاء	10			العراق		14		صربيا	12		
بلجيكا	10			إيرلندا	10			سيشيل	10		
بوتان	7		3	إسرائيل	12			سيبرا لاون	11		
بوليفيا (دولة–متعددة القوميات)	12			إيطاليا			17	سنغافورة	12		
بوتسوانا	11			اليابان	20			سلوفانيا	10		
البرازيل			22	الأردن		12		الصومال			13
بلغاريا	غياب			كازخستان	13			جنوب إفريقيا	17		
بوركينا فاسو			13	كينيا	15			جنوب السودان	غياب		
بوروندي	12			الكويت		11		إسبانيا	15		
كابو فيردي	10			ج. لاو الديمقراطية الشعبية	12			سيرلانكا	غياب		
كمبوديا	13			لاتفيا	11			السودان		15	
الكاميرون	13							سورينام			10

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
كندا	10		5	لبنان		11		السويد	10		
جمهورية أفريقيا الوسطى	8			ليسوتو	11			سويسرا		12	
تشاد	13			ليختنشتاين	8			الجمهورية العربية السورية		13	
تشيلي			13	ليتونيا	11			تايلاند	18		
الصين	23			مالاوي	10						
جزر القمر	غياب			ماليزيا	14			تيمور الشرقية	11		
كونغو	غياب			مالي			10	توغو	10		
ساحل العاج	غياب			مالطا	10			تونغا	8		
كرواتيا	10			المكسيك	20			تونس		13	
كوبا	13			ميكرونيزيا	8			تركيا		18	
قبرص	10			موناكو	10			تركمانستان	غياب		
جمهورية التشيك		13		منغوليا	غياب			أوغندا	15		
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		12		المغرب		13		أوكرانيا	17		
جمهورية الكونغو الديمقراطية			17	ميانمار	15			الإمارات العربية المتحدة		11	
				ناميبيا		11					
الدنمارك	12			هولندا		13		المملكة المتحدة	18		
جيبوتي			10	نيوزيلاندا	11						
الإكوادور	13			نيكاراغوا	8			الأورغواي	11		
مصر		19		النيجر		13		اوزباكستان	15		
السلفادور	غياب			نيجيريا	20			فنزويلا	10		5
غينيا الاستوائية	غياب			النروج	12			فيتنام	19		
استونيا	11			عُمان		11		اليمن		11	
أثيوبيا	19			باكستان	11		10	زامبيا			13
فيجي	10			فلسطين		11					
فلندا	12			باراغواي	غياب			زيمبابوي			13
فرنسا			18	الفلبين	20						

ملاحظة: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة التي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الخطوط

قرار تم اعتماده بالإجماع خلال الجمعية العامة الـ 139
(جنيف، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

إذ *تشير* إلى أن اتفاقية باريس دخلت حيز التنفيذ في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016،

إذ *تقرُّ* بأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحدد علاقة واضحة بين تغير المناخ وغيره من المجالات الحرجة في المجتمع الحالي، مثل الأمن الغذائي والمحيط، وموارد مائية أخرى،

إذ تشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، كجزء من اتفاقية باريس، دعت الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) إلى إعداد تقرير خاص في عام 2018 عن آثار الاحتباس الحراري العالمي البالغ 1.5 درجة مئويّة فوق المستويات التي سبقت المرحلة الصناعية وما يتصل بها من سبل لانبعاثات غازات الدفيئة العالمية،

إذ *تشير* إلى أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أصدرت مؤخراً تقريرها الخاص بشأن الاحتباس الحراري العالمي البالغ 1.5 درجة مئوية، بهدف تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ والتنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

إذ *تشير* إلى التوقّعات التالية للقلق الرئيسي في تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ:

(أ) تسفر النماذج المناخية عن فروق قوية في الخصائص المناخية الإقليمية بين يومنا هذا والاحتباس الحراري العالمي البالغ 1.5 درجة مئويّة، وبين 1.5 درجة مئوية ودرجتين مئويتين. وتشمل هذه الاختلافات الزيادات في: متوسط درجة الحرارة في معظم مناطق اليابسة والمحيطات (ثقة عالية)، والتطرف الحاد في معظم المناطق المأهولة (ثقة عالية)، وهطول الأمطار الغزير في عدة مناطق (ثقة متوسطة)، واحتمال حدوث الجفاف وانعدام هطول الأمطار في بعض المناطق (ثقة متوسطة).

(ب) بحلول عام 2100، من المتوقع أن يكون المتوسط العالمي لارتفاع مستوى البحر أقل بحوالى 0.1 متر مع ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية مقارنة بدرجتين مئويتين (ثقة متوسطة). ويتيح معدل أبطأ لارتفاع مستوى سطح البحر فرصاً أكبر للتكيف في النظم البشرية والإيكولوجية للجزر الصغيرة والمناطق الساحلية المنخفضة والدلتا (ثقة متوسطة).

(ج) على اليابسة، من المتوقع أن تكون التأثيرات على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، بما في ذلك فقدان المخلوقات وانقراضها، أقل عند درجة حرارة قدرها 1.5 درجة مئوية من الاحتباس العالمي مقارنة بـــدرجتين مئويتين.

(د) الحدّ من الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية مقارنة بدرجتين مئويتين يتوقع أن يقلل من الزيادات في درجة حرارة المحيطات والزيادات المرتبطة في حموضة المحيطات وانخفاض مستويات الأكسجين في المحيطات (ثقة عالية). وبالتالي، فإن الحدّ من الاحتباس الحراري العالمي إلى 1.5 درجة مئوية يُتوقع أن يقلل من المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري، ومصـــائد الأسماك، والنظم الإيكولوجية، ووظائفها وخدماتها للبشر، كما يتضح من التغييرات الأخيرة في جليد القطب الشمالي والنظم الإيكولوجية للشعاب المرجانية في المياه الدافئة (ثقة عالية)

(هـ) من المتوقع أن تزداد المخاطر المرتبطة بالمناخ على الصحة وسبل المعيشة والأمن الغذائي وإمدادات المياه والأمن البشري والنمو الاقتصادي مع ارتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية وزيادة أكبر بمقدار درجتين مئويتين،

إذ تقر بأن التقرير ينص على ضرورة إجراء تغييرات عاجلة وغير مسبوقة للوصول إلى الهدف، وهو أمر معقول وممكن، على الرغم من إرساء النطاق الأكثر طموحاً لاتفاق باريس للالتزام بالاحتفاظ بدرجة حرارة تتراوح بين 1.5 درجة مئويّة ودرجتين مئويّتين،

إذ تلاحظ أنّ الدول الجزرية الصغيرة النامية تقر بأن "تغير المناخ يمثل أكبر تهديد منفرد لمعيشة سكان المحيط الهادئ وأمنهم ورفاههم"؛ وتقرُّ كذلك بالأهمية المعطاة لـــــ "مفهوم موسّع للأمن يشمل الأمن البشري، والمساعدة الإنسانية، وترتيب أولويات الأمن البيئي، والتعاون الإقليمي في بناء القدرة على مواجهة الكوارث وتغير المناخ، بما في ذلك من خلال التعاون والدعم الإقليميين"،

إذ تلاحظ أن عدة بلدان القريبة من سطح البحر هي عرضة لتغير المناخ، والجفاف والفيضانات والأعاصير بشكل خاص، نظراً لنسبة الفقر العالية والعوائق المالية والتكنولوجية بالإضافة إلى التعويل على الزراعة البعلية، بغض النظر على أن العديد من هذه البلدان ليست مصدراً لانبعاثات الغازات الدفيئة.

تلاحظ كذلك أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواصل التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات عاجلة وملحّة للحدِّ من تغير المناخ، وهي ملتزمة بتمثيل مستدام رفيع المستوى والتعاون في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة الـ 24 للتغير المناخي (COP24)،

إذ تعترف بالتأثير العميق الذي يفرضه تغير المناخ على المحيط، فإنّه لا يستطيع أن يحاول حل أزمة واحدة دون مواجهة الأخرى، وفي نفس الوقت تدرك أن زيادة حموضة مياه المحيطات له هدف محدّد بموجب الهدف 14.3 من أهداف التنمية المستدامة، وأنه يجب ألا تغيب عن البال القضايا الأساسية المتعلقة بتغير المناخ مثل ارتفاع درجة حرارة المحيطات، وانخفاض الأكسجين وارتفاع مستوى سطح البحر التي تشكل مجموعة جديدة من التحديات للمحيط،

إذ تستذكر قرارات الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتغير المناخ وخطة العمل البرلمانية حول تغير المناخ، والتي أقرها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 198 في زامبيا في العام 2016، والذي يحدد مجالات العمل الأساسية للمشرعين وتقدم التوصيات حول تسليمها،

إذ تشير إلى الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني للدول الجزرية الصغيرة النامية في اجتماعها المعقود في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 في سانت بطرسبرغ بمناسبة جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137، والتي أتيحت بعد ذلك للمشاركين في الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة الـ 23 للتغير المناخي في بون (COP23)،

يدعو أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى:

(أ)العمل على التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الاحتباس الحراري العالمي البالغ 1.5 درجة مئوية؛

(ب)دعم وقيادة وضـــع كتاب القوانين والخطوط التوجيهية لتنفيذ اتفاق باريس، بناءً على حوار "تالانوا" في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن مؤتمر الأمم المتحدة الـــ 24 للتغير المناخي (COP24) القادمة؛

(ج) مواصلة دورها القيادي في مواجهة تغير المناخ وتعزيز شراكتها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تلبية طموحاتها كما وردت في مساهماتها المحددة وطنياً؛

(د)تشجيع حكوماتها على تحقيق 100 في المائة من أهداف الطاقة المتجددة؛

(هـ) تعزيز الرقابة على الالتزامات الوطنية والدولية، بما في ذلك الحكومات المعنية بتنفيذ التشـــريع الوطني وتعزيز الشفافية والمساءلة والإبلاغ عن تغير المناخ.

تقرير اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

أشارت إليه الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين جلستين في 15 و17 تشرين الأول/أكتوبر 2018، ترأسهما رئيس اللجنة، السيد ج.إ إشانيز (إسبانيا).

وفي 15 تشرين الأول/أكتوبر، نظرت اللجنة في بندين، عبر حلقات نقاش متعاقبة، حول *نزع السلاح ومنع انتشاره بشكل كامل* وحول *مكافحة العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخارجها*.

حلقة نقاش حول نزع السلاح ومنع انتشاره بشكل شامل

قبل البدء بأول حلقة نقاش في 15 تشرين الأول/أكتوبر، تمت دعوة أعضاء اللجنة من أجل مشاهدة رسالة مصورة بالفيديو من رئيس لجنة مجلس الأمن لدى الأمم المتحدة حول قرار رقم 1540، سعادة السيد ساشا سيرجيو يورنتي سوليس، السفير والممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة.

ومن خلال عرض موضوع حلقة النقاش، اقتبس السيد د. بليتش، مدير مركز الدراسات الدولية والدبلوماسية، في لندن، من الأمين العام السابق للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، حول الدور الرئيسي الذي يؤديه البرلمانيون والبرلمانات في جهود نزع السلاح ومنع انتشارها. وأثنى أيضاً على الأمين العام الحالي للأمم المتحدة، السيد أ. غوتيريس، لإصداره خطة لنزع السلاح جديدة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة نزع السلاح". واشتملت هذه الوثيقة الشاملة على خطة للتنفيذ حددت مجموعة من التدابير العملية عبر مجموعة كاملة من قضايا نزع السلاح وسعت إلى توليد وجهات نظر جديدة واستكشاف المجالات التي يلزم فيها إجراء حوار جاد لإعادة نزع السلاح إلى قلب النظام لصون السلم والأمن. ثم قدم مدير الجلسة (المناقشة) مشروع اللجنة بشأن الرقابة البرلمانية على سياسات نزع السلاح وتحديد الأسلحة ومنع انتشارها. ويهدف المشروع إلى توفير فهم أفضل للطرق والأدوات المتاحة لدى البرلمانيين من أجل جمع المعلومات حول سياسة حكومتهم وتقييمها والاستجواب والتصرف بناءً عليها. وقدم المتحدثين الثلاثة.

وقدم السفير جانيس كاركلينز، الممثل الدائم للاتفيا لدى الأمم المتحدة في جنيف، رئيس الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، عرضاً في إطار بند جدول الأعمال بعنوان *نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح* الذي مشيراً بذلك إلى الأسلحة التقليدية. ومع وفاة 500000 شخص سنوياً في عنف مسلح، يمكن مقارنة الأسلحة التقليدية، من حيث تأثيرها المدمر الأقصى، بأسلحة الدمار الشامل. وكان المجتمع الدولي يتصدى لمختلف الأسلحة التقليدية من خلال مختلف الاتفاقيات بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة. ولم تكن معاهدة تجارة الأسلحة معاهدة نزع سلاح بالمعنى التقليدي للكلمة وإنما سعت

إلى تشجيع الدول على اتخاذ إجراءات مسؤولة في سياق تجارة الأسلحة ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والقضاء عليه. وسلط السفير كاركلينز الضوء على دور البرلمانات، لا سيما دورها الإشرافي. وبما أن معاهدة تجارة الأسلحة لم يكن لديها آلية استعراض، فقد تم إعطاء حرية تفسيرها وتنفيذها للدول الأطراف. لذلك، كان على البرلمانيين محاسبة الحكومات عندما يتعلق الأمر بجهودهم لتنفيذ المعاهدة.

وقدمت السيدة س. ميركوغليانو، مسؤولة الشؤون السياسية في مكتب شؤون نزع السلاح، فرع جنيف، عرضاً بشأن بند جدول الأعمال بعنوان نزع السلاح لإنقاذ البشرية، فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الاستراتيجية الأخرى. وأشارت إلى أن الجزء الخامس من خطة نزع السلاح مكرس بالكامل لتعزيز الشراكات من أجل نزع السلاح، ويشدد ليس فقط على أهمية المشاركة مع الحكومات، بل أيضاً مع المنظمات الدولية ومعاهد البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وبعد أن أشارت إلى تدهور المناخ الأمني، شددت على أهمية نزع السلاح في دعم الاستقرار والأمن، وتعزيز الثقة والطمأنينة، ومنع الصراعات، ضمن أمور أخرى. وفي الخطة، يشير الأمين العام إلى أن التهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية ينبغي أن يحفز المجتمع الدولي على اتخاذ إجراء يؤدي إلى القضاء التام عليها. وتم إصدار خطة للتنفيذ في أوائل شهر تشرين الأول/أكتوبر 2018. وتفصل كيف ينبغي على جميع الجهات الفاعلة والمعنيين القيام بالأعمال التي تتضمنها خطة نزع السلاح.

وقدمت السيدة ك. فيغنار، رئيس العمليات ونائب مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، عرضاً عن نزع السلاح للأجيال المقبلة يركز على وسائل الحرب وأساليبها. وشجعت على فهم الآثار المترتبة على أشكال جديدة من العلم والتكنولوجيا في الصراع؛ وتشجيع الابتكار المسؤول وتطبيق التكنولوجيات الجديدة؛ ودعت إلى السيطرة البشرية على الأسلحة والذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تعزيز السلام والاستقرار في الفضاء الإلكتروني. وأثار البعد الأمني الدولي لتكنولوجيات الأسلحة الجديدة مخاوف جديدة فيما يتعلق بالقضايا القانونية، مثل تعريف "الهجوم المسلح" أو بعض المبادئ الأساسية لمفاهيم ميثاق الأمم المتحدة، مثل "الدفاع عن النفس"، والتحديات الجديدة للانتشار. وكان من الممكن الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، وكان لها استخدام مزدوج وأعطت القطاع الخاص دوراً قيادياً. وكان لديها ميزات توافقية وتمكينية وأنتجت فجوات معرفية. ويمكن أن تشكل هذه الأسلحة ووسائل الحرب الجديدة تزعزعاً، على الرغم من أن الابتكارات تبدو وكأنها تجعل إظهار القوة أو الإكراه أقل خطورة، فقد أثارت مجموعة من القضايا الأخلاقية الصعبة.

وبالإضافة إلى العروض، أخذ 17 متحدثًا الكلمة. وقدموا وضع بلدانهم فيما يتعلق بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها. كما أكدوا مجدداً على ضرورة أن يكون الناس محور خطط وسياسات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشارها. ودعا بعض المتحدثين إلى اتخاذ إجراءات للحد من الأسلحة لا سيما في البلدان التي تزيد من تصنيع الأسلحة. واقترحوا تحويل الميزانيات، على سبيل المثال، من الأسلحة والجيش إلى التعليم أو تغير المناخ. وبهذه الطريقة، ستكون السياسة أكثر

إنسانية وستبرز الجانب الأخلاقي والقانوني لهذه القضية. وحث المتحدثون أيضاً على بذل الجهود لضمان عدم وصول الأسلحة إلى الجهات من غير الدول، وشددوا على أن أحد الحلول هو الحد من مخزونات الأسلحة ووقف سباق التسلح.

حلقة نقاش حول مكافحة العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخارجها

ترأست حلقة النقاش السيدة و. كارلسون (السويد)، برلمانية سابقة. وبصفتها رئيسة منتدى النساء البرلمانيات في الاتحاد البرلماني الدولي، حثت اللجنة على أخذ هذا الموضوع على عاتقها.

رحبت السيدة س. باربديه، المحامية الدولية المتخصصة في جرائم الحرب، ورئيس المنظمة غير الحكومية، نحن لسنا أسلحة حرب (We are not weapons of war)، باختيار الدكتور دنيس موكويجي كحائز على جائزة نوبل للسلام عام 2018. وأوضحت أن العنف الجنسي المستخدم كسلاح للحرب كان دائماً حاضراً في النزاعات. كانت صامتة، وكان ضحاياها غير مرئيين، ونادراً ما يستمع إليهم، ولم يتلقوا سوى القليل من الدعم – لم يُقدَّم مرتكبوها إلا للمحاكمة بشكل استثنائي جداً. وقد أصبح الاغتصاب أداة من أدوات الحرب متفشياً ومنتظماً تقريباً في النزاعات المعاصرة. وكان يُستخدم لإذلال النساء وتدميرهن وممارسة السلطة عليهن وكذلك على الرجال والأطفال. وعلى مدى قرون، اعتبر العنف الجنسي في أوقات النزاع مقبولاً بشكل ضمني واعتبر حتمياً. وفي عام 1992 فقط، ظهرت هذه القضية أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي أعلن أن الاعتقال الجماعي والاغتصاب المنظم واغتصاب النساء تشكل "جريمة دولية لا ينبغي تجاهلها". وفي وقت لاحق، اعترفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالاغتصاب باعتباره جريمة ضد الإنسانية. وأعلن مجلس الأمن الدولي في القرارين 1325 و1820 أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في أوقات النزاع يمكن أن يشكل جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو عنصراً من عناصر الإبادة الجماعية.

وتحدثت السيدة و. سو، كبيرة المنسقات لدى PSEA/SHA (الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين/التحرش والاعتداء الجنسيين) لدى الأمانة العامة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، عن اتباع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما اللذين ارتكبتهما الجهات الفاعلة الإنسانية ضد السكان المستفيدين. ولا يمكن مسامحة هذا الاستغلال والإساءة من قِبل موظفي المنظمات الإنسانية وانتهاك كلما ساندته الأمم المتحدة. وأصبحت المشكلة أولوية بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة الذي أصدر استراتيجية حيث تم إعطاء الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم. وتم تعزيز آليات الإبلاغ والتحقيق، وزيادة الشفافية. وشاركت الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى المعنية، بما في ذلك الضحايا في بناء شبكة تضم الجهات المعنية المتعددة ضد الاستغلال الجنسي وإساءة. حدث تغيير في العقلية بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة وقطاع المعونة، في جميع المستويات، مع التزام الجميع بمكافحة تلك الآفة.

وقدم السيد ج. ليتيلير (سيناتور، شيلي)، الرئيس السابق للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي، وجهة نظر برلمانية. وأبرز ضرورة فهم أن الاغتصاب في زمن الحرب جريمة ضد الإنسانية لا ينبغي أن تخضع للعفو ولا لقوانين التقادم. ينبغي على البرلمانيين أولاً ضمان وضع تعريف الاغتصاب في زمن الحرب في القوانين الوطنية. ومن شأن ذلك أن يساعد على مقاضاة مرتكبي هذه الأفعال، والاعتراف بمسؤوليات الدولة ووضع حد للإفلات من العقاب. وأشار إلى اقتراح قدمه رئيس الأوروغواي بهذا الشأن، حيث يتعين على الدول تحمل المسؤولية عن الجرائم التي يرتكبها أولئك الذين أرسلتهم إلى الخارج، ومسؤولية أكثر عالمية عن الأفعال التي يرتكبها جميع رعاياها المشاركين في العمليات.

ودعت السيدة ف. فرايزر داموف (عضو برلمان، كندا) جميع الدول إلى اعتماد نهج عدم التسامح المطلق. وقدمت مبادرة إلسي، في كندا، للنساء في عمليات السلام، وهي مشروع تجريبي مبتكر ومتعدد الأطراف من شأنه أن يضع مجموعة من النُهُج ويطبقها ويختبرها للمساعدة في التغلب على الحواجز التي تحول دون زيادة مشاركة المرأة الحقيقية في عمليات السلام. وستؤثر مبادرة إلسي على الموظفين في الجيش والشرطة. وتضمنت عناصر مهمة في البحث والرصد والتقييم لضمان تعديلها خلال التنفيذ.

بالإضافة إلى العروض، أخذ 11 متحدثاً الكلمة. وكان من بين هؤلاء العديد من أكبر المساهمين في عمليات الأمم المتحدة مثل بنغلاديش والهند وجنوب إفريقيا. وأشار العديد من المتحدثين إلى قرار مجلس الأمن رقم 2272 الذي يهدف إلى منع الاستغلال والاعتداء الجنسي من قبل أولئك الذين هم تحت ولاية الأمم المتحدة ودعوا إلى تفعيله. وأعاد القرار التأكيد على عدم التسامح المطلق ولكن أيضا تكليف آلية جديدة كرد فعل للاستغلال والاعتداء الجنسيين: إعادة الوحدات العسكرية بأكملها ووحدات الشرطة التي تضم الأفراد الذين لديهم التهم الموجهة إليهم. وأشار العديد من المتحدثين إلى أن الأغلبية العظمى من الضحايا لم يشتكوا وأبقوا آلامهم سرية. ودعوا المنظمات غير الحكومية إلى القيام بحملات توعية في الميدان وتقديم المشورة لضحايا الاغتصاب.

ودعا المتحدثون إلى وضع خريطة طريق للعمل البرلماني واقترحوا عدة أفكار مثل: تشجيع البرلمانات على عقد جلسات إحاطة منتظمة عن عمليات السلام، بما في ذلك حالات سوء السلوك؛ والتقييم المنتظم للتشريعات الوطنية القائمة لتحديد مدى انطباقها على الجرائم الجنسية التي يرتكبها مواطنوها أثناء خدمتهم لعمليات الأمم المتحدة للسلام. كما يمكن للبرلمانات أن تعدل، إذا لزم الأمر، الأطر الإدارية التي تنظم أفراد الشرطة والعسكريين بحيث تشمل بوضوح الاستغلال والاعتداء الجنسيين كأشكال خطيرة من سوء السلوك، وضمان أن مثل هذه الحالات تنطوي على أشد العقوبات المتاحة. وسلط المتحدثون الضوء على قيمة إجراء التدريب لقوات حفظ السلام قبل الانتشار في مناطق الصراع، مع التركيز على الاستجابة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وأعطت جنوب إفريقيا مثالاً على نشر محكمة عسكرية متنقلة تتألف من قاض ومحامي ومدعي وكاتب لتحكم على محافظي السلام في جنوب إفريقيا المتهمين بسوء السلوك في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجنوب السودان.

جلسة استماع حول *عدم القبول باستخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة جلسة استماع للخبراء حول *عدم القبول باستخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*، وهو موضوع قرار كان من المتوقع أن يتم اعتماده في الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي.

وافتتحت الجلسة ببيانات خبيرين: السيدة ج. آباراك، عضو فريق الأمم المتحدة العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير والسيد و. بروبري أوستيلز، محاضر جامعي في التاريخ المعاصر في معهد العلوم السياسية في آكس أون بروفانس، فرنسا.

وقدم الخبيران لمحة موجزة عن تطور الارتزاق ومختلف أشكاله ومظاهره. وكان الارتزاق ظاهرة قديمة مثل الحرب نفسها، حاضرة عبر التاريخ. ويمكن تحديد ثلاثة أنواع مختلفة من المرتزقة: المتكاملة، وتنظيم المشاريع، والأيديولوجية. ومع مرور الوقت، تطور الارتزاق وتراجع ليظهر مجددًا مع حروب إنهاء الاستعمار والحروب الأهلية التي تلت ذلك. ومع نهاية الحرب الباردة، شهدت هذه الظاهرة إحياءً وأنواعًا جديدة من الأنشطة المتعلقة بالمرتزقة ظهرت في شكل شركات عسكرية خاصة انتقلت من مجموعات متفرقة من المرتزقة الأفراد إلى شركات محترفة ومنظمة، وأحيانًا مدرجة في البورصة. وقد اتخذت أحدث مظاهر هذه الظاهرة شكل خدمات موسعة قدمتها الشركات للجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والأمن البحري، ومرافق الاحتجاز، وما إلى ذلك.

وحلل الخبيران أيضاً الروابط بين المقاتلين الأجانب والمرتزقة وحددا أوجه تشابه رئيسية مثل سمة كونهم طرفاً فاعلاً خارجياً يتدخل في الصراع، وأنواع الأنشطة التي شارك فيها المقاتلون والمرتزقة الأجانب، مثل الصراعات المسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة. وبينما أشار الخبيران إلى أن الفرق الرئيسي بين العديد من المقاتلين الأجانب والمرتزقة هو دافعهم الإيديولوجي، وأشار الخبيران إلى وجود حوافز للربح المالي أو المادي بين المقاتلين الأجانب.

وأبرز كل من الخبرين حقيقة أن تعريف المرتزقة والمقاتلين الأجانب هو مفتاح هذه القضية. ولم يكن تعريف المرتزقة واحداً، لا تاريخي ولا قانوني. وينص القانون الدولي على تعريف ضيق للمرتزقة؛ ويمكن الاطلاع على تعاريف أخرى في اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة استخدام المرتزقة التي اعتُمدت في كانون الأول/ديسمبر 1989 (من قِبل 35 دولة طرفاً من دون أن يكون لها عضو دائم في مجلس الأمن) وفي التشريعات الوطنية. ويجب أيضاً مراعاة الحقائق الاجتماعية والأنثروبولوجية والتاريخية. ويمكن أن يتمثل أحد الحلول في صياغة مشروع تشريع ينظم وضع جميع المشاركين الأجانب في أرض المعركة بشكل عام، والابتعاد عن التمييز بين المرتزقة والمقاتلين الأجانب، إلى فكرة تقديم المساعدة إلى دولة أجنبية من دون تفويض رسمي من دولة.

وبعد الاستماع إلى عروض الخبراء، أخذ الكلمة 21 متحدثاً. ووافق جميع المتحدثين على الحاجة إلى تشريعات أفضل من أجل حظر استخدام المرتزقة والمقاتلين الأجانب وتنظيم عمل الشركات العسكرية الخاصة. وسلطوا الضوء على الفجوات الحالية وعلى عدم وجود آليات الرقابة على جميع المستويات لمعالجة القضايا الناشئة عن وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب. يجب أن تتناول التشريعات الإفلات من العقاب وتشجع الاحترام والأخلاقيات. وارتأى بعض المتحدثين أنه يجب محاكمة الأفراد من دولة واحدة الذين يقاتلون تحت أي علم آخر تحت الولاية القضائية لبلدهم أينما حدث الإجراء ودعوا إلى اعتماد قوانين وطنية صارمة للغاية تجرم الأنشطة المتعلقة بالمرتزقة. ودعا المتحدثون أيضاً لحوكمة أفضل وتعزيز الرقابة على قطاع الأمن. وفيما يتعلق بالاختلافات المحددة بين المرتزقة والمقاتلين الأجانب، ذكر العديد من المتحدثين أنه ينبغي معاملتهم في الطريقة نفسها. وأخيراً، أكد أحد المتحدثين أنه عند صياغة القرار، ينبغي للمقررين المشاركين أن يأخذوا بالاعتبار أن العديد من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لم يصدقوا جميع الاتفاقيات التي تتناول قضية المرتزقة.

وفي الختام، أخذ المقرران المشاركان الكلمة لشرح آرائهما الأولية بشأن هذا الموضوع وشكرا الخبراء والمتحدثين المتعددين لتزويدهم بمادة للتفكير.

وتم تقديم التقرير عن أعمال اللجنة إلى الجمعية العامة في جلستها الأخيرة المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر من رئيس اللجنة الدائمة، السيد ج.إ. إيشانيز (اسبانيا).

واجتمع مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018 مع السيدة ل. روخاس، من كبار الأعضاء في المكتب، التي ترأست الاجتماع. وحضر أحد عشر من أصل ثمانية عشر عضواً. وخلال هذا الاجتماع، اجتمع المكتب مع المقررين المشاركين الذين شرحوا كيف يودون العمل على القرار. كما ناقش المكتب خطة عمله. وأكد القرار المتخذ في الجمعية العامة الـ 138 لتكريس الوقت بكامله المخصص للجمعية العامة الـ140 للتفاوض على القرار. وبالنسبة إلى الأنشطة المستقبلية في الفترات الفاصلة بين الجمعيات العامة، ارتأى جميع الأعضاء الحاضرين حول تنظيم المزيد من الزيارات الميدانية. وأخذ المكتب علماً بدعوة لزيارة المملكة الأردنية الهاشمية وكان من المتوقع تقديم عرض رسمي. كما تم إبلاغ أعضاء المكتب بأسبوع جنيف للسلام الذي سيعقد من 5 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وفي نهاية الأمر، وافقت اللجنة الدائمة على المقترحات في جلستها العامة الأخيرة في 17 تشرين الأول/أكتوبر.

وأجريت الانتخابات في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018. واقترحت مجموعة 12+ أن تملأ السيدة أ. شكروم (أوكرانيا) منصباً شاغراً. واقترحت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ السيد أ. سووانمونغكول (تايلند) لولاية ثانية. وبقي منصبان شاغران: شاغر واحد لمجموعة أوراسيا، يتم ملؤه من قبل امرأة أو رجل، وشاغر واحد لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ، تملؤه امرأة.

تقرير اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

أشارت إليه الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة جلساتها في 15 و17 تشرين الأول/أكتوبر. ترأست الجلسة الأولى السيدة س. دينيكا (رومانيا)، عضو في المكتب. وترأست الجلسة الثانية نائب رئيس اللجنة، السيدة وفاء بني مصطفى (المملكة الأردنية الهاشمية).

مناقشة حول دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار.

نُظمت المناقشة حول موضوع القرار المقبل للجنة الدائمة الذي ينبغي اعتماده في الدورة الـ140 للجمعية العامة. وكان الهدف من المناقشة هو إتاحة الفرصة للجنة لتبادل الآراء حول دور الاستثمار العادل والتجارة الحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار.

وقد عرض المقررون المشاركون، السيد ج. ويلسون (أستراليا)، والسيد هـ. إدريسو (غانا)، والسيدة س. راسكوفيتش إفيتش (صربيا) الموضوع الرئيسي والقضايا الرئيسية للنظر والنقاش. وشددوا على أهمية الاعتراف بالعلاقة الواضحة القائمة بين التجارة والاستثمار، وأن كلاهما كانا أساسيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فغالباً ما تكون التجارة غير عادلة أو عادلة، كما أن علاقات التصدير والاستيراد كانت في بعض الأحيان غير متوازنة. لذلك ينبغي على البرلمانات أن تعمل على منع انتشار الأنظمة التي تزيد من عدم المساواة، وبدلاً من ذلك، تعزز عملية يمكن أن تساعد في تطوير تجارة حرة ونزيهة. وصرح المقررون المشاركون بأن المسألة ليست مسألة تنمية متساوية للبلدان بل تكون لها فرص متكافئة وأن ذلك ينبغي أن يكون في الواقع هدفاً يتعين تحقيقه. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز الصناعة، لأنه في غيابها يمكن أن يكون للتجارة الحرة آثاراً سلبية على البلدان النامية.

وأخذ ما مجموعه 30 مندوبًا الكلمة لتبادل وجهات النظر والتعليقات والممارسات الجيدة التي وضعتها بلدانهم لزيادة معايير المواطنين وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقدم بعض المندوبين أمثلة محددة على التدابير التي اتخذتها برلماناتهم لتعزيز التبادل الحر، والحد من الضرائب، وتعزيز التنمية الاقتصادية، ودعم البلدان المتضررة من تغير المناخ. وشدد المشاركون بشكل خاص على أهمية أن تستفيد البرلمانات من وظيفتها الرقابية وأن تعمل على ضمان العدالة. كان الاستقرار يعتبر المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. وهناك اتفاق على أن الاستقرار كان نتيجة طبيعية للتجارة

العادلة. كما تم إبراز الابتكار والاستثمار المراعي للبيئة والاقتصاد الدائري كجوانب مهمة ينبغي أن تنعكس في مشروع القرار المقبل.

وبالنظر إلى التباينات القائمة بين البلدان، أكد العديد من المشاركين أهمية التعاون والتضامن والدعم الذي ينبغي توفيره للبلدان النامية. وشددوا على أن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يعيدوا تأكيد تصميمهم على السعي لتحقيق تنمية منصفة وخلق فرص تجارية متساوية وتحسين مستويات معيشة المواطنين. وينبغي اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان أقصى فائدة للجميع. واتفق المشاركون على أن التجارة والاستثمار، على عكس سياسة الحماية الجمركية والانعزالية، هما محركان حاسمان يمكنهما التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز التنمية وتحقيق مكاسب في الإنتاجية. كما اتفق المشاركون على أن أهداف التنمية المستدامة تمثل فرصة كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي العادل والشامل.

ولإتمام المناقشة، أشار المقررون المشاركون إلى أن التجارة يمكن أن تساعد في الحد من الفقر وأنه من المهم أن يواصل الجميع التجارة مع تركيز واضح على الرفاه المشترك. ودعوا المشاركين إلى إرسال مدخلات مكتوبة لإدراجها في مشروع القرار.

المساهمة البرلمانية لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2018

ناقشت اللجنة الدائمة مشروع الوثيقة الختامية حول الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ الذي سيعقد في 9 كانون الأول/ديسمبر في كراكوف (بولندا).

وبدأت الجلسة بإحاطة من المقرر إلى الاجتماع البرلماني في كراكوف، السيدة أ. بالوش (بولندا)، التي قدمت مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع. وبما أن بولندا هي التي ستستضيف مؤتمر الأمم المتحدة التالي لتغير المناخ (COP24)، فقد حددت تاريخ اتفاقيات تغير المناخ، بدءاً من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي لعام 1992 (UNFCCC)، وبروتوكول كيوتو اللاحق، واعتماد اتفاقية باريس عام 2015. وفيما يتعلق بهذا الأخير، شددت على أن اتفاقية باريس تشترط أن تخفض جميع البلدان الانبعاثات وهذا هو السبب في إدخال المساهمات المحددة الوطنية. وألقت السيدة أ. بالوش الضوء على نظام المراقبة المتسق باتفاقية باريس والإبلاغ عنها وجردها، وشددت على أن اتفاقية باريس تقوم على مبدأ التعاون. وذكّرت المندوبين بتقديم تعليقاتهم على مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني خطياً بحلول 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

ولقد تناولت الأربعة وفود الكلمة في المناقشة: الهند، واليابان، والكويت، وسيشيل. وأشارت إلى الكوارث الطبيعية الأخيرة والحرارة القياسية التي شهدتها العديد من البلدان في الصيف الماضي. وحث المندوبون نظرائهم على اتخاذ إجراءات ضد ظاهرة الاحتباس الحراري، وأبرزوا الحاجة إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين أعلى من مستويات

ما قبل الثورة الصناعية، وأعربوا عن أملهم في أن يضع مؤتمر الأمم المتحدة التالي لتغير المناخ (COP24) أنظمة أكثر فعالية بشأن تغير المناخ. وقد تم تسليط الضوء على صلات أفضل مع خطة أهداف التنمية المستدامة، وبناء القدرات، ونقل المعرفة باعتبارها من أكثر القضايا الملحة التي يتعين معالجتها.

وبعد الرد على أسئلة المندوبين، شكرت السيدة أ. بالوش جميع المندوبين على مساهماتهم في مشروع الوثيقة الختامية ودعت آخرين إلى إرسال تعديلاتهم خطياً. وسيتم تشارك مشروع الوثيقة الختامية المنقح مع جميع المندوبين من خلال الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

حلقة نقاش حول "اعتماد قرار الاتحاد البرلماني الدولي المتعلق بإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة"

وترأست حلقة النقاش نائب رئيس اللجنة، السيدة وفاء بني مصطفى، عضو في البرلمان (لبمملكة الأردنية الهاشمية). وقد استفادت من مساهمات الخبراء من السيدة س. لوزو والسيدة م. دي بلوناي، مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، والسيد ت. برينغل، عضو في البرلمان (ايرلندا)، والسيدة ب. هوهن، عضو في البرلمان (ألمانيا).

وقدمت السيدة س. لوتسو المناقشة وأبرزت الفوائد التي يمكن أن تنتجها الطاقة المتجددة على المستويات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ومن بين أمور أخرى، شددت على التنوع المتنامي لمصادر الطاقة المتجددة بالإضافة إلى الإقبال المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة في البلدان النامية. ويمكن أن تكون المصادر المتجددة من المزودين المهمين فيما يتعلق بالعمالة لأن صناعات الطاقة المتجددة يمكن أن تخلق وظائف أكثر من صناعات الوقود الأحفوري. وبالنظر إلى أن انتقال الطاقة يمكن أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي ويعزز النمو الاقتصادي، فقد أكدت السيدة س. لوتسو على أهمية ضمان أن تكون هذه العملية عادلة ونزيهة. وكانت اللوائح والأطر التمكينية والسياسات الشاملة حاسمة في الواقع من أجل تحقيق انتقال الطاقة بشكل فعال. وأبلغت السيدة م. دي بلوناي المشاركين عن العمل الذي قامت به الوكالة من أجل زيادة الوعي ونشر قرار الاتحاد البرلماني الدولي.

وقدم السيد ت. برينجل مشروع قانون سحب الاستثمارات من قطاع الوقود الأحفوري الذي حصل على دعم بالإجماع من مختلف الأحزاب في هذا الصيف، في المجلس الأدنى الإيرلندي، وكان يمر حاليًا بالمراحل النهائية في المجلس الأعلى الإيرلندي. واعتبر مشروع القانون هذا رائداً في التنبؤ بأن إيرلندا ستصبح أول بلد في العالم يزيل أمواله العامة من شركات الوقود الأحفوري. وشدد على أن الوقت قد حان لأن يستمع البرلمانيون إلى مجتمعاتهم ويستجيبون لها ويمثلون المجتمع المدني في الدعوة إلى العمل المناخي. وحث السيد ت. برينغل البرلمانيين في جميع أنحاء العالم على تكرار هذه العملية وخلق روابط صحية بين المجتمع المدني والمؤسسات وسياسيين آخرين متعاطفين، مما ساعد على تولي السلطة الجماعية.

وتحدثت السيدة ب. هوهن عن التوسع في مصادر الطاقة المتجددة في ألمانيا وأبلغت كيف أنها تمثل أحد أهم مصادر الكهرباء في البلاد. وفي عام 2017، تم الحصول على حوالى 50 في المائة من الطاقة من مصادر متجددة. كانت ألمانيا تهدف في واقع الأمر إلى جعل إمدادها بالطاقة أكثر مراعاة للبيئة وأكثر ملاءمة للمناخ، وجعل البلاد أقل اعتمادًا على الوقود الأحفوري.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أخذ 17 مندوباً الكلمة. وسلطوا الضوء على ضرورة قيام الحكومات والبرلمانات بوضع سياسات بشأن الطاقات المتجددة وتقديم الاستراتيجيات المنفذة في بلدانهم للمساهمة في تطوير هذا القطاع، بما في ذلك إنفاقهم على المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن بين أمور أخرى، شدد المناقشون على الحاجة إلى إعطاء الأولوية للخطط التي تهدف إلى دعم الأسر، وأن الطاقة يجب أن تكون بأسعار معقولة. وركزت اليابان أنه سيتم استخدام طاقة الهيدروجين في الألعاب الأولمبية 2020 التي تستضيفها. وأكد ممثلون آخرون على أهمية قيام البرلمانيين بزيادة الوعي العام بشأن الطاقة المتجددة وإقامة حوار بناء بين مختلف المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، حيث يتطلب الانتقال إلى الطاقة المتجددة موارد وتمويل كبيرة. وذُكر أيضاً أن الانتقال إلى الطاقة المتجددة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالهجرة. ويمكن أن يؤدي تطوير قطاع الطاقة المتجددة في الواقع إلى توفير فرص العمل والمساعدة في حل التحديات المتعلقة بالهجرة. واعترف البرلمانيون بإمكانيات هذا القطاع، كما نظروا في دور الوقود الأحفوري والطاقة النووية.

انتخابات المكتب وخطة العمل للجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي

انتخبت اللجنة للمكتب السيدة ف.ت. موزندا (زيمبابوي) للمجموعة الإفريقية والسيد أ. سيمونيان (أرمينيا) لمجموعة أوراسيا. وسيكمل المرشحان مدة ولاية بلادهما في المكتب.

وكذلك، انتخبت اللجنة السيدة لإ.ت. موزندا (زيمبابوي) لإكمال ولاية الرئيس.

ووافقت اللجنة على مقترح المكتب لتخصيص جلسات اللجنة في الجمعية العامة الـ140 للاتحاد البرلماني الدولي لصياغة مشروع القرار.

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أشارت إليه الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

حلقة نقاش حول *هل يمكن أن تساعد هيئة ضرائب حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة على حل القضايا المتعلقة بالتهرب الضريبي للشركات؟*

المقدمون: السيدة س. بلانكنبرغ، رئيس فرع الدين وتمويل التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ السيدة ت.م رايدينغ، مدير السياسات والدعوة للعدالة الضريبية، الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية؛ السيد د. باشيكو، عضو في البرلمان (البرتغال).

وتم إجراء ثلاثة عشر مداخلة استجابة لعروض حلقة النقاش. على العموم، أعرب المشاركون عن دعمهم لإنشاء هيئة حكومية دولية في الأمم المتحدة تعمل على وضع معيار ضريبي عالمي على ضرائب الشركات.
وقد عرضت مجموعة الـ 77 والصين البرهان الخاص بهذه الهيئة في الفترة التي سبقت المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية في عام 2015 في أديس أبابا. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الاقتراح بسبب معارضة البلدان المتقدمة، حيث يوجد المقر الرئيسي لمعظم الشركات العابرة للحدود الوطنية.

وكانت إحدى المشاكل الرئيسية في النظام الضريبي الدولي الحالي هي أنه سمح للشركات الكبرى بتحويل الأرباح إلى فروع موجودة استراتيجياً في الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة. وقد صُممت مبادرة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التي أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، التي سعت إلى وضع معيار ضريبي مشترك، من دون مشاركة البلدان النامية، وقد ثبت أنها غير كافية بسبب ثغراتها العديدة. ودُعيت البلدان النامية للانضمام إلى المبادرة شرط أن توافق عليها في الوقت الحالي.

إن الأمر الذي أدى إلى تفاقم المشكلة هو تكاثر الملاذات الضريبية، فضلاً عن الممارسة المتنامية للحكومة المتمثلة في إغراء المستثمرين من الشركات إلى بلدانهم عن طريق خفض معدل الضريبة الفعلي. ونتيجة لذلك، تم تخفيض ضرائب الشركات العالمية من 50 في المائة إلى 24 في المائة في غضون بضعة عقود فقط. وحالياً، فقدت مئات المليارات من الدولارات في الإيرادات المحتملة لهذه الممارسات سنوياً.

ولن تقوض هيئة حكومية دولية معنية بالضرائب سلطة الضرائب السيادية للحكومات، بل ستساعد على تعزيز قدرتها على تحصيل الضرائب نيابة عن شعوبها. وقد انعكس ذلك أيضاً في الحركة الحالية داخل الاتحاد الأوروبي نحو إنشاء نظام ضريبي مشترك للشركات العابرة للحدود الوطنية.

وسيكون لدى هيئة الأمم المتحدة المقترحة عضوية عالمية. بالإضافة إلى وضع معيار عالمي لضريبة الشركات، على الأرجح من خلال معاهدة دولية، قد يتم تكليفها أيضًا لإنشاء فئة جديدة من الضرائب العالمية لدعم الجهود الرامية إلى معالجة المشكلات العالمية مثل تغير المناخ.

حلقة نقاش حول ما هو مجال التعاون بين البرلمانات ومنظمة الصحة العالمية باعتبارها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال الصحة العالمية؟

المقدمون: السيدة م. بوكوز، مساعدة المدير العام للشؤون الخارجية، منظمة الصحة العالمية؛ الدكتور هـ. ميلات، عضو في البرلمان (بنغلادش)، رئيس الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي.

تأسست منظمة الصحة العالمية عام 1948، ولديها 194 دولة عضو، و7000 موظف ومكاتب في 150 دولة. وتتمثل ولاية المنظمة في تشجيع الحوار بشأن السياسة العامة في جميع أنحاء العالم بشأن القضايا الصحية وتقديم الدعم الاستراتيجي للنظم الصحية للبلدان، والمساعدة التقنية للسلطات الصحية الوطنية وخدمات الطوارئ إلى البلدان التي تتعامل مع أزمة صحية.

وأبرز النقاش، الذي شمل سبع مداخلات، الدور الأساسي لمنظمة الصحة العالمية في مساعدة البلدان على تنفيذ الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة، وهدفها الطموح لتحقيق الرعاية الصحية الشاملة بحلول عام 2030. وفي الآونة الأخيرة، أدت منظمة الصحة العالمية دوراً قيادياً في الكفاح ضد الأمراض غير المعدية (السكري وأمراض القلب والسرطان)، وهي مسؤولة عن 40 مليون حالة وفاة كل عام. كما تعمل مع البلدان لتعزيز برامج التلقيح ودعمها لمنع الأمراض المعدية.

ودعا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2018 بشأن *التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي* لأول مرة إلى توثيق التعاون بين منظمة الصحة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي. وقد قدم هذا الذكر ترحيباً مشجعاً للشراكة التي كانت قائمة في السنوات القليلة الماضية والتي تم إضفاء الطابع الرسمي عليها مؤخراً في مذكرة تفاهم. وأشرف الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي على الكثير من أعمال الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالصحة مع البرلمانات وقدم المشورة بشأنها، وكان بمثابة الواجهة الرئيسية بين المنظمتين.

وسلطت الجلسة الضوء على أهمية دور البرلمانات في التشريع والرقابة على الموازنة لتوسيع نطاق توفير الخدمات الصحية لجميع الناس، ولا سيما أكثر الفئات ضعفاً والتي يصعب الوصول إليها. وشارك البرلمانيون في الجمعية السنوية للصحة العالمية، التي كانت الهيئة الإدارية الرئيسية لمنظمة الصحة العالمية، حيث نظم الاتحاد البرلماني الدولي فعالية جانبية منتظمة.

ورحب المشاركون بهذه التطورات وشجعوا منظمة الصحة العالمية على العمل بشكل وثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، وكذلك مع البرلمانات مباشرة. وتم تقديم مقترحين في هذا الصدد: أن يظهر الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية علاقته بالبرلمانات بشكل بارز، وأن تشكل البرلمانات مجموعات من أصدقاء منظمة الصحة العالمية.

وقرب نهاية الجلسة، انتخبت اللجنة رسمياً خمسة أعضاء جدد: السيدة أ. تيولوجو (قبرص)، والسيد ل. إيميتس (أوكرانيا)، والسيد م. ملكوميان (أرمينيا)، والسيد ف.هـ. نايك (باكستان) والسيد ب. كاتيافيفي (ناميبيا). وبالإضافة إلى ذلك، انتخبت السيدة صفاء الهاشم (الكويت) نائباً لرئيس اللجنة.

وفي ملاحظاته الأخيرة، رحب رئيس اللجنة بالتكافؤ بين الجنسين في قيادة اللجنة وشكر المشاركين على مساهمتهم في الجلسة.

إعلان

بمناسبة الذكرى السنوية السبعين

للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

أقرته الجمعية العامة الـ 139

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان – وهو صك تاريخي صِيغَ في أعقاب فظائع الحرب العالمية الثانية من قبل ممثلين من جميع أنحاء العالم يمتلكون خلفيات قانونية وثقافية مختلفة.

لقد ساعدت الحقوق الأساسية التي يتضمنها الإعلان، أولاً وقبل كل شيء، في الحفاظ على الكرامة المتأصّلة لجميع الناس، والإسهام في تحقيق السلام والأمن والازدهار لجميع الأمم.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان، نتذكّر ونكرّم أيضاً نيلسون مانديلا، الذي كان سيبلغ 100 سنة هذا العام والذي جسّد المثل العليا للإعلان، وبكلماته الخاصة، سعى جاهداً إلى الحفاظ على "المثل الأعلى لمجتمع ديمقراطي حر، يعيش فيه جميع الأشخاص في انسجام وفرص متكافئة".

خلال حياته، تم الاعتراف عالمياً بالحقوق المنصوص عليها، حيث أصبحت الدول ملزمة قانوناً بضمان استفادة مواطنيها منها، ويمكنها الوصول إلى سبل الانتصاف في حال انتهاك تلك الحقوق.

ومع ذلك، لا تزال هذه الحقوق بعيدة عن الواقع بالنسبة إلى الكثير. على خلفية تنامي الاستبداد والنزاعات الداخلية والحروب والفقر والهجرة على نطاق واسع، فإننا، بصفتنا برلمانيين، نشعر أننا مضطرون لإعادة تأكيد التزامنا بالإعلان ومبادئه الأساسية على النحو التالي:

- بصفتنا مشرّعين، نلتزم بضمان توافق الإطار القانوني الداخلي مع التزامات حقوق الإنسان الدولية والوطنية وخلق بيئة مواتية للسياسات التشاركية الشاملة، والمجتمع المدني النابض بالحياة وسيادة القانون.
- بصفتنا ممثلين عن الشعب، سنبذل كل ما في وسعنا لضمان أن يكون الخطاب البرلماني، والإجراءات، والتواصل مترسخة، وتعزز المساواة والحرية والعدالة.
- سوف نقوم بالمزيد لزيادة الوعي حول الإعلان بين ناخبينا، ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم بموجبه.
- كمثال يحتذى به، نلزم أنفسنا بإلهام مجتمعاتنا وتنشيطها – لاسيما من قبيل الدفاع عن حقوق أولئك المهمشين والمضطهدين، مثل النساء والأطفال والأقليّات وغيرهم المحرومين من حقوقهم.

- نلتزم بالإعلان متضـامنين مع زملائنا البرلمانيين في جميع أنحاء العالم الذين تنتهك حقوقهم الأسـاسـية، وذلك من خلال رفع قضـاياهم في المنتديات المناسـبة ومع المحاورين ذوي العلاقة، وكذلك من خلال دعم عمل لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين لدى الاتحاد البرلماني الدولي.
- سـنفعل كل ما في وسـعنا لدعم المدافعين عن حقوق الإنسـان، وغالباً ما يكونوا " أتباع مانديلا " ويخاطرون بحريتهم وحياتهم لدعم حقوق الآخرين، أولئك الذين يسـتحقون اعتراف البرلمانات ودعمها، خاصـة في ضـوء الذكرى السنوية العشرين لإعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

ملاحظات ختامية من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي حول قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه

أقرته الجمعية العامة الـ139
(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

الزملاء الأعزاء، إن شعار الاتحاد البرلماني الدولي هو *من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.*

إن بيان رؤيتنا هو *نعمل من أجل عالم حيث يؤثر كل صوت.*

وفي هذه الجمعية العامة، أجرينا تصويتاً تسبب بالاضطراب لي وللعديد من أعضاء منظمتنا.
تعتبر الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي المكان حيث يأخذ البرلمانيون العلم بجميع المواضيع ويناقشونها، من دون حق النقض أو المحرمات بشأن القضايا، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان. ولدينا مسؤولية كبرلمانيين للتعامل مع جميع المواضيع التي نحتاج إلى أن يغطيها أولئك الذين نمثلهم.

وأطلقنا هذا الأسبوع دليل الاتحاد البرلماني الدولي الجديد للبرلمانيين حول حرية التعبير. وأشجع كل واحد منكم على استخدام هذه الوثيقة لإثراء عملنا المستقبلي وتوجيهه، في الوطن وهنا في جمعياتنا العامة.

ونستذكر في هذه الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تمتع جميع البشر بالحقوق عينها، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، والمساواة أمام القانون.

تعتبر هذه مبادئ أساسية يجب على الاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه إيجاد طريقة لإدماجها بشكل كامل في جميع أعمالنا وفي اللجان وفي الجلسات العامة.

بيان رئاسي حول التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ203

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

يرحب الاتحاد البرلماني الدولي بالتطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، لا سيما مؤتمر قمة الكوريتين الذي انعقد في نيسان/أبريل، والذي أدى إلى إعلان بانمونجوم للسلام والازدهار وتوحيد شبه الجزيرة الكورية؛ وقمة كوريا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية في سنغافورة التي انعقدت في حزيران/يونيو؛ وزيارة الرئيس مون جاي إن إلى بيونغيانغ في أيلول/سبتمبر.

وتعتبر هذه الأحداث التاريخية الركائز الأساسية لبناء السلام ويشيد الاتحاد البرلماني الدولي بجهود الطرفين الرامية إلى العمل من أجل التقارب والتفاهم المتبادل.

كان الاتحاد البرلماني الدولي يبني الجسور بين وفود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وما زال يبنيها، ويسره تيسير التواصل خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وتشكل الجمعيات العامة هذه منابر للحوار والتبادلات الثنائية، وهي دليل واضح على عمل الديبلوماسية البرلمانية.

وخلال الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي، أعربت وفود جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا عن التزامها في العمل سوياً، بما في ذلك داخل الاتحاد البرلماني الدولي، من أجل الإسهام بفعالية في إحراز تقدم ملحوظ بشأن تطبيع العلاقات بين الطرفين.

تأسس الاتحاد البرلماني الدولي على أساس الحوار السياسي بغية تسوية الخلافات والنزاعات وهو في خدمة أعضائه من أجل تيسير التواصل، والتوسط في النزاعات، وتقديم مساعيه الحميدة في سبيل عالم أكثر سلاماً. وبصفته وسيط محايد وغير متحيز، يبقى الاتحاد البرلماني الدولي واحة أمل.

موازنة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2019

موافق عليها من المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني العربي في دورته الـ203

(جنيف، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

	2018	2019 الموازنة المعتمدة		
	الموازنة المعتمدة	الموازنة العادية	الموارد الأخرى	جميع الأموال
الإيرادات				
الاشتراكات المقررة	10,467,100	10,515,200		**10,515,200**
صندوق رأس المال المتداول	237,000	422,000		**422,000**
الاقتطاع الإلزامي من رواتب الموظفين	1,048,500	1,099,700		**1,099,700**
الفوائد	100,000	100,000		**100,000**
تكاليف دعم البرامج	0	298,700	(298,700)	**0**
إيرادات أخرى	16,000	16,000		**16,000**
المساهمات الطوعية	4.002,600		4,034,400	**4,034,400**
إجمالي الإيرادات	**15,871,200**	**12,451,600**	**3,735,700**	**16,187,300**
النفقات				
الأهداف الاستراتيجية				
بناء برلمانات قوية وديمقراطية	2,321,900	1,322,200	200,824	**2,146,400**
تعزيز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة	1,699,000	517,900	656,400	**1,174,300**
تعزيز احترام حقوق الإنسان	1,469,500	1,035,600	508,500	**1,544,100**
المساهمة في بناء السلام، منع الصراعات والأمن	505,200	195,500	907,200	**1,102,700**
تعزيز الحوار والتعاون البرلماني الدولي	3,159,400	3,437,600		**3,347,600**
تعزيز تمكين الشباب	417,200	79,600	265,100	**344,700**
تعبئة البرلمانات حول أجندة التنمية العالمية	972,700	151,300	851,400	**1,002,700**
سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية	923,000	927,100		**927,100**
المجموع	**11,467,900**	**7,666,800**	**4,012,800**	**11,679,600**

عناصر التمكين				
الإشراف والحوكمة الداخلية الفعالة	867,900	912,700	21,600	**934,300**
الرؤية، الدعوة والاتصالات	1,026,200	1,097,200		**1,097,200**
تعميم مراعاة المنظور الجندري والنهج القائم على الحقوق	10,000	10,000		**10,000**
الأمانة العامة ذات الموارد المناسبة والفعّالة	2,681,700	2,658,900		**2,658,900**
المجموع	**4,585,800**	**4,677,200**	**21,600**	**4,700,400**
أعباء أخرى	114,000	106,000		**106,000**
مبالغ ملغاة	(296,500)		(298,700)	(**298,700**)
إجمالي النفقات	**15,871,200**	**12,451,600**	**3,735,700**	**16,187,300**

الموازنة الرأسمالية المعتمدة لعام 2019

العنصر	2019
1. استبدال الحواسيب	35,000
2. الأثاث	15,000
4. تطوير الموقع الإلكتروني	100,000
إجمالي النفقات الرأسمالية	**150,000**

البرنامج والموازنة المعتمدين لعام 2019

جدول المساهمات لعام 2019 وفقاً لجدول الأمم المتحدة للنسب المقررة

وافق عليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ203

(جنيف، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

اسم البلد	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
أفغانستان	٪0.006	٪0.110	11'500
ألبانيا	٪0.008	٪0.110	11'500
الجزائر	٪0.161	٪0.310	32'300
أندورا	٪0.006	٪0.110	11'500
أنغولا	٪0.010	٪0.110	11'500
الأرجنتين	٪0.892	٪1.120	116'800
أرمينيا	٪0.006	٪0.110	11'500
أستراليا	٪2.337	٪2.550	265'900
النمسا	٪0.720	٪0.940	98'000
أذربيجان	٪0.060	٪0.180	18'800
البحرين	٪0.044	٪0.160	16'700
بنغلاديش	٪0.010	٪0.110	11'500
روسيا البيضاء	٪0.056	٪0.180	18'800
بلجيكا	٪0.885	٪1.110	115'700
بنين	٪0.003	٪0.100	10'400

اسم البلد	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
بوتان	٪0.001	٪0.100	10'400
دولة بوليفيا متعددة القوميات	٪0.012	٪0.120	12'500
البوسنة والهرسك	٪0.013	٪0.120	12'500
بوتسوانا	٪0.014	٪0.120	12'500
البرازيل	٪3.823	٪3.960	412'900
بلغاريا	٪0.045	٪0.160	16'700
بوركينا فاسو	٪0.004	٪0.110	11'500
بوروندي	٪0.001	٪0.100	10'400
كابو فيردي	٪0.001	٪0.100	10'400
كمبوديا	٪0.004	٪0.110	11'500
الكاميرون	٪0.010	٪0.110	11'500
كندا	٪2.921	٪3.110	324'300
جمهورية افريقيا الوسطى	٪0.001	٪0.110	11'500
تشاد	٪0.005	٪0.110	11'500
تشيلي	٪0.399	٪0.590	61'500
الصين	٪7.921	٪7.890	822'600
كولومبيا	٪0.322	٪0.500	52'100
جزر القمر	٪0.001	٪0.100	10'400
الكونغو	٪0.006	٪0.110	11'500

اسم البلد	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
كوستا ريكا	٪0.047	٪0.170	17'700
ساحل العاج	٪0.009	٪0.110	11'500
كرواتيا	٪0.099	٪0.230	24'000
كوبا	٪0.065	٪0.190	19'800
قبرص	٪0.043	٪0.160	16'700
جمهورية التشيك	٪0.344	٪0.520	54'200
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	٪0.005	٪0.110	11'500
جمهورية الكونغو الديموقراطية	٪0.008	٪0.110	11'500
الدنمارك	٪0.584	٪0.790	82'400
جيبوتي	٪0.001	٪0.100	10'400
جمهورية الدومنيكان	٪0.046	٪0.170	17'700
الإكوادور	٪0.067	٪0.190	19'800
مصر	٪0.152	٪0.300	31'300
السلفادور	٪0.014	٪0.120	12'500
غينيا الاستوائية	٪0.010	٪0.110	11'500
استونيا	٪0.038	٪0.150	15'600
إي سواتيني	٪0.002	٪0.100	10'400
أثيوبيا	٪0.010	٪0.110	11'500
فيجي	٪0.003	٪0.100	10'400

اسم البلد	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
فنلندا	٪0.456	٪0.650	67'800
فرنسا	٪4.859	٪4.930	514'000
الغابون	٪0.017	٪0.120	12'500
غامبيا	٪0.001	٪0.100	10'400
جورجيا	٪0.008	٪0.110	11'500
ألمانيا	٪6.389	٪6.390	666'300
غانا	٪0.016	٪0.120	12'500
اليونان	٪0.471	٪0.670	69'900
غواتيمالا	٪0.028	٪0.140	14'600
غينيا	٪0.002	٪0.100	10'400
غينيا بيساو	٪0.001	٪0.100	10'400
غيانا	٪0.002	٪0.100	10'400
هايتي	٪0.003	٪0.100	10'400
هندوراس	٪0.008	٪0.110	11'500
هنغاريا	٪0.161	٪0.310	300'32
أيسلندا	٪0.023	٪0.130	32'300
الهند	٪0.737	٪0.950	13'600
إندونيسيا	٪0.504	٪0.700	99'100
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	٪0.471	٪0.670	73'000
العراق	٪0.129	٪0.270	69'900

اسم البلد	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
إيرلندا	٪0.335	٪0.510	28'200
إسرائيل	٪0.430	٪0.620	53'200
إيطاليا	٪3.748	٪3.890	64'600
اليابان	٪9.680	٪9.680	405'600
الأردن	٪0.020	٪0.130	1'009'300
كازاخستان	٪0.191	٪0.350	13'600
كينيا	٪0.018	٪0.130	36'500
الكويت	٪0.285	٪0.460	13'600
قرغيزستان	٪0.002	٪0.100	48'000
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٪0.003	٪0.100	10'400
لاتفيا	٪0.050	٪0.170	17'700
لبنان	٪0.046	٪0.170	17'700
ليسوتو	٪0.001	٪0.100	10'400
ليبيا	٪0.125	٪0.270	28'200
ليختنشتاين	٪0.007	٪0.110	11'500
ليتوانيا	٪0.072	٪0.200	20'900
لوكسمبورغ	٪0.064	٪0.190	19'800
مدغشقر	٪0.003	٪0.100	10'400
مالاوي	٪0.002	٪0.100	10'400

اسم البلد	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
ماليزيا	٪0.322	٪0.500	52'100
جزر المالديف	٪0.002	٪0.100	10'400
مالي	٪0.003	٪0.100	10'400
مالطا	٪0.016	٪0.120	12'500
جزر مارشال	٪0.001	٪0.100	10'400
موريتانيا	٪0.002	٪0.100	10'400
موريشيوس	٪0.012	٪0.120	12'500
المكسيك	٪1.435	٪1.670	174'100
ولايات ميكرونيزيا الموحدة	٪0.001	٪0.100	10'400
موناكو	٪0.010	٪0.110	11'500
منغوليا	٪0.005	٪0.110	11'500
الجبل الأسود	٪0.004	٪0.110	11'500
المغرب	٪0.054	٪0.180	18'800
موزمبيق	٪0.004	٪0.110	11'500
ميانمار	٪0.010	٪0.110	11'500
ناميبيا	٪0.010	٪0.110	11'500

	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
اسم البلد	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
نيبال	٪0.006	٪0.110	11'500
هولندا	٪1.482	٪1.720	179'300
نيوزيلندا	٪0.268	٪0.440	45'900
نيكاراغوا	٪0.004	٪0.110	11'500
النيجر	٪0.002	٪0.100	10'400
نيجيريا	٪0.209	٪0.370	38'600
النرويج	٪0.849	٪1.070	111'600
سلطنة عمان	٪0.113	٪0.250	26'100
باكستان	٪0.093	٪0.230	24'000
بالاو	٪0.001	٪0.100	10'400
فلسطين		٪0.100	10'400
بناما	٪0.034	٪0.150	15'600
بابوا غينيا الجديدة	٪0.004	٪0.110	11'500
باراغواي	٪0.014	٪0.120	12'500
بيرو	٪0.136	٪0.280	29'200
الفلبين	٪0.165	٪0.320	33'400
بولندا	٪0.841	٪1.060	110'500
البرتغال	٪0.392	٪0.580	60'500
دولة قطر	٪0.269	٪0.440	45'900
جمهورية كوريا	٪2.039	٪2.260	235'600

اسم البلد	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
جمهورية مولدوفا	٪0.004	٪0.110	11'500
رومانيا	٪0.184	٪0.340	35'500
روسيا الاتحادية	٪3.088	٪3.270	340'900
رواندا	٪0.002	٪0.100	10'400
سانت لوسيا	٪0.001	٪0.100	10'400
ساموا	٪0.001	٪0.100	10'400
سان مارينو	٪0.003	٪0.100	10'400
ساو تومي وبرينسيب	٪0.001	٪0.100	10'400
المملكة العربية السعودية	٪1.146	٪1.380	143'900
السنغال	٪0.005	٪0.110	11'500
صربيا	٪0.032	٪0.150	15'600
سيشيل	٪0.001	٪0.100	10'400
سيرا ليون	٪0.001	٪0.100	10'400
سنغافورة	٪0.447	٪0.640	66'700
سلوفاكيا	٪0.160	٪0.310	32'300
سلوفينيا	٪0.084	٪0.210	21'900
الصومال	٪0.001	٪0.100	10'400
جنوب أفريقيا	٪0.364	٪0.550	57'300
جنوب السودان	٪0.003	٪0.100	10'400

اسم البلد	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
إسبانيا	٪2.443	٪2.650	276'300
سيريلانكا	٪0.031	٪0.140	14'600
سودان	٪0.010	٪0.110	11'500
سورينام	٪0.006	٪0.110	11'500
السويد	٪0.956	٪1.180	123'000
سويسرا	٪1.140	٪1.370	142'800
الجمهورية العربية السورية	٪0.024	٪0.130	13'600
طاجيكستان	٪0.004	٪0.110	11'500
تايلاند	٪0.291	٪0.460	48'000
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٪0.007	٪0.110	11'500
تيمور الشرقية	٪0.003	٪0.100	10'400
توغو	٪0.001	٪0.100	10'400
تونغا	٪0.001	٪0.100	10'400
ترينداد وتوباغو	٪0.034	٪0.150	15'600
تونس	٪0.028	٪0.140	14'600
تركيا	٪1.018	٪1.250	130'300
تركمانستان	٪0.026	٪0.140	14'600
توفالو	٪0.001	٪0.100	10'400

اسم البلد	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
أوغندا	٪0.009	٪0.110	11'500
أوكرانيا	٪0.103	٪0.240	25'000
الإمارات العربية المتحدة	٪0.604	٪0.810	84'500
المملكة المتحدة	٪4.463	٪4.560	475'400
جمهورية تنزانيا المتحدة	٪0.010	٪0.110	11'500
أوروغواي	٪0.079	٪0.210	21'900
أوزبكستان	٪0.023	٪0.130	13'600
فانواتو	٪0.001	٪0.100	10'400
جمهورية فنزويلا البوليفارية	٪0.571	٪0.780	81'300
فيتنام	٪0.058	٪0.180	18'800
اليمن	٪0.010	٪0.110	11'500
زامبيا	٪0.007	٪0.110	11'500
زمبابوي	٪0.004	٪0.110	11'500

العضو أو العضو المنتسب	الأمم المتحدة 2016–2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
برلمان الأنديز		٪0.020	2'100
البرلمان العربي		٪0.010	1'000
برلمان أمريكا الوسطى		٪0.010	1'000
الجمعية التسريعية لشرق إفريقيا		٪0.010	1'000
البرلمان الأوروبي		٪0.060	1'000
الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء لرابطة الدول المستقلة		٪0.030	6'300

العضو أو العضو المنتسب	الأمم المتحدة 2016– 2018	جدول النسب المعتمد لعام 2019	
	في المائة	في المائة	فرنك سويسري
اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا		٪0.010	1'000
برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		٪0.030	3'100
برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا CEMAC		٪0.010	1'000
برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS		٪0.010	1'000
الجمعية البرلمانية لمنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود		٪0.030	3'100
الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا		٪0.050	5'200
مجموع			**10'515'200**

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة

قائمة الأنشطة التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي بين 15 آذار/مارس و15 أيلول/سبتمبر 2018

أشارت إليها الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

بناءً على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي يصدر كل سنتين، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيار/مايو قرارًا جديدًا وشاملاً حول التفاعل بين *الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي* . *www.ipu.org/sites/default/files/documents/72-278-e.pdf*

ترأس رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد لاجاك، الاجتماع، الذي تناوله أيضاً عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي. وقد جاء القرار بعد عدد من المشاورات الحكومية الدولية في نيويورك التي قادها السفير كاماتشو من المكسيك. إن القرار موضوعي ويتطلع إلى الأمام، ويحدد طرق التفاعل والتعاون في مجموعة متنوعة من المجالات. ومن بين أمور أخرى، فإنه ينشئ يومًا دوليًا جديدًا للبرلمانيّة، ويدعو إلى توثيق المشاركة بشكل أكثر انتظامًا بين فرق الأمم المتحدة القطرية والبرلمانات الوطنية، ويعيد التأكيد على ضرورة أن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة مع البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

الديمقراطية وحقوق الإنسان

استمر الاتحاد البرلماني الدولي في المساهمة في عمليات الأمم المتحدة من أجل الاتفاق العالمي للهجرة وآخر للاجئين الذي سيتم اعتماده هذا العام. وفي أعقاب الإعلان المتعلق بالمهاجرين واللاجئين الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 138 في 28 آذار/مارس، دعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدراج لغة بشأن البرلمانات في النصوص التي يجري التفاوض بشأنها في نيويورك (الهجرة) وفي جنيف (اللاجؤون). وقد أدى ذلك إلى اعترافات كثيرة بدور البرلمانات في كِلا الوثيقتين.

وفي 17 أيار/مايو، أصدر مجلس حقوق الإنسان تقريراً شاملاً بعنوان *مساهمة البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل*. ويستند التقرير إلى ردود على استبيان للبرلمانات أرسلته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة والمعنيين الآخرين. ويتضمن توصيات بشأن إنشاء لجنة برلمانية لحقوق الإنسان وتعزيز المشاركة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل.

بالإضافة إلى المساعدة في إشراك البرلمانات في الاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة السنوية لمجلس حقوق الإنسان (18 حزيران/يونيو – 6 تموز/يوليو)، نظم الاتحاد البرلماني الدولي ورشة عمل وفاعلية جانبية خلال الجلسة لإلقاء الضوء على الخبرات الملموسة للبرلمانيين من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وفي 23 أيار/مايو، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة 30 حزيران/يونيو اليوم الدولي للبرلمانية. ويحيي هذا التاريخ ذكرى أول اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي في عام 1889. وبناءً على اقتراح الاتحاد البرلماني الدولي، تمكن عدد من البرلمانات من تنظيم فعاليات للاحتفال باليوم الدولي الأول للبرلمانية في 30 حزيران/يونيو 2018، وسيستمر الاتحاد البرلماني الدولي في العمل مع الأمم المتحدة لتكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز هذا اليوم في المستقبل.

وواصل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً جهوده لإشراك البرلمانات للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية في 15 أيلول/سبتمبر. وفي عام 2018، اقترح الاتحاد البرلماني الدولي، كموضوع عام، موضوع "الإشراف" – وهي الوظيفة الأساسية للبرلمانات وجزء حيوي من الضوابط والتوازنات لأي ديمقراطية سليمة.

وفي 18 أيلول/سبتمبر، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في فاعلية جانبية عقدتها البعثة الدائمة للإكوادور في سياق الدورة ال39 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي ركزت على "تأثير الفساد في التمتع الكامل بحقوق الإنسان على جميع المستويات". وقد أتاح ذلك فرصة لمشاركة المجتمع الدولي الأوسع في جنيف في النتائج الرئيسية للتقرير البرلماني العالمي الأخير الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بشأن الرقابة.

وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي مشروعهما لتقديم المساعدة إلى برلمان ميانمار. وواصلت المنظمتان أيضاً تعاونهما لدعم برلمانات جيبوتي وجورجيا وفانواتو.

وأكمل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً التعاون لوضع منهجية لمؤشر هدف التنمية المستدامة 1.7.16، الذي يقيس نسب المواقف (حسب الفئة العمرية والجنس والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمجموعات السكانية) في المؤسسات العامة، مقارنة بالتوزيعات الوطنية. وقام الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصياغة بيانات وصفية لهذا المؤشر وبدأت في إجراء اختبار تجريبي في آب/أغسطس مع برلمانات مختارة. إذا نجحت التجربة، فإن الخطوة التالية هي تقديم منهجية إلى المجموعة المشتركة بين الوكالات والخبراء المعنية بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة من أجل الموافقة عليها.

وتابع الاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي جهودهما لنشر *التقرير البرلماني العالمي* لعام 2017 عن الإشراف البرلمانية. ويشمل ذلك تقديم نسخة في اللغة الصربية للتقرير، أعدها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في صربيا، في ندوة إقليمية عن أهداف التنمية المستدامة عقدت في بلغراد في 24-25 أيار/مايو.

المساواة بين الجنسين

واصل الاتحاد البرلماني الدولي تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو) لتعزيز دور البرلمانات في النهوض بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتم إعطاء العلم للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بشكل منتظم ودعوتها للمساهمة في استعراض دولها من قبل لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأبلغ الاتحاد البرلماني الدولي توصيات هذه الاستعراضات إلى برلمانات البلدان قيد المراجعة حتى تأخذها بالاعتبار في عملها. وقد تألف عمل الاتحاد البرلماني الدولي في هذا المجال أيضاً من ضمان فهم لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للدور الرئيسي للبرلمان في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والوصول إلى بيانات الاتحاد البرلماني الدولي عن المرأة في السياسة، والتأكيد بشكل متزايد على كلا القضيتين خلال حوارهما مع الدول.

ودعم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برلمان جورجيا في إجراء تقييم ذاتي حول الجنس في حزيران/يونيو 2018 على أساس *تقييم الاتحاد البرلماني الدولي لمراعاة البرلمانات للمنظور الجندري: مجموعة أدوات التقييم الذاتي*. وضم النشاط الرجال والنساء وأعضاء البرلمان والموظفين. وتم تحديد الأولويات من أجل الإصلاح في المستقبل، بما في ذلك اتخاذ تدابير لزيادة عدد النساء الأعضاء في البرلمان وللتصدي للتمييز القائم على أساس الجنس والتحرش. وستفيد نتائج هذه العملية أيضاً في تطوير استراتيجية البرلمان وخطة عمله.

وشارك ممثلون من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري في مؤتمر القمة الـ 12 لرؤساء البرلمانات النساء، الذي عقد في كوتشابامبا، بوليفيا، في نيسان/أبريل 2018، وشارك في استضافته الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس النواب البوليفي. ركز مؤتمر القمة على موضوع *العمل من أجل أن يؤثر كل صوت*. وأكد إعلان كوتشابامبا العلاقة بين مشاركة المرأة المتساوية في السياسة والمجتمعات الأكثر ازدهاراً وسلماً وشمولاً ودعا إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في السياسة واعتماد تشريع محدد وتنفيذه لمكافحة العنف ضد المرأة في السياسة (راجع القسم ضمن الهدف 2 من التقرير الرئيسي).

تمكين الشباب

وفي الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، تم تنظيم جلسة حوار بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب. وركزت الجلسة على دور البرلمانيين الشباب في معالجة القوانين والسياسات الضارة من أجل وضع حد للإيدز بحلول عام 2030، مع مشاركة النشطاء والمجتمع المدني أيضًا.

وفي 28 حزيران/يونيو 2018، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان حول الشباب وحقوق الإنسان (A / HRC / 39/33). ومن خلال أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في مجلس حقوق الإنسان، مثل منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2016، والديمقراطية، وسيادة القانون، يشير التقرير إلى تقرير الاتحاد البرلماني الدولي لعام 2016 حول مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية، ومنتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، وتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي ذات الصلة بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات.

وبمناسبة يوم الشباب العالمي (12 آب/أغسطس 2018)، عقد الاتحاد البرلماني الدولي شراكة مع شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة (iKNOW Politics) من أجل محادثة تفاعلية عبر تويتر في 10 آب/أغسطس 2018. وشارك في الحوار عبر تويتر البرلمانيون والخبراء والناشطون وعامة الشعب للحصول على ردود فعل وتوليد مشاركات حول سلسلة من الأسئلة المتعلقة بمشاركة الشباب والشابات في السياسة. إن شبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة (iKNOW Politics) هي مشروع مشترك، يشارك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة (راجع القسم ضمن الهدف 6 من التقرير الرئيسي).

السلم والأمن الدوليين

شارك وفد الاتحاد البرلماني الدولي في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن بناء السلام واستدامته في 25 نيسان/أبريل. وأدلى الاتحاد البرلماني الدولي ببيان خلال الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي عُقد في 27 حزيران/يونيو في نيويورك.

وواصل الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وضع برنامج مشترك لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف الذي يسعى إلى تيسير إدماج الالتزامات الدولية في التشريعات المحلية وتعزيز التعاون البرلماني الإقليمي. وقام الشريكان بتنظيم الاجتماع الثاني للمجموعة المتخصصة في مكافحة الإرهاب، حيث تمت الموافقة على الموازنة وأنشطة البرنامج المشترك. وفي أعقاب هذه الفعالية، شارك الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مشاورات مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل إضفاء طابع رسمي على اتفاق

ثلاثي، من خلال مذكرة تفاهم. وستقدم مذكرة التفاهم إلى الأجهزة الرئاسية في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي للموافقة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الأمانة العامة المشتركة في صياغة التقرير البرلماني الأول بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، الذي سيُطلق في مؤتمر القمة البرلماني العالمي الأول المقرر عقده مبدئياً في شباط/فبراير 2019 (راجع القسم ضمن الهدف 4 من التقرير الرئيسي).

التنمية المستدامة

في 12 نيسان/أبريل 2018، وقع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والمدير التنفيذي للبيئة في الأمم المتحدة مذكرة تفاهم تحدد التعاون المشترك بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ. واستمر العمل في موجز سياسات مشترك لأعضاء البرلمان بشأن الاقتصاد المراعي للبيئة خلال الصيف، بهدف إطلاقها في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في أوائل كانون الأول/ديسمبر (راجع القسم ضمن الهدف 7 من التقرير الرئيسي).

وفي 21-22 أيار/مايو، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة نصف السنوية لمنتدى التعاون الإنمائي للأمم المتحدة، مع وفد من ثمانية أعضاء في البرلمان. كما تابع الاتحاد البرلماني الدولي المنتدى السنوي لتمويل التنمية والفعاليات الجانبية ذات الصلة. كان الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مقدمًا في اجتماع خاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن المجتمعات المستدامة والمرنة والشاملة في 23 أيار/مايو.

وفي 25 أيار/مايو، شارك المدير العام لمنظمة الصحة العالمية جنباً إلى جنب مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، في جنيف، في إحاطة تقنية حول "دور البرلمانيين في تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي كوجهين لعملة واحدة".

وفي 5 حزيران / يونيو، شارك وفد من الاتحاد البرلماني الدولي في جلسة استماع للمعنيين المتعددين وقدم مدخلات إلى اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأمراض غير المعدية في أيلول/سبتمبر. وطُلب من الاتحاد البرلماني الدولي الإسهام في هذا الاجتماع بقرار من الجمعية العامة. وبناءً على ذلك، دُعي الاتحاد البرلماني الدولي للمساهمة في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في أيلول/سبتمبر 2019.

وكإسهام في المنتدى السياسي الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، شجع الاتحاد البرلماني الدولي مشاركة حوالى 90 عضواً من أعضاء البرلمان في الإجراءات الرئيسية ونظموا فعالية جانبية رسمية في 16 تموز / يوليو، وهو اليوم الأول للاجتماع الوزاري الرفيع المستوى. وناقشت الفاعلية الجانبية الموضوع الرئيسي للبرنامج الرفيع المستوى

المعني بالاستدامة البيئية. وفي 17 تموز/يوليو، عقد الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة عمل برلمانية حول مجموعة أدوات التقييم الذاتي الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وألقى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بياناً خلال المناقشة العامة في المنتدى في وقت لاحق من الأسبوع. وفي الأشهر التي سبقت انعقاد المنتدى، قام الاتحاد البرلماني الدولي باستطلاع آراء البرلمانات في البلدان الـ 47 التي تقدم الآراء الوطنية الطوعية كطريقة لتشجيع مشاركة أكبر للبرلمان في عملية الرصد الرئيسية هذه (راجع القسم ضمن الهدف 7 من التقرير الرئيسي).

وتابع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة في البرلمانات من خلال مجموعة أدوات التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بدأ برلمان الأرجنتين بإنشاء خططاً لورشة عمل باستخدام مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وشارك الاتحاد البرلماني الدولي بصورة فعالة في العديد من اجتماعات مجموعات العمل للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، التي تشمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم الاتحاد البرلماني الدولي مساهمات لمجموعتي عمل من الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، وساعد في إنشاء مجموعة جديدة من قادة الأعمال، وساعد على تحديد مؤشرات جديدة للتقدم في التعاون الإنمائي، وشارك في حدث إطلاق فعالية العملية العالمية للرصد للشراكة العالمية لعام 2018 في الفترة من 11 إلى 12 أيلول/سبتمبر في باريس (راجع القسم ضمن الهدف 7 من التقرير الرئيسي).

وقدم فخامة الرئيس للاتحاد البرلماني الدولي، صابر تشودري، في لجنة من قسم الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول مساهمة مؤسسات مراجعة الحسابات لأهداف التنمية المستدامة في نيويورك في 29 تموز/يوليو. وفي 18 تموز/يوليو، تحدث المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي في فعالية جانبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المشاركة البرلمانية مع منظمات المجتمع المدني بشأن أهداف التنمية المستدامة.

تفاعل عالي المستوى

عقدت جلسة رفيعة المستوى حول الهجرة واللاجئين في 23 آذار/مارس في افتتاح الجمعية العامة الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. وشارك في الجلسة المفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، ومدير المنظمة الدولية للهجرة، السيد وليام لاسي سوينغ، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد زيد رعد الحسين. وشارك مسؤولون آخرون من الأمم المتحدة في ورشات العمل والفعاليات الخاصة وجلسات اللجان ضمن الجمعية العامة.

وساهم الأمين العام للأمم المتحدة في الاحتفال بأول يوم دولي للبرلمانية في 30 حزيران/يونيو مع رسالة مصورة خاصة لجميع البرلمانات والبرلمانيين. وتوفرت الرسالة المصورة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي كجزء من جهد أوسع للاحتفال بهذا اليوم الذي يتزامن أيضا مع تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي 19 تموز/يوليو، عُقد اجتماع العمل الأول بين موظفي الاتحاد البرلماني الدولي وموظفي الأمم المتحدة بناء على توصية من اجتماع كبار القادة المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وتم تمثيل 16 هيئة أو أجهزة تابعة للأمم المتحدة في الاجتماع الذي شارك في رئاسته المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة وضابط كبير من قسم إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة. وبحث الاجتماع في أوجه التآزر الجديدة المحتملة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على مستوى العمل وحدد عدداً من الأسئلة المتعلقة بالتعاون على المستوى القطري.

وفي 9 تموز/يوليو، عُقد اجتماع في مقر منظمة الصحة العالمية في جنيف لمناقشة التحضيرات لمذكرة التفاهم الجديدة بشأن التعاون السياسي والتقني بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية. والتزمت المنظمتان بتعميق شراكتهما، التي ستتجاوز في المستقبل المجال التقليدي للتعاون بين صحة المرأة والطفل والمراهق إلى التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي العالمي.

وفي 31 تموز/يوليو، اجتمع رئيس مكتب المراقب الدائم عن الاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة مع الرئيس المنتخب لدورة الجمعية العامة الثالثة والسبعين، السيدة ماريا فرناندا اسبينوزا، لإجراء أول تبادل آراء غير رسمي للدورة القادمة. وساعد الاجتماع على وضع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان بشكل أكثر حزماً على جدول أعمال الرئيس المنتخب للجمعية العامة. كما تضمنت نقاشاً أولياً حول الموضوع والتوقيت المحتملين للجلسة البرلمانية لعام 2019 في الأمم المتحدة.

تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أشار إليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ203
(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

عقدت اللجنة جلستين في 14 و 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018. وحضر كل من الجلستين رئيس اللجنة السيدة س. أتاولهجان (كندا)، والسيد هـ. جوليان-لافوريير (فرنسا)، والسيدة أ. ماكوندا ريدلي (مالاوي)، والسيد عزام الأحمد (فلسطين)، والسيد ف. موري (سويسرا)، والسيد محمد عبد الله المحرزي (الإمارات العربية المتحدة). وحضر السيد ن. شاي (إسرائيل) الجلسة في 14 تشرين الأول/أكتوبر. وحضرت السيدة ب. غروويلز (بلجيكا) والسيد ر. منور (إندونيسيا) الجلسة في 16 تشرين الأول / أكتوبر.

واستمعت اللجنة إلى تقرير حول آخر التطورات العامة في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، أُبلغت اللجنة بالحالة في دولة ليبيا والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية. وأُبلغت اللجنة أيضاً بالتطورات الأخيرة بشأن الحالة الإسرائيلية/الفلسطينية وعن المراسلات العديدة التي أُرسلت إلى قيادة الاتحاد البرلماني الدولي في هذا الصدد.

واستمعت اللجنة إلى وجهات نظر كل من إسرائيل وفلسطين فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، وبالتحديد إعلان الإدارة الأمريكية قطع كل التمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وإصدار قانون من قبل الكنيست الإسرائيلي الذي يحدد دولة إسرائيل كأمة للشعب اليهودي. وبينما لاحظ الطرفان أوجه الاختلاف بينهما، أكد الطرفان على التزامهما بعمل اللجنة حيث يجب متابعة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام لصالح أجيال المستقبل.

وأجرى الأعضاء نقاشاً حول العلوم كمساعد للحوار. واتفقوا على أهمية المشاريع مثل *مدارس العلوم من أجل السلام للاتحاد البرلماني الدولي*، وأعربوا عن دعمهم لتنفيذها. وقد تم تصميم الدورة الأولى لمشروع *مدارس العلوم من أجل السلام للاتحاد البرلماني الدولي* لموظفي الأمانات البرلمانية العامة وستعقد في الفترة من 18 إلى 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وقد تم إرسال الدعوات وتم تلقي العديد من التسجيلات. ولاحظت اللجنة أهمية التشريعات في تنظيم العلوم لتفادي أي آثار أو نتائج سلبية (مثل القنابل الذرية والذكاء الاصطناعي وما إلى ذلك).

واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرضين، الأول من الوفد اليمني والثاني من السيد ناصر جودة، وزير خارجية الأردني السابق. وقدم الوفد اليمني إيجازاص عن آخر التطورات في البلاد. وأبرز الوفد أنه، كما كان الحال في آذار/مارس، كان يحضر الجمعية العامة الـ139 كوفد واحد وموحد. وأوضح الوفد كذلك أنه بسبب الوضع السيئ في البلاد، اضطر العديد من

البرلمانيين إلى الفرار من العاصمة صنعاء، لكنهم ظلوا ملتزمين بدورهم كبرلمانيين. وقدم السيد جودة ملخصًا موجزًا للوضع ميدانياً في المملكة الأردنية الهاشمية وسلط الضوء على الدور المهم الذي أدته بلاده في استقبال اللاجئين من مناطق الصراع المختلفة في المنطقة. وشدد السيد جودة على أهمية عدم تهميش الوضع الإسرائيلي/الفلسطيني حيث كان له تأثيراً مضاعفاً على العديد من العلاقات الأخرى في المنطقة والعالم.

وخلص الأعضاء إلى أنهم سيقومون بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط، على الأرجح في أوائل عام 2019، من أجل الحصول على فهم أفضل للواقع على الأرض. وشدد الأعضاء على ضرورة إدراج زيارات إلى مخيمات اللاجئين في المملكة الأردنية الهاشمية. وأخذت الأمانة العامة علماً بهذا الطلب.

مرجعية الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في الاتحاد البرلماني الدولي

أقره المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ203
(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

التفويض

يعمل الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في الاتحاد البرلماني الدولي تحت سلطة اللجنة التنفيذية والمجلس الحاكم، بصفته جهة التنسيق البرلمانية العالمية المعنية بالأنشطة البرلمانية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

واستناداً إلى القرارات التي اتخذتها الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي ورغبة الأعضاء في تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في هذا المجال، وضع الاتحاد البرلماني الدولي خطة عمل تعتمدها الدول الأعضاء للبرلمانات للتصدي للإرهاب.

الغرض

يجب أن يكون دور الفريق هو توجيه خطة العمل التي يقودها الأعضاء للبرلمانات للتصدي للإرهاب ومنع التطرف العنيف، وكذلك سد الثغرات الكبيرة في تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما ستستند خطة العمل إلى صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة مثل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 والاستعراض العالمي لاستراتيجية مكافحة الإرهاب لعام 2016، الذي يتضمن مكافحة انتشار التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب.

ويركز الفريق على دعم التدابير البرلمانية والعمل التشريعي اللازم لتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة واستراتيجياته المتعلقة بالإرهاب ومنع التطرف العنيف.

إن النتائج الرئيسية المتوقعة هي: تنظيم المؤتمرات البرلمانية الإقليمية والعالمية؛ إنشاء شبكة برلمانية عالمية لتعزيز التعاون بين لجان الأمن البرلمانية الوطنية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب؛ تنظيم برامج بناء القدرات للبرلمانات بشأن مكافحة الإرهاب؛ إنتاج تقرير برلماني سنوي عن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ وضع أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية للبرلمانيين؛ ورسم خرائط للأنشطة الحالية للاتحاد البرلماني الدولي في مجال منع التطرف العنيف.

ومن المتوقع أن يسهّل عمل الفريق تنسيق وتنفيذ الجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب عن طريق دعم العمليات البرلمانية لترجمة الالتزامات الدولية إلى قوانين وطنية، وكفالة التنفيذ على المستوى الوطني.

وسيقوم فريق دعم الاتحاد البرلماني الدولي بتنسيق الأنشطة المقترحة، بدعم تقني من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

العضوية

يتألف الفريق من 21 عضواً في البرلمانات الوطنية، ترشحهم المجموعات الجيوسياسية لكل منهم على أساس الخبرة وعلى الصيغة المستخدمة لتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمان (تخصيص المجموعة الجيوسياسية للجنة التنفيذية إضافة إلى عضو واحد لكل فريق)[1]. يجب أن يكون تكوين الفريق متوازناً بين الجنسين وفقاً لأحكام المادة 21 (هـ) من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يكون رئيس مكتب النساء البرلمانيات ورئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب أعضاء بحكم مناصبهما.

وستكون المنظمات الدولية، بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ذات الخبرة المناسبة مرتبطة بالفريق.

يعمل أعضاء الفريق الاستشاري رفيع المستوى لولاية واحدة مدتها أربع سنوات.

وتنتهي تلقائياً ولايات الأعضاء أو ممثليهم الذين لا يشاركون في ثلاثة اجتماعات متتالية للفريق الاستشاري رفيع المستوى.

وتكون منظمة دولية واحدة تعمل في مجال مكافحة الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جزءاً من فريق الدعم المشترك الذي يخدم الفريق.

الرئيس

ينتخب الفريق رئيسه لمدة سنة واحدة، قابلة للتجديد لسنة أخرى.

ويجوز للفريق الاستشاري أيضًا أن تنتخب نائباً للرئيس لمدة عام واحد وفقاً للإجراء نفسه المتبع في انتخاب الرئيس.

[1] المجموعة الإفريقية: 5 أعضاء؛ المجموعة العربية: عضوان؛ مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: 4 أعضاء؛ مجموعة أوراسيا: عضوان؛ مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي: 3 أعضاء؛ ومجموعة 12+: 5 أعضاء.

الجلسات

يجتمع الفريق عادة مرتين في السنة في دورة عادية، بمناسبة الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وتكون جلساته مغلقة. ويحدد الفريق مواعيد جلساتها بناءً على المقترحات المقدمة من الأمين العام. ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا قرر الفريق ذلك خارج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

جدول الأعمال

يتم إعداد جدول الأعمال المؤقت للفريق من قبل رئيس الفريق بالتشاور مع الأمين العام.

القرارات

كقاعدة عامة، تتخذ قرارات الفريق بتوافق الآراء. وفي حالات أخرى، تنقل التوصيات الرئيسية، وكذلك الآراء المتباينة، إلى المجلس.

البعثات

قد يقرر الفريق إجراء زيارات ميدانية، وذلك بصفة أساسية لدراسة الدور الذي يؤديه برلمان وطني معين في معالجة القضايا التي تندرج ضمن ولاية الفريق. وتتم هذه المهام وفقاً للقواعد والمبادئ المتفق عليها.

التقارير

يقدم الفريق تقارير مرتين في السنة في دورة عادية عن أعمالها إلى المجلس الحاكم، وبحيث تكون له هيئة فرعية.

إحصاءات مجموعة الشراكة الجندرية

وضع مشاركة النساء المندوبات في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

(في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

تشكيل الوفود في الاجتماعات الثمانية الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(من آذار/مارس 2015- حتى الآن)

الاجتماع	إجمالي المندوبين	إجمالي / نسبة النساء من المندوبين		إجمالي الوفود	إجمالي / النسبة المئوية للوفود المكونة من رجال فقط (2 أو أكثر)		إجمالي الوفود المكونة من نساء فقط (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المكونة من جنس واحد (2 أو أكثر)	إجمالي الوفود المكونة من عضو واحد (رجل أو امرأة)
جنيف (2018/10/17)	751	247	32.9	149	17	12.1	4	21	9
جنيف (2018/03/27)	745	227	30.5	148	18	12.7	3	21	6
سانت بطرسبرغ (10/17)	829	249	30.0	155	17	11.8	1	18	11
دكا (04/17)	612	193	31.5	126	11	9.6	1	12	12
جنيف (10/16)	693	228	32.9	141	15	11.5	3	18	11
لوساكا (03/16)	636	190	29.9	126	19	15.8	0	19	6
جنيف (10/15)	647	210	32.5	133	12	9.9	2	14	12
هانوي (03/15)	675	189	28.0	128	16	13.7	1	17	11

وفود من جنس واحد، ومن جنسين حضرت في جنيف (الحالة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

رقم	البلد	جنيف 10/18			جنيف 03/18			سانت بطرسبرغ 17			دكا 17			جنيف 16			لوساكا 16			جنيف 15			هانوي 15		
		نساء برلمانيات	إجمالي	رجال برلمانيون	نساء برلمانيات	إجمالي	رجال برلمانيون	نساء برلمانيات	إجمالي	رجال برلمانيون	نساء برلمانيات	إجمالي	رجال برلمانيون	نساء برلمانيات	إجمالي	رجال برلمانيون	نساء برلمانيات	إجمالي	رجال برلمانيون	نساء برلمانيات	إجمالي	رجال برلمانيون	نساء برلمانيات	إجمالي
1	أندورا	3	3	0	0	3	0	2	3	3	2	4	2	1	2	2	2	3	4	0	2	3	1	غياب	4
2	أذربيجان	0	2	2	غياب			2			3	5	غياب			غياب			غياب			غياب		1	2
3	بوليفيا	3	3	0	2	3	2	1	5	5	6	3	1	4	4	0	4	3	1	4		غياب			
4	بوركينا فاسو	0	8	8	0	8	0	3	3	3	2	5	1	2	3	3	1	4	غياب			0	3	3	غياب
5	جمهورية التشيك	0	3	3	2	3	2	0	5	3	4	4	1	6	7	1	6	7	1	7	8	1	7	8	
6	الدنمارك	0	3	3	0	3	0	2	4	4	6	6	0	3	3	0	4	4	0	4	4	غياب			
7	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	0	4	4	0	4	0	1	2	2	5	6	4	2	6	0	2	2	3	4	7	1	4	8	8
8	فيجي	2	2	0	2	2	2	2	5	3	2	4	2	2	3	1	2	3	1	2	3	2	1	امتناع	
9	هايتي	0	2	2	غياب			0			4	4	غياب			0	1	1	0	2	2	0	2	2	2
10	إيرلندا	0	5	5	1	5	4	1	5	4	4	5	2	2	4	1	4	5	غياب			1	4	5	
11	ليختنشتاين	0	2	2	0	2	2	0	2	2	2	2	غياب			1	1	2	1	1	2	1	1	غياب	
12	ميكرونيزيا	0	2	2	0	2	0	1	3	3	5	6	1	4	5	0	4	4	1	4	5	0	5	5	
13	المغرب	0	4	4	0	4	2	0	2	2	3	3	0	1	1	غياب			0	2	2	غياب		2	
14	ميانمار	0	3	3	غياب			0			2	2	غياب			0	1	1	غياب			0	1	5	6
15	باراغواي	0	2	2	0	2	1	0	1	1	1	1	غياب			غياب			غياب			غياب		غياب	

16	بيرو	0	2	2	0	8	8	0	8	8	1	4	5	0	4	4	1	7	8	5	3	8	1	7	8
17	جمهورية كوريا	0	7	7	2	3	5	1	7	8	2	6	8	1	4	5	0	3	3	2	5	7	1	2	3
18	جمهورية مولدوفا	2	0	2	2	0	2	3	1	4	غياب			2	1	3	غياب			2	1	3	1	2	3
19	الصومال	0	4	4	2	0	2	1	1	2	غياب			غياب			غياب			1	0	1	غياب		
20	سيريلانكا	0	5	5	1	4	5	1	3	4	1	4	5	1	4	5	1	4	5	2	3	5	1	4	5
21	اليمن	0	5	5	0	7	7	غياب			غياب			0	8	8	غياب			غياب			غياب		

وفود مكونة من عضو واحد حضرت في جنيف (الحالة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

الرقم	البلد	جنيف 10/18			جنيف 03/18			سانت بطرسبرغ 17			دكا 17			جنيف 16			لوساكا 16			جنيف 15			هانوي 15		
		نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي	نساء برلمانيات	رجال برلمانيون	إجمالي
1	جمهورية إفريقيا الوسطى	0	1	1	0	1	1	1	1	2	0	1	1	امتناع			امتناع			امتناع			امتناع		
2	الكونغو	0	1	1	1	1	2	1	2	3	غياب			0	1	1	غياب			غياب			غياب		
3	السلفادور	1	0	1	1	4	5	1	4	5	0	2	2	1	3	4	غياب			1	3	4	1	4	5
4	نيكاراغوا	1	0	1	1	0	1	1	0	1	غياب			1	0	1	غياب			غياب			غياب		
5	بناما	1	0	1	0	2	2	1	5	6	1	1	2	غياب			0	1	1	1	3	4	1	4	5
6	ساموا	0	1	1	غياب			0	1	1	0	1	1	غياب			غياب			غياب			غياب		
7	سلوفينيا	0	1	1	1	1	2	2	1	3	غياب			غياب			2	1	3	1	2	3	غياب		
8	السويد	1	0	1	5	3	8	2	2	4	3	4	7	3	2	5	3	3	6	3	2	5	3	4	7
9	تونغا	0	1	1	غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			غياب			غياب		

تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده
وافق عليها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ203

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

وافقت الجمعية العامة ال 139 على مجموعة من التعديلات على النظام الأساسي وقواعده المقترحة من قبل اللجنة التنفيذية والتي وافق عليها المجلس الحاكم في دورته 203:

مادة جديدة 4.1

يتمتع الاتحاد البرلماني الدولي بشخصية قانونية ولديه صلاحية الدخول في الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاقات التعاون مع البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

تعديل **المادة 3.5** (فقدان عضوية الاتحاد البرلماني الدولي)

عندما يتأخر العضو أو العضو المنتسب في الاتحاد عن سداد مساهماته المستحقة لمدة ثلاث سنوات، تنظر اللجنة التنفيذية في الموضوع، **على أساس كل حالة على حدة وبالتشاور الوثيق مع العضو أو العضو المنتسب المعني**، وترفع رأيها إلى المجلس الحاكم. يتخذ المجلس الحاكم القرار حول تعليق **حقوق** ~~عضوية~~ هذا البرلمان أو العضو المنتسب في ~~الاتحاد~~.

تعديل **المادة 18** (المجلس الحاكم)

1. يتألف المجلس الحاكم من ثلاثة ممثلين عن كل برلمان عضو في الاتحاد. (لائحة المجلس الحاكم، القاعدة 1.2) ~~وتستمر عضوية المجلس من الجمعية إلى الجمعية التي تليها~~.

تعديل **المادة 26** (اللجنة التنفيذية)

2. تضطلع اللجنة التنفيذية بالمهمات التالية:

(هـ) تقترح على المجلس الحاكم، **استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي** وبرنامج العمل السنوي وموازنة الاتحاد (اللائحة المالية، القاعدة 4.3)؛ **تقيّم التقدم المحرز بما يتماشى مع أهداف الاتحاد البرلماني الدولي، كما نصت عليها المادة 1 من الأنظمة.**

(هـ مكررة) **دراسة سياسات المنظمة بشأن الشفافية والمساءلة وتقديمها إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها.**

بالإضافة إلى استراتيجية الاتصالات بما يتماشى مع استراتيجية الخمس سنوات للاتحاد البرلماني الدولي؛

تعديل المادة 28 (الأمانة العامة)

2. تضطلع الأمانة العامة بالمهمات التالية:

(و) تعد مقترحات لمشروع **استراتيجية الـ خمس سنوات،** وبرنامج العمل **السنوي** والموازنة لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية (اللائحة المالية، القواعد 2.3 و3.3 و7.3)؛

(و مكررة) تعد التقارير والسياسات حول الشفافية والمساءلة، وتقدمها إلى اللجنة التنفيذية للنظر فيها، لتتم الموافقة عليها من قبل المجلس الحاكم؛

التحضير للمؤتمر العالمي الخامس

رؤساء البرلمانات في العام 2020

تشكيلة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس

لرؤساء البرلمانات

أشار إليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 203

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

المجموعة الإفريقية

دولة الأستاذ عبد القادر بن صالح	رئيس	مجلس الأمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
السيدة مارغريت مينساه ويليامز	رئيس	المجلس الوطني في ناميبيا
السيد تيني عوسيني	رئيس	الجمعية الوطنية للنيجر
السيدة ريبيكا كاداجا	رئيس	برلمان أوغندا
السيد هارون كابادي	رئيس	الجمعية الوطنية في تشاد

المجموعة العربية

معالي الدكتورة أمل عبدالله القبيسي	رئيس	المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة
معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم	رئيس	مجلس الأمة في دولة الكويت

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

السيدة جيكو لوفيني	رئيس	برلمان فيجي
السيد لي زانشو	رئيس	اللجنة الدائمة في مجلس الشعب الصيني
لورد فاكافانوا	رئيس	الجمعية التشريعية في تونغا
السيدة سوميترا ماهاجان	رئيس	مجلس الشعب في الهند

مجموعة أوراسيا

السيد ميخائيل فلاديميروفيتش مياسنيكوفيتش	رئيس	برلمان جمهورية بيلاروسيا
شاغر		

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

السيدة إليزابيث كابيزاس	رئيس	الجمعية الوطنية في الإكوادور
السيد سيلفيو اوفرار	رئيس	مجلس الشيوخ في الباراغواي
السيدة مايا فرنانديز الليندي	رئيس	مجلس النواب في تشيلي (ستحل مكانها في آذار/ مارس 2019 من قبل الرئيس الجديد السيد غابرييل سيلبير)

مجموعة 12+

السيد ديمتريس سيلوريس	رئيس	مجلس النواب في قبرص
السيد تريفور مالارد	رئيس	مجلس النواب في نيوزيلندا
السيدة ماجا غويكوفيتش	رئيس	الجمعية الوطنية في صربيا
السيدة أنا باستور شاغر	رئيس	مجلس النواب في إسبانيا
شاغر		

ممثلو اللجنة التنفيذية

السيد كونستانتين كوساشيف	روسيا الاتحادية
السيد كينيث م. لوساكا	كينيا
السيدة هيجي هوكلاند ليادال	النرويج

* * * * *

السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي
الممثل رفيع المستوى للأمين العام للأمم المتحدة

جدول الاجتماعات المستقبلية والأنشطة الأخرى

اعتمده المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 203

(جنيف، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018)

ورشة عمل برلمانية وفعاليات ضمن إطار منتدى الاستثمار العالمي 2018	جنيف 24/22 تشـرين الأول/ أكتوبر 2018
القمة البرلمانية لرؤساء البرلمانات في المجموعة العشرين	بوينس أيرس (الأرجنتين) 2-1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018
ورشة عمل إقليمية للبرلمانات غير الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي	سورينام تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 (6-5 تشرين الأول/نوفمبر 2018)
ندوة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات مجموعة 12+ وشرق آسيا	القدس (إسرائيل) 22-20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018
ندوة إقليمية لمتابعة مساهمة البرلمانات في مواجهة الإتجار بالأطفال وتشغيلهم على هامش الجلسة البرلمانية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	مقر برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أبوجا (نيجيريا) 22 -20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018
ورشـــة عمل إقليمية عن مســـاهمة البرلمان في أعمال منظمة التجارة العالمية في البرلمانات الإفريقية الناطقة بالإنجليزية، التي ينظمها الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة التجارة العالمية	جابورون (بوتسوانا) (سيتم تأكيد التواريخ)
المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني 2018	جنيف 5-3 كانون الأول/ديسمبر 2018
الدورة 43 للجنة التسيير للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية بمناسبة الدورة السنوية لمنظمة التجارة العالمية	جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي) 6 كانون الأول / ديسمبر 2018

الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية	جنيف 6-7 كانون الأول/ ديسمبر 2018
الاجتماع البرلماني بمناسبة الاتفاق العالمي بشأن الهجرة	الرباط (المغرب) 6-7 كانون الأول / ديسمبر 2018
الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP24)	كراكوف (بولندا) 9 كانون الأول/ ديسمبر 2018
المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب	باكو (أذربيجان) (13-15 كانون الأول/ديسمبر 2018)
ورشة عمل حول بناء القدرات والتطرف العنيف للبلدان في منطقة الشرق الأوسط	القاهرة (مصر) (سيتم تأكيد التواريخ)
المائدة المستديرة الثالثة التي تعقدها لجنة شؤون الشرق الأوسط	مصر (القاهرة) كانون الثاني/يناير 2019 (سيتم تأكيد التواريخ)
الدورة 158 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	جنيف 29 كانون الثاني/يناير 2019
الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات	جنيف 8 و 9 شباط/فبراير 2019
القمة البرلمانية العالمية الأولى حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	شباط/فبراير 2019 (سيتم تأكيد المكان والتواريخ)
جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة	نيويورك شباط/فبراير 2019 (سيتم تأكيد التواريخ)
الدورة 44 للجنة التسيير في المؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية	بروكسل (بلجيكا) البرلمان الأوروبي شباط/فبراير- آذار/مارس (سيتم تأكيد التواريخ)
اجتماع برلماني بمناسبة الدورة 63 للجنة المعنية بوضع المرأة	نيويورك آذار/مارس 2019 (سيتم تأكيد التواريخ)
الجمعية العامة 140 والاجتماعات ذات الصلة	الدوحة (قطر) من 6 إلى 10 نيسان/ أبريل 2019

ورشـــة عمل حول بناء القدرات لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في بلدان الساحل	النيجر (في النصف الأول من العام 2019 – سيتم تأكيد التواريخ)
الندوة الإقليمية الثانية بشـأن تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	أولانباتار (منغوليا) (سيتم تأكيد التواريخ)
ندوة إعلامية حول هيكلية الاتحاد البرلماني الدولي وسير عمله للمشـاركين الناطقين باللغة الإنجليزية	جنيف أيار/مايو حزيران/يونيو 2019 (سـيتم تأكيد التواريخ)
ورشة العمل الرابعة عشر للباحثين البرلمانيين	روكستن (المملكة المتحدة) 27-28 تموز-يوليو 2019
فعالية برلمانية جانبية المنتدى السـياسـي الرفيع المسـتوى المعني بالتنمية المسـتدامة (HLPF)	نيويورك تموز/يوليو 2019 (سـيتم تأكيد التواريخ)
الجمعية العامة 141 والاجتماعات ذات الصلة	بلغراد (صـربيا) خريف 2019 (سـيتم تأكيد التواريخ)
ندوة إقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البرلمان الإفريقي	ساحل العاج (سيتم تأكيد التواريخ)
المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب	سيتم تأكيد المكان والتواريخ
ندوة حول القيادة لتعزيز الديمقراطية عبر العمليات الانتخابية	مدينة المكسيك (المكسيك) (سيتم تأكيد التواريخ)

جدول أعمال الجمعية العامة الـ140

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 140
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. عدم القبول باستخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان
(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

5. دور الاستثمار والتجارة العادلة والحرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما ما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، البنية التحتية المستدامة، التصنيع والابتكار
(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة)
6. تقارير اللجان الدائمة

7. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية والتمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين

8. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده